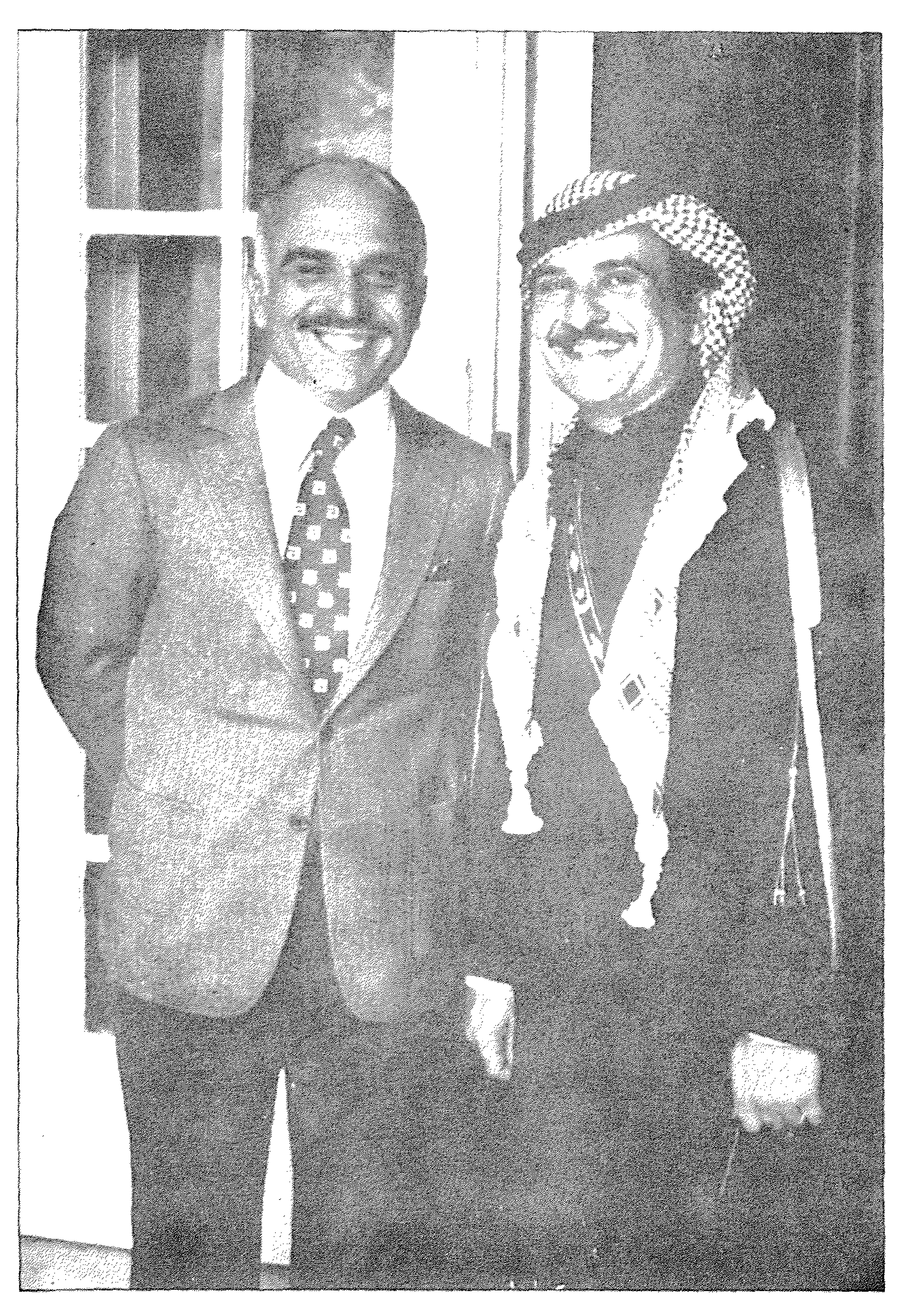
السعي نحو السلام

الحسن بن طلال

ولي عهد المملكة الأردنية الهاشمية



السعى نحو السلام



جلالة الملك حسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية
وشقيقه الأمير حسن ولى العهد

السعى نحو السلام

سياسة الوسطيّة فى الشرق العربى

الحسن بن طلال

ولى عهد المملكة الأردنية الهاشمية

المحتـــويات

كلمـــة شــكر

ما من كتاب كتب إلا وقد استعين فيه بآخرين ، وما هذا الكتاب بمستثنى من ذلك . وإنى لمدين بالفضل الكبير للمساهمات التى قدمها السيد نيقولاس باركر ، والدكتور أحمد مانكو ، والدكتور عباس كليدار الذين قرأوا المخطوطة الأصلية للكتاب فى اللغة الإنجليزية ، وأبدوا تعليقاتهم عليها . وأخص بالشكر الدكتور بسّام الساكت والعميد على العدروس ، وكذلك وحدة الأبحاث التابعة لمكتبى .

لابد من أن يكون هناك مجتمع قوى وليس توازن قوى ، سلام منظم وليس منافسات منظمة .

وودرو ولسن
خطاب إلى مجلس الشيوخ
فى الولايات المتحدة
٢٢ كانون الثانى ١٩١٧

إلى شهداء حركة النهضة العربية

مقـــدمـة

من هم الفلسطينيون أو اللبنانيون أو الأردنيون أو السوريون أو العراقيون ، سواء أكانوا نصارى أم مسلمين ؟ هل هم نسل الذين قادوا حركة النهضة العربية قبل سبعين عاما ، وورثو مبادىء تلك الحركة ومثلها العليا ؟ إن صح هذا فما بالهم يبدون رافضين لكل مظهر من مظاهر التضامن ، ولا نقول الوحدة ، فى مواجهة المحن ؟ تلك أسئلة واردة تعن للعرب جميعا وهم يواجهون اليوم أزمات كبرى تهدد صميم كيانهم كأمة ، كما تهدد دولهم المتعددة التى يقيمون فيها . إن الحروب معلنة على الهوية القومية العربية من البحر المتوسط إلى الخليج ، فإيران فى الشرق وإسرائيل فى الغرب تسعيان إلى القضاء على الهويَّة العرقية للشعب العربى ، وكلتاهما تستجيب لدعوة غربية رفضتها أجيال العرب باستمرار . فكل من إيران وإسرائيل تجتهد لفرض هيمنتها على الشعب العربى من خلال تجزئة جماعة الدول العربية ، ورد مجتمعاتها إلى ما كانت عليه من أوضاع طال زمان اندثارها ، هى أوضاع القبائل المتناحرة المتحاربة .

هناك حاجة إلى إجراء دراسة جدّية للعقبات التى حالت دون تحقيق حلمنا فى الوحدة ، والتى انتهت بنا إلى الارتداد إلى الروابط العرقية أو الطائفية أو المذهبية . فلابد من أن يكون هناك تعريف واضح للأهداف التى رسمتها القيادة السياسية الهاشمية مدة أربت على نصف قرن . هناك ثراء عظيم فى التنوع . والتعدد فى المجتمع والسياسة هو غاية نبيلة حرام أن تكون سببا للفرقة ، بل يتعين أن تكون أساسا لنشوء

رابطة شعوب متكاملة ومتجانسة . والسؤال الذى يواجهنا هو : أما زالت لدينا الإرادة السياسية الكفيلة بالتغلب على خلافاتنا والتوصل إلى هوية مشتركة تستند إلى « أرض وسط » بين المصالح المختلفة فى عالم ينحو بصورة متزايدة نحو الاستقطاب ؟ فإن أردنا البقاء ، لابد من أن نقبض على ناصية هذه الإرادة . ولابد من أن نمتلك الأريحية الفكرية التى تعيد إضرام شعلة هذه المثل العليا ، إذا ما أريد للسياسة أن تدار ، كما يجب أن تدار لفائدة الشعوب .

وإن الألم ليمضنى ، كما لابد أن يمض كل عربى ، إذ أرى العالم العربى وقد اكتنفه هذا القدر الكبير من المشكلات ، وهذا القدر الوافر من الخلاف والنزاع . فالسمة العامة التى تبدو من الخليج إلى المحيط هى سمة المنازعات والصراعات فيما بين العرب . وما أخلقنا بأن نستعيد كلمات الكونت برنادوت ، الرجل الذى بذل حياته فى سبيل السلام فى الشرق الأوسط ، إذ قال : « إن موقف العرب ... مرتبك ومربك » . وقد بدا الأمر له ، كما يبدو لنا ، « بديهيا » ان المسألة الفلسطينية ليس لها حل يمكن أن يرضى كلا من اليهود والعرب . ثم إن جدى المغفور له الملك عبد الله ، الذى سقط بدوره شهيدا فى سبيل قضية السلام ، انتهى إلى الاعتقاد بأن من العسير التوصل إلى موقف عربى ينعقد عليه الاجماع بشأن هذه المسألة الحيوية . ورغم حدوث تحولات هامة ، فلم يتغير العنصر الجوهرى فى هذه الدراما إلا قليلا ، وما زالت السمة البارزة فى الموقف فى الشرق الأوسط هى أنه وصل إلى مأزق وطريق مسدود .

وقد طور الفلسطينيون شعورا بوطنية متميزة خاصة بهم إلا أنهم ما زالوا فى الأساس يتطلعون إلى العالم العربى لإنجادهم ومعاضدتهم . وقد أخفقوا فى إنشاء دولة خاصة بهم وحرموا حق تقرير المصير . أما اليهود من الناحية الأخرى ، فقد أسسوا دولة تقر كل أمم العالم تقريبا ، بما فيها الدولتان العظميان ، بوجودها وأمنها . غير أن اسرائيل لم تستقر إلى وضع ضمن اطار المنطقة التى تزعم بأنها تنتمى إليها بل وهناك شك فى ما إذا كانت إسرائيل ترغب فى أن تكون جزءا من

الشرق الأوسط . فبعد الموت والدمار اللذين رافقا غزوها للبنان ، تبدو إسرائيل عازمة على أن تصبح الأقلية المهيمنة فى فسيفساء متعاظمة من المجتمعات العرقية .

ولقد تميّز رد فعل إسرائيل إزاء الأزمة فى الشرق الأوسط بحشد القوة المسلحة واستخدامها . وعلى طول الخط رفضت إسرائيل فكرة حق الفلسطينيين بتقرير مصيرهم ، متذرعة بأن من كانوا بلا وطن لا يسعهم أن يفكروا فى الظفر بهذا الحق . وجردت حملات عسكرية تستهدف تدمير شعور الفلسطينيين بالهوية العربية ، ولكنها لم تحقق نجاحا . وقد بات واضحا وضوحا ذاتيا أن القوة الغاشمة واستخدامها فى الاستيلاء على الأراضى لا يفضيان إلى السلم ، أو إلى حل مشكلة الشرق الأوسط سلميا ، وقُصاراهما أن يُفضيا إلى تقوية الاتجاهات الراديكالية ولا سيما عند الفئات الأصولية فى هذه المجتمعات . وللحركة السياسية ـ الدينية فى كل من المجتمعات العربية والإسرائيلية جاذبية بسيطة وفعالة . والنتيجة الوحيدة للموقف الإسرائيلى الحالى هى ضمور سياسات الوسطية التى يسودها الاعتدال والتسامح والتعاون .

والعرب بجميع ألوانهم السياسية المختلفة غير قادرين على حل خلافاتهم . والأفجع من هذا أن اليهود والعرب لا يسعهم أن يرأبوا الصدع بملء اختيارهم . وقد تحدث الكاتب البريطانى المشهور هيلير بيلوك عن العنصر اليهودى فى مجموعه فقال : « أنهم « يستوحون دافعا له من القوة ما يبعث الناس على التحرك ، ولكنه استدرك قائلا : « ولكن هذه القوة وحدها لن تحفظ اليهود من العداوة الشرسة التى يضمرها العالم العربى المحيط بهم » . وقد تعاظم هذا الشعور بالعداء نتيجة لمواقف إسرائيل وتصرفاتها ، وأصبح قوة معنوية لن تلبث أن تسود فى المستقبل ما لم تُكتب السيادة لمزيد من الحكمة وبُعد النظر فى إدارة الشؤون العامة . واستطرد بيلوك فقال : إن الغرب لا يقدر العداء نحو اليهود لأنه لم يعد موجودا ، ولكن « إن تجاهلناه فإنما نتجاهل أمرا قد يغير مصيرنا » .

ويعتبر حل المسألة الفلسطينية محورا للاستقرار فى الشرق الأوسط . ومع ذلك فكثيرا ما يتم التأكيد فى الغرب ، ولا سيما فى

الولايات المتحدة ، على أنه من المتعذّر وضع سياسة متجانسة بشأن الأزمة القائمة فى المنطقة نظرا لتضارب المصالح بين الأطراف العديدة المعنية بالأمر . وصحيح أن الدول العربية ، والتى تعرضت أنظمة حكمها لإهتزازات بسبب الانقلابات وبسبب اللجوء المتواتر إلى استخدام العنف لتسوية المنازعات السياسية المحلية ، تتخذ مواقف متباينة من هذه القضية الوطنية المثيرة للانفعالات . غير أن المطلوب بصورة أساسية هو الإقدام على خطوة إيجابية مباشرة لرفع الضيم عن الفلسطينيين . وغنى عن البيان أن حل أى نزاع إنما يتوقف على ما يتم عمله لرفع الضيم عن الطرف المتضرر . وإذا ما اقتنع الفلسطينيون بشروط التسوية فعند ذاك لن يكون لاعتراضات أى من العرب أية أهمية .

وهناك اتجاه سائد ينحو إلى عزل المناطق المنتجة للنفط فى شبه الجزيرة العربية عن الدول الواقعة إلى الشمال منها والتى تكمن ثروتها فى القوة العاملة ، ومقاومة هذا الاتجاه تحقق مصلحة العالم كله وليس مصلحة العرب فقط . والواقع أن الإبعاد المتعمد للدول الواقعة فى الشمال ـ التى هى أوفر سكانا وأكبر قدرة على الاستنفار ـ ألا وهى العراق وسورية والأردن ولبنان ـ عن دول الخليج ، بما لها من موارد مستهدفة ، هو أمر قد تم تحقيقه . وكلما نزعت منطقة الخليج إلى التقوقع والإنطواء على ذاتها ، وجب التنبيه إلى أنها فى حاجة إلى التعزيز . فلا ينبغى لآمالنا وأمانينا أن تنفصل عن الموارد الضخمة التى هى عربية فى أصلها وبيئتها ، ولكنها لا تدار بناء على استراتيجية اقتصادية عربية مشتركة لمنفعة جميع سكان المنطقة .

وإزاء ما أعربت عنه الدول العظمى من مصالح استراتيجية فى الشرق الأوسط ، وإزاء التدهور الحالى فى العلاقات بين الشرق والغرب ، فإن الشرق الأوسط عرضة لأن يصبح نقطة الوميض التى تنطلق منها مواجهة كونية عالمية ، وما أسهل أن يشتعل منه لهيب العنف الدولى . وقد أدى فعلا إلى تكثيف الاستقطاب وتقويض الاستقلال الاقليمى والسيادة الوطنية . وللغرب مصالح فى المنطقة ، حيوية لأمنه ورخائه ، ذلك أن ستين فى المائة من واردات النفط فى أوربا الغربية واليابان

منشؤها منطقة الخليج وحدها ، والطرق البحرية تمر عبر مضيق هرمز ، وهو « نقطة الاختناق » . ثم إن الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية التى تمثلها منطقتنا بالنسبة للغرب واضحة وضوحا ذاتيا . ومع ذلك فمما يحيرنا ويبلبل خواطرنا ويربكنا ويخيب رجاءنا أن هناك افتقارا إلى حسن التوجيه والحسم فى صياغة السياسة الغربية ، ولا سيما السياسة الأمريكية . والمنطقة تضج بالصراخ طالبة نهجا جديدا إيجابيا وأكثر حزما فى تناول مشكلاتنا ، ولكننا لا نلقى إلا مراوغة وتسويفا ومواربة .

فى اعتقادى أن التاريخ يعيد سيرته فعلا . ففى عام ١٩١٨ تنبأ بلفور وهو يتأمل اتفاقية سايكس ـ بيكو التى وقعت فى عام ١٩١٦ ، بإسناد دور للأمريكيين فى التسوية التى تجىء فى أعقاب الحرب ، وقال : « إنهم إن آثروا التقدم وقطع العقدة ، فهذا شأنهم . ولكن علينا ألا نضع المدْية فى أيديهم » . وها هى المدية فى أيديهم مستعدة اليوم للقطع : ويعوزنا رئيس أمريكى يستطيع أن يقول : « دعونا نبدأ بصفحة جديدة » ، فالاتفاقيات السرية المجردة من المبادىء ، وما يسمى السياسة الواقعية التى استمرت عبر نصف قرن ، لم تجلب لشعوب منطقتنا إلا البؤس .

إن الجيل الذى أنتمى إليه عاش كل عمره وظلال الحرب والقلق تخيّم عليه . وقدّم وودرو ولسن ، مروّج مبدأ تقرير المصير المصير للشعوب ، للعرب أملا ، وردد الهاشميون أصداء هذه الدعوة منذ صلح فرساى .

والفصول الأربعة التى يحتوى عليها هذا الكتاب هى دعوة خالصة لتحقيق فهم أفضل لسعى العرب إلى بلوغ السلام . وهى محاولة للإجابة على الأسئلة التى تعن للعرب جميعا وهى : « من أنا ؟ » و « لمن أنتمى ؟ » ، و « كيف أواجه المستقبل ؟ » . وقصدى من هذا الكتاب أن أحطم أنماط الصور الذهنية المقولبة (الستيريوتايب) التى طالت بسببها المناقشات والأعمال السابقة ، وأن أسبغ طابعا إنسانيا على الصورة والقضايا التى تشغل بال الشرق العربى اليوم . فالسياسة تعنى أيضا بالشعوب ، وستكون آمال شعوب المنطقة واحتياجاتها محط عنايتى فى هذا الكتاب .

الفصـــل الأول

العــرب - لمحــة تاريخيــة

يبدو العربى فى العالم الحديث كأنه مخلوق عاجز عن معرفة هويته وسط الأجناس والأمم الأخرى . فهذه الشخصية التقليدية المتمثلة فى البدوى المرتحل الذى يرعى إبله ، وهى وسيلته الدهرية للانتقال عبر الصحراء ، لم تنقرض : وإلى جوارها يعيش صنوها العصرى ، الذى يعتمد بدوره على الطائرة النفاثة سواء أكان شيخا من أثرياء النفط أم حاجا فقيرا . والمفارقة تذهب إلى أبعد من أشكال وسائل الانتقال أو من الثروة الخيالية التى دانت لبعض العرب والفقر المدقع الذى يعانى منه سواهم . إن العربى يؤمن بالفردية ، وهو يتوق إلى الحرية المبرأة من كل قيد ، وهو يقاوم جميع أشكال الإكراه أو القمع ، ومع ذلك ، فما أكثر ما يعيش أسيرا لمجتمع مكبل بالتقاليد ، ولتراث تاريخى لنمط حياة عميق الجذور فى الإسلام ، وفى ما قبل الإسلام فى الأزمنة السحيقة . إن العربى اليوم مواطن فى كثير من الدول ، وكلها حديثة عهد بالنشوء ؛ ولكنه يؤثر أن يتعقب أصوله ونسبه فى الماضى إلى الحد الذى يكفيه لإقرار منزلته فى القاعدة المشتركة للانتماءات القبلية ، وهى انتماءات تتخطى التخوم السياسية الحديثة التى تفصله اليوم عن إخوانه العرب . وهو يعى عروبته بقدر ما يُجلّ الإسلام ويؤدى الواجبات الدينية التى يفرضها عليه . إن هذا المزيج من الأصالة والمعاصرة قد دل على أن العربى ، برغم الحياة الخشنة النائية فى الصحراء ، لم يعتزل فى واحته أو يتقوقع فيها . وما هو بمخلوق عقيم القدرة أو مجرد من الثقافة

الحضرية أو جاهلا لها كما يصورونه أحيانا . ولئن كانت البيئات الجديدة المحيطة بالفرد العربى بيئات معادية ، فلن يفلح أى قدر من تشويه سمعة العربى الفرد أو الزراية به فى حمله على التخلى عن أسلوبه التقليدى فى الحياة . فقد كان يعيش دائما وسيظل يعيش فى رافد من الروافد الرئيسية للتقاليد الحضارية الإنسانية ، برغم تبدلها وتغيرها على مدى القرون .

ما قبـل التـاريخ :

يُعرف من تاريخ العرب فى العصور المبكرة الشىء الكثير . والذى نعرفه اليوم مستمد من طائفة متنوعة من المصادر . ولئن كان تاريخ القرون الثلاثة السابقة للإسلام يستند استنادا يكاد يكون كاملا على ما ورد فى التراث الإسلامى وبعض النقوش النبطية والعربية ، فالسجلات الأشورية وأخبار الأيام التى سجلها الكتاب القدامى تشير إلى وجود جنس عربى متميز قبل ذلك بكثير .

ومما يثير اهتماما كبيرا لدى المؤرخين أن لفظة « عرب » الدالة على فئة بشرية معينة ، أو جماعة سلالية بعينها هى لفظة يمكن تقّصيها فى أقدم المصادر التاريخية . فقد وردت فى الإصحاح العاشر من سفر « التكوين » إشارات إلى العرب ، كما وردت فى النقوش الأشورية والبابلية التى تواترت فيها الإشارة إلى « عريبى » و « عرابو » و « عوريبى » . وتقترن هذه الكتابات برسومات تمثل أولئك القوم . ويوفر وجود صورة الجمل ، وهو رمز حياة البدو الرحّل ، ضمن هذه الرسومات ، دليلا إضافيا على هويّة أولئك القوم بقبائلهم التى كانت تهيم على وجوهها فى شمال شبه جزيرة العرب . وقد استخدمت عبارة « عربية » فى الوثائق المسمارية الفارسية أداء لنفس المعنى الذى استخدمت به فى تاريخ الإغريق واللاتين فيما بعد لتمييز المنطقة الجغرافية لشبه الجزيرة العربية وسكانها .

وتضاريس الأرض فى شبه الجزيرة العربية هى العامل المقرّر لطبيعة الاستيطان البشرى فيها . فهناك السهول والمنحدرات المتموجة

فى منطقة تهامة بطول البحر الأحمر ، وهناك سلسلة جبال الحجاز التى تفصل السهول الساحلية عن منطقة نجد الداخلية ، وهناك الهضبة الداخلية فى نجد التى تتألف أساسا من كثبان هائلة من الرمال السافية وتعرف فى الشمال بالنفّود ، وفى الجنوب تمتد صحارى الربع الخالى الشاسعة التى يتعذر التوغل فيها . وهناك مناطق لليابسة الصلبة تعرف « بالحماد » وهى أقرب إلى الشام والعراق . وإلى الشمال من شبه الجزيرة يقع الهلال الخصيب الذى يضم الشام والعراق ، والذى فرضت طبيعته قيام نمط مختلف من الحضارة جعل المنطقة جسرا يصل العالم الغربى بالشرق . وبفضل الدين والحضارة أصبحت هذه المنطقة مناط العالم ومهدا للحضارة التى نعرفها اليوم .

وبفضل التكوين الجغرافى للأرض ، تهيأت طرق معينة واضحة المعالم أمكن للناس أن يسلكوها ، فتبعتهم التجارة . أما الطريق الأول فكان يمتد بطول الموانى على البحر الأحمر ، ويربط جنوب الشام والأردن وفلسطين باليمن عن طريق الحجاز . وأما الطريق الثانى ، فقد امتد عبر وادى رم إلى جنوب العراق والأردن . ففى الأزمنة القديمة كان هذان الطريقان يشكلان الخطوط الرئيسية للاتصال بين الحضارة العربية الجنوبية فى اليمن وبين الحضارات القديمة فى الشام والعراق شمالا وفى العالم خارج شبه الجزيرة العربية إلى الشرق والغرب على حد سواء . كما ربطت الشام بوسط جزيرة العرب من خلال وادى السرحان وواحات الجوف .

ومع أن الوحدة الاجتماعية الأساسية بقيت تتمثل أساسا فى القبيلة ، ومع أن حركة القبائل نحت نحو طرق التجارة ، فقد كان هناك قدر معين من التباين بين عرب جنوبى الجزيرة العربية ، وعرب الشمال . فالعرب الجنوبيون قوم مستقرون يعملون بالزراعة مما أسبغ على التوابل العربية شهرتها الواسعة التى سجلتها حوليات شعوب البحر المتوسط . أما العرب فى الشمال فقد ظلوا على ترحّلهم ، واعتمدوا اعتمادا كبيرا على الإبل . وقد تأثر هؤلاء وأولئك بالاتصالات التجارية التى أحالت المستوطنات القبلية المحضة إلى مجتمع سياسى راق . ولم

يلبث المجتمعان العربيان ، الشمالى والجنوبى على السواء ، الواقعان فى مركز هذه الشبكات التجارية الضخمة ، أن أصبحا دولتين لهما قدر كبير من النفوذ على المناطق المجاورة . ومن خلال هاتين الدولتين تسلل النفوذ الاجتماعى والثقافى الأجنبى إلى الحياة العربية .

ففى الجنوب ، نشأت مملكة سبأ ، وملكتها هى التى زارت سليمان الحكيم كما ورد فى التوراة . ونشأت أيضا الحضارة الحميرية . أما فى الشمال ، فقد تأثرت المستوطنات العربية تأثراً أساسيا بثقافة الشام الآرامية التى اصطبغت بالصبغة الهلينية . وكان النبطيون هم أبرز عرب الشمال ، وقد امتدت رقعتهم من خليج العقبة إلى البحر الميت ، وشملت معظم القسم الشمالى من الحجاز ، وكانت مدينة البتراء الشهيرة فى جنوب الأردن عاصمتهم ، وكان ملكهم الحارثة الذى أسماه المؤرخون الإغريق « أريتاس » . وقد استخدم الإمبراطور أغسطس مدينة البتراء قاعدة لحملته التى شنّها فى ٢٥ ـ ٢٤ قبل الميلاد لغزو اليمن والاستيلاء على طريق التجارة الرابحة المفضى إلى الهند ، وهو المعروف باسم « طريق البخور » . كما كانت هناك دول محاذية أخرى . ففى عام ٢٦٥ ميلادية ، أنشأ أُذينة دولة مستقلة فى تدمر ذاعت شهرتها بفضل الملكة الزباء (زنوبيا) . أما نظام الحكم فى هذه المجتمعات كلها ، فكان يستند إلى الملكية ، والأبكار فيه هم الذين يتوارثون السلطة بانتظام . ولم ينظر للملوك باعتبار أن لهم ذاتية إلهية لأنهم كانوا يدينون بتعدد الآلهة التقليدى الذى كان شائعا فى جميع الحضارات السامية فى ذلك الوقت . وكانت جميع الدول الواقعة على أطراف شبه الجزيرة العربية دولا نبطية ، أما ثقافتها ولغتها فآرامية ، وأما طابعها العربى فلا يُستشف إلا من أسمائها .

وبحلول القرن السادس الميلادى ، حلت ممالك عربية متاخمة محل دول النبطيين ، وبهذا أصبح المجتمع التقليدى العربى عرضة لتأثير قوى مكثف ومباشر من العالم الخارجى . ومثل أسلافهم الرومان الذين شجعوا على قيام الدولتين النبطية والتدمرية من قبل ، فإن الإمبراطورية البيزنطية فى الغرب وإمبراطور الساسانيين فى الشرق شجعا على قيام

دولتين عربيتين وعملا فى سبيل ذلك . فقامت دولتا الغساسنة والحيرة على الحدود العربية للشام والعراق على التوالى .

وأنشأ الغساسنة مملكتهم بالقرب من نهر اليرموك فى جنوب الشام وشمال فلسطين . وارتضى الأباطرة البيزنطيون الاعتراف للغساسنة بوضعهم المستقل ، فكانوا يعترفون بحكامهم عوضا عن أن يقوموا بتعيينهم . أما إمارة الحيرة على حدود الإمبراطورية الساسانية ، فلم يكن لها أن تدعى لنفسها وضعا كهذا ، إذ أن وضعها كان يرتهن بدرجة كبيرة بقوة حكامها أو ضعفهم إزاء الأباطرة الساسانيين ، فتستقل إن كانوا أقوياء ، وتستحيل إلى إقطاعية إن ضعفوا . وقد نعمت الحيرة بفترة باهرة من فترات الاستقلال فى عهد الحاكم المنذر الثالث ، الذى كان معاصرا للحارث الغسانى والذى أنعم عليه الإمبراطور يوستينيان بلقب رئيس قبيلة وبطريق (أى شريف رومانى) .

دانت كل من دولتى الغساسنة والحيرة بالمسيحية ، واتخذت الأولى المذهب القائل بأن للسيد المسيح طبيعة واحدة ، فى حين اتخذت الثانية مذهب النساطرة . وكانت على كل منهما مسحة من الحضارة الآرامية والهلينية التى تغلغل بعضها إلى حد ما إلى مناطق أخرى فى داخل شبه الجزيرة . وعشية ظهور الإسلام حرم الغساسنة من المساعدات المالية التى كانوا يتلقونها من بيزنطة ، وقطعت الصلات القديمة مع الغرب ، وانتشرت الاضطرابات . فلما غزا العرب المسلمون الوافدون من الجنوب أراضى الغساسنة ، كانت أبواب الترحيب بهم مفتوحة على مصاريعها . ومع أن مملكة الحيرة العربية كانت إقطاعية للفرس ، فقد طالما عدت نفسها أقرب إلى المملكة الغربية ، إذ استمدت حضارتها من الغرب أساسا ، من التراث الهلينى ومن الحضارة المسيحية فى الشام . ومن هنا استجابت الحيرة إلى الدعوة إلى الإسلام ، وقد برهنت هذه الدعوة قدرتها على التغلغل حتى دان لها : لا العراق وحده بل فارس نفسها .

وقد رأينا فيما تقدم أن الترحل كان السمة الغالبة على حياة القبائل البدوية فى شبه الجزيرة العربية . وما عشق العربى للحرية وللانطلاق على سجيته بحثا عن القوت إلا ثمرة للبيئة الصحراوية التى

يعيش فيها . وهو مفطور على الإحجام عن تقبل أى قيد يفرض على حركته . ولكن من المفارقة أن الروح الفردية لا تزدهر إلا فى دائرة اجتماعية وثيقة الصلات . وسواء أكانت الجماعة عشيرة أم قبيلة أو - كما سنرى فيما بعد - الجماعة الإسلامية ، فإن لكل عضو فيها حقوقا والتزامات بحكم تزامله مع غيره من الأفراد . ولئن استحدث الإسلام قواعد جديدة للمجتمع العربى ، فقد ظلت الجماعات تحتفظ بوحدتها ، فتترابط من الخارج بحكم حاجتها إلى الدفاع عن نفسها إزاء الأعداء من الجيران ومخاطر الحياة الصحراوية الشاقة ، ومن الداخل بحكم رابطة الدم التى تتسلسل مع خط النسب من خلال الذكور .

ولم تلبث حياة الترحل القبلية التامة أن أخلت السبيل لنمط الحياة الاجتماعية المستقرة فى الواحة . وقامت هذه المجتمعات الصغيرة بإنشاء تنظيمات سياسية بدائية تهيمن عليها الأسرة القائدة فتفرض حكمها على السكان المحليين . ويستطيع الحاكم أن يبسط مزيدا من السيطرة على المناطق المجاورة ، بحيث يصبح من المحتمل إنشاء اتحاد قبلى واسع يخضع لهيمنة حاكم واحد هو وأسرته . ولعل خير مثال يُضرب على هذا التطور هو مملكة كندة التى ازدهرت فى القرن الخامس وأوائل القرن السادس للميلاد فى شمال الجزيرة العربية بين مملكتى الغساسنة والحيرة وإلى الجنوب منهما . وقد اضطرت كندة ، التى كان حكامها يصفون أنفسهم بأنهم « ملوك العرب أجمعين » إلى الرضا بسلطة كل من الإمبراطوريتين البيزنطية والساسانية ونفوذهما . ومع ذلك نجحت مملكة كندة ، وبرغم المعارضة ، فى توحيد القبائل العربية : وأصبحت اللغة العربية كما تنطقها كندة ، اللغة المشتركة التى تسمو على كل ما عداها من اللهجات القبلية المختلفة وتتجاوزها . ومن أجل الإنجازات التى أحرزتها إيجاد لغة شاعرية واحدة وأسلوب بيانى مشترك .

وإذا تركنا الواحات جانبا ، فإن البدو الرحل قاموا بعد استقرارهم وتوطنهم بإنشاء مدن منعزلة أصبحت مراكز تجارية ودينية هامة . ومن أهم هذه المدن مدينة مكة فى الحجاز والتى ظلت تحتفظ بمنزلتها الرفيعة إلى يومنا الحاضر . وكانت أمور الناس تُساس فى مكة

قبل الإسلام وفقا لأنماط السلوك القبلية ، وكان لكل قبيلة أو عشيرة رئيس منتخب يعرف بالشيخ أو السيد . ويندر أن يزيد هذا الرئيس عن كونه الأوّل بين أنداد ، وكان فى أغلب الأحوال يتبع - بدلا من أن يقود - رأى القبيلة . وكانت الحقوق والواجبات منصّبة على العائلات فرادى داخل القبيلة ، ولا ارتباط لها بسواها خارج القبيلة . أما مهمة الشيخ فهى التحكيم ، لا إصدار الأوامر ، وذلك فى نطاق التقاليد والسنن القبلية . وكانت سلطاته القسرية قليلة ؛ حتى أن المجتمع العربى للبدو الرحّل لم يعرف مفاهيم السلطة والملكية ، والنظام القانونى الذى ينطوى على توقيع عقوبات عامة .

وكان وجهاء وأعيان القبيلة يختارون الشيخ ، وهو يُنتخب عادة من بين أفراد أسرة بعينها ، فتُعرف أسرة الشيوخ باسم أهل البيت . ويشير بالرأى عليه مجلس من كبار السن ، قوامه رؤساء العائلات وممثلو العشائر داخل القبيلة . وكان هذا المجلس هو الناطق بلسان الرأى العام . وقد أنشىء فى مكة اتحاد من عدة مجالس ، تم التعبير عنه ماديا فى المقام الرئيسى الموجود فى مكة ، حيث كانت جميع الأسر تجمع حجارتها المقدسة حول الكعبة حيث الحجر الأسود وهو الرمز المشترك للجميع . وقد أصبحت الكعبة الرمز الموقر للوحدة فى مكة . وتحدد تدريجيا الطابع المشروط والرضائى لسلطة الشيوخ من جانب اتحاد الأسر الحاكمة . واقتصرت على أوفرها عددا ، وهى قبيلة قريش والتى كانت عشيرة محمد رسول الله ﷺ بنو هاشم ، وهم أسلاف ، من أرمق عشائرها .

مجىء الإسـلام :

أحدثت بعثة الرسول ، ﷺ ، أكبر تحول أساسى فى المجتمع العربى . فالإسلام بالنسبة للمسلم الفرد ليس مجرد دين ، ولا هو مجرد مذهب أيديولوجى أو كتاب مقدس . إنه كل هذا وأكثر منه . فقد أصبح الإسلام هو الرابطة الدينية الثقافية المتعددة الجوانب لحضارة استوعبت الجوانب الكثيرة للحياة الاجتماعية والإدارية والاقتصادية فى الشام البيزنطى ، ولفلسفة فارس والهند ، مع مسحة من التراث الحضارى الإغريقى . وقد انصهرت هذه العناصر المختلفة جميعا

وتكونت منها الحضارة الإسلامية . ورغم عمليات التكييف الجوهرية المعقدة التى جرت ، فقد بقيت العقيدة الإسلامية بسيطة فى جوهرها تتمتع بما يكفى من الوضوح لهداية ملايين المسلمين فى حياتهم اليومية .

والمدهش فى الأثر الذى أحدثه الإسلام فى المجتمع العربى فى بادىء الأمر هو مدى ضآلة التغيير الظاهرى الملحوظ . فقد ظل النظام القبلى سائدا فى المدن وفى المناطق التى تقل عنها استيطانا فى شبه الجزيرة العربية . والواقع أن الرسول ، عليه الصلاة والسلام ، جابه قدرا كبيرا من المعارضة فى بداية رسالته من قبل سكان مكة ، واضطر إلى النزوح إلى المدينة ، ثانى أهم مركز بالنسبة لشبه جزيرة العرب وبالنسبة للمسلمين قاطبة فى زمن لاحق . وفى المدينة استطاع الرسول ، عليه الصلاة والسلام ، أن يطبق تعاليمه بصورة عملية ، فقدّر لما قام به هناك أن يصبح دائم الأثر لا بالنسبة للعرب وحدهم ، بل بالنسبة للإنسانية جمعاء .

وقد تمثلت غايته الأولى فى إقامة كيان اجتماعى جديد تكون العرى الإسلامية فيه مقدمة على جميع أنواع الولاء الأخرى . ولم يعد للتمييز الاجتماعى أساس وحيد يستند إليه وهو الأساس القبلى والعائلى ، وإنما أصبح التمييز قائما بين الذين يؤمنون بنبوءة محمد ويتبعون أوامر الوحى وبين الذين لا يؤمنون . وقد تبلورت هذه الفكرة فيما بعد فى التفرقة بين المسلمين والكفار ، وإن كان أهل الكتاب ـ وهم اليهود والنصارى من جميع المذاهب ـ قد استبعدوا على وجه التحديد من الفئة الثانية . وقد فرض القرآن الكريم نفسه هذا التسامح فى الآية ٤٦ من سورة العنكبوت التاسعة والعشرين على وجه التخصيص ، وسوّى بين المسلمين جميعا ، بغض النظر عن انتماءاتهم القبلية ، وعدّهم جميعا مسؤولين عن الدفاع عن أقرانهم المسلمين ـ أى الجماعة الإسلامية . وكان الرسول ، ﷺ ، المرجع الأخير ، يُحتكم إليه فى أى نزاع يشجر بين أفراد جماعته . وصفوة القول إن الخطوة الأولى فى سبيل إقامة الدولة الإسلامية قد تمثلت فى إيجاد كيان اجتماعى شبه قبلى يعرف بالأمة

الإسلامية وعلى رأسه الرسول . وواضح أن الإسلام لم يشترط القضاء فى التو واللحظة على الهيكل القبلى القديم ، واقتصرت المرحلة الأولى على تعديل النظام القبلى القائم وتوسيعه بحيث ينهض بمطالب الجماعة الإسلامية الجديدة التى هى أكبر منه .

وأما التغيير الجذرى الأكبر الذى جاء به الإسلام للعرب فكان تحويل السلطة العليا للبت فى شؤون رفاه الجماعة الإسلامية إلى الرسول ﷺ ولله العلى القدير ، بعد أن كانت فى يد رؤساء قبائلهم والأصنام التى كانوا يعبدونها من قبل وحسب رغبة الجماعة . وقد شكلت هذه الفكرة ، التى تدور حول مكمن السلطة ، تغييرا أساسيا فى الحياة الاجتماعية العربية ، إذ استحدثت لأول مرة فكرة وجود سيد أعلى ، وإن كانت هذه الفكرة معروفة فعلا من احتكاك العرب بالمجتمعات المجاورة . أما الأفراد الذين يشكلون الجماعة الإسلامية ، فقد كان عليهم التخلى عن قدر كبير من حريتهم القديمة ، وأن يتنازلوا عن حرية اختيارهم للرئيس وأن يخضعوا للسلطة الإلهية . والواقع أن عرب القبائل قد أصبحوا طوال حياة الرسول نفسه دولة دينية أى جماعة الله . وفى مثل هذا النظام الكامل الذى لا يقبل التغيير ، لا تفرقة بين المجالين الروحى والدنيوى لأنهما يؤلفان وحدة واحدة فى ظل الشريعة ، القوانين الجامعة للإسلام . ولما كان الرسول هو مصدر التنظيم الشامل للمجتمع ، فقد استتبع ذلك أن لم تعد للمسلمين حاجة طالما كان حيا إلى شغل أنفسهم بالعلاقة بين المؤسسات المختلفة فى المجتمع أو بمكمن القوة أو السلطة النسبية . ولأن طبيعة الإسلام لا تتقبل التجزئة إلى أعمال دينية وأعمال دنيوية ، فقد استحال من الناحية النظرية إقدام أى كان على التشريع متى انطوت صفحة الوحى ، أى متى انتهت حياة محمد . يضاف إلى ذلك أن الرسول قد استمد سلطته السياسية لا من اعتراف القبائل بمنزلته ، بل من مهمته الإلهية التى لا تتوارث ولا تقلد .

وقد انحل مأزق المسلمين بعد وفاة النبى عندما استنبطوا أسلوبا بديلا لحكم الجماعة الإسلامية ترمز إليه مؤسسة الخلافة . ولابد من التأكيد أن لفظة « الخليفة » إنما تعنى الشخص الذى « يخلف » سلطة

النبى الزمنية (لا الإلهية) ويرثها . ومعناها المضمر هو معناها الذى تقول به ، وهو أهمية استمرار التقليد الذى وضعه الرسول للأجيال المقبلة التى تفتقر إلى ما كان للنبى وحده من توجيه مستمد من الوحى الإلهى . وهكذا راعت الخلافة أن حاجة الإسلام إلى أمرين بعد وفاة الرسول ، هما الحاجة إلى التشريع فى المستقبل ، والحاجة إلى الخلافة . أما المهمة التشريعية فكان لابد أن تمر بخطوات مسهبة من شأنها صدور جميع القرارات وفقا لقاعدة من ثلاثة مبادىء ، هى : القياس والإجماع والمصلحة - أى المماثلة وتوافق الآراء والمصلحة العامة . فلابد أولا من أن تتخذ جميع القرارات بما يماثل أقوال النبى وتصرفاته فى مواقف مشابهة ، ولابد ثانية من أن يعترف قادة المجتمع بأنها تتفق مع العقائد الأساسية للدين ؛ ولابد أخيرا من إظهار أنها تخدم المصلحة العامة .

وقد حلت مشكلة اختيار الخليفة بتطوير أسلوبين ، يقضى أولهما بتعيين أحد المسلمين القياديين من قبل مسلم قيادى آخر ويقضى الثانى بأن يسمى الخليفة من يخلفه ، على أن تجرى بعد ذلك مبايعة عامة . وثمة شروط ومؤهلات أخرى لابد من أن تتوافر فى المرشح للخلافة ، ثبت من أهمها أن يكون من نسل قريش ومن عائلة الرسول من نسل ابنته ، وهو ما تمثله اليوم أسرتى الهاشمية . غير أن التقلبات المختلفة التى تعاورت الجماعة الإسلامية فى تطورها الطويل كان من مؤداها قيام رؤساء عسكريين فى الأطراف النائية للإمبراطوريات الإسلامية ، فأدى هذا بدوره إلى اغتصاب السلطة بأيدى أقوام غير مؤهلة بالمعنى الدقيق للكلمة لحكم الجماعة وقيادتها ، وأقام هؤلاء السلاطين (والحكام العسكريون) حكوماتهم فى أماكن شتى فى جميع أنحاء العالم الإسلامى ، وكانت السلطنة العثمانية فى تركيا أقواها وأطولها أمدا . وأدى فتح الحجاز فى القرن السادس عشر إلى قيام افتراض عام بأن السلطان العثمانى مرادف للخليفة ، مع أن السلاطين لم يطلقوا على أنفسهم لقب الخليفة إلا فى زمن لاحق ، ولم يستخدموه استخداما فعالا فى تحقيق الأغراض السياسية إلا فى القرن التاسع عشر . ثم بدأ التوتر

يتزايد لاستحالة التوفيق بين النظرة الإسلامية المثالية للدولة والمجتمع (انظر الفصل الثانى) وبين أنظمة الحكم التى شكلت السلطة الفعلية .

وفى الفترة الواقعة بين أواخر القرن التاسع وأوائل القرن التاسع عشر ، كان على الجماعة الإسلامية إذن أن تتقبل السلطة والسلطان المستمدان من استخدام القوة . وقد ظل هذا الطابع غالبا على الحكم الإسلامى إلى القرن التاسع عشر عندما جاء الغزو النابليونى واحتلال الأراضى الإسلامية التقليدية من قبل قوات غير إسلامية ، فأثارت التساؤلات حول قضية السلطة الزمنية نفسها . وقد انتهى العرب إلى الاعتقاد أنه لابد من إعادة قيادة الإسلام السياسية إلى أصحابها الشرعيين إذا ما أريد للدين وتقاليده البقاء فى نقاوتهما وبساطتهما الأصلية . وقد تشابك إصرار العرب الدينى هذا مع التوسع الأوروبى والافتئات على الأراضى الإسلامية ، كما ارتبط بفكرة قومية جديدة أخذت تجمع حولها نصراء من بين المسلمين من الجنسيات المتعددة . وقد أصبحت الهوية القومية رمزا لمقاومتهم ونضالهم ضد السيطرة الأجنبية ، فى حين بقى الانتماء الدينى أداة لهذه المقاومة وذاك النضال .

القومية الجديدة والتأثير الأوروبى :

كان فجر القرن العشرين بداية عصر جديد للشرق العربى بأكثر من معنى . وكان القرن السابق قد شهد تغييرات فيه كانت أسرع منها فى أى عصر مضى ، وهى تغييرات أعمق أثرا وأدعى إلى البلبلة من أى تغييرات كان على الشرق العربى أن يتلاءم معها فى الماضى . وعمليا فقد تأثر كل وجه من وجوه الحياة بطريقة أو بأخرى بالنفوذ الأوروبى الذى تسلل عنوة أو سلما إلى هذه المنطقة . ولئن كانت بلدان الشرق العربى ولمدة طويلة هدفا للتغلغل الثقافى والتجارى والسياسى الأوروبى ، فإن وطأة الانقضاض الجديد أكرهتها على مقابلة هذا الانقضاض برد فعل مماثل له فى عنفه .

طوال القرن التاسع عشر كانت بلدان الشرق العربى ، ولو من الناحية الرسمية ، جزءا من الإمبراطورية العثمانية فى الوقت الذى كانت الدول الأوروبية تكاد تسيطر على العالم بأسره . ولكن عند ابتداء القرن العشرين ، كانت الدول الأوربية قد شنت حملات غزو كبرى ، بحيث باتت بريطانيا مسيطرة على خديوى مصر الذى كان عمليا يتمتع بالاستقلال ، بينما باتت روسيا دولة كبرى فى الشمال الإسلامى ، وأخذت تمد قرون استشعارها إلى الإمبراطورية الفارسية الواهنة ، فى حين كانت حكومة الهند البريطانية مهيمنة على الخليج . وفى عام ١٩١١ قامت إيطاليا بغزو ليبيا ، فى حين كانت فرنسا ، ومنذ عقود من الزمن ، قد قامت بتثبيت موقف لا ينازع فى بلدان شمال أفريقيا الأخرى وبسط سلطتها فى سورية والتى كانت تابعة اسميا للعثمانيين .

لم تقتصر الفتن السياسية التى عاناها العرب عليهم وحدهم ، بل كان ذلك جزءا من حركة تغلغلت فى جميع أنحاء العالم الإسلامى . وتعزى هذه الظاهرة فى جزء منها إلى رد الفعل الغريزى الصادر من شعب ذى كبرياء وأنفة ضد الحكم والتدخل الأجنبيين . أما الآثار الثقافية الأوروبية المختلفة فقد تركت بصمات لا تمحى على المجتمع العربى ، وهى التى قررت طبيعة هياكله السياسية منذ ذلك الوقت وإلى هذا اليوم ، إذ شرع كثير من هذه البلدان يتبنى الأسلوب الغربى لنظام الحكم . وبينما كان العرب من مسلمين وغير مسلمين يخوضون صراعا مع تراث ماضيهم محاولين تجديد مؤسساتهم الحاكمة وإحياء مبادئهم الموروثة ، هبت رياح التغيير على الجو الدولى .

كان هذا التغيير نذير شؤم ، لا يحمل لشعب يقف على عتبة نهضة فكرية وروحية إلا نذر الشر ، فى وقت بدأت مدركات هذا الشعب تلتمس أسباب التعبير عن نفسها بأساليب أكثر تحديدا من ذى قبل . وفى هذا الوقت تقريبا بدأت مصالح معظم الدول الأوروبية تتصادم ، ووقف الغرماء التقليديون ، وهم بريطانيا وفرنسا وروسيا وألمانيا ، يترقبون الإمبراطورية العثمانية المحتضرة وهم يتلمظون نهما . فأدى هذا الضغط إلى قدر كبير من الخلل فى النظام الاجتماعى لمجتمع يعتبر

مجتمعا تقليديا إلى حد بعيد ، إن لم نقل مجتمعا تكبله التقاليد ، إذ أن أساليبها فى السيطرة اتخذت أشكالا شتى . فإلى جانب ما حصلت عليه الدول الأوروبية من « الامتيازات » ، فقد ظفرت لنفسها فى الولايات العربية من الإمبراطورية العثمانية بتنازلات اقتصادية . ونشطت الارساليات المسيحية فى مجالات التعليم والصحة العامة . ولئن أدت أعمال كثير من المستشرقين والرحالة الأوروبيين (وبعضهم متعاطف وبعضهم مُعاد) إلى إبراز الحاجة إلى تفهم المجتمع العربى وخصائصه الأساسية ، فقد أبرزت للعرب أنفسهم أوجه الضعف فى مجتمعهم . وأدى كل هذا إلى تحول فى وجهة نظر العرب ، وبات التغيير والإصلاح أمرا لا معدى عنه .

وبحلول عام ١٩٠٠ تعرض المسرح السياسى الأوروبى لتحول جذرى تراءت آثاره فى سياسات الإمبراطورية العثمانية ، ذلك أن بريطانيا وفرنسا وروسيا ، التى كانت حتى ذلك الوقت تتصارع فى سبيل الظفر بنفوذ وسيطرة فى الشرق العربى ، بدأت تتنبه إلى التغيير الجديد الذى طرأ على العلاقات بين القوى . فنمو القوة الألمانية وتزايد الاهتمام الألمانى بشؤون الإمبراطورية المحتضرة كانا تحديا لنمط العلاقات السائد . وكانت ألمانيا قد ظفرت فى عام ١٨٩٩ بامتياز أولى من السلطان العثمانى لإنشاء خط سكة الحديد المشهور بين بغداد وبرلين ، وهو الخط الذى اضطلع بدور هام فى إدارة دفة الحرب العالمية الأولى فى الشرق العربى ، والذى كان يصل بغداد والخليج بالعاصمة الألمانية عن طريق القسطنطينية . كما ظفر الألمان بحقوق تنمية صناعات أخرى ، ولا سيما حقول النفط فى شمال العراق . وإذا استطعنا أن نرتد اليوم بأبصارنا إلى الماضى لاستطعنا حقا أن نرى بكل وضوح وجلاء أن النفط كان عاملا هاما فى استحثاث خطى التوسع الأوروبى فى الشرق الأوسط . فامتيازات النفط هى العامل الذى قدّر له أن يقرر طبيعة وحجم مناطق النفوذ الأوروبية المختلفة التى أدت بدورها إلى تقسيم الشرق العربى فى مفاوضات الصلح وفى التسوية التى تم التوصل إليها عقب الحرب العالمية الأولى .

جاءت المعونات الألمانية بنفوذ سياسى ، مثل ما جاءت به قبلها المعونات البريطانية والفرنسية . ومضى الألمان يستغلون وضعهم فى الدولة العثمانية . وكان السلطان من ناحيته يأمل فى أن يستفيد من المنافسة الأوروبية ، وتقبل بسرور تزايد النشاط الألمانى داخل حدود إمبراطوريته الواسعة . ومع أن هذا الأسلوب كان أسلوبا مألوفا فى إدارة الشؤون العامة فى المنطقة ، فقد أدى إلى زيادة نفوذ رعايا السلطان منه ومن الدول الأجنبية التى كان يحاول أن يضرب الواحدة منها بالأخرى . أما فيما يتعلق بالدول الأوروبية نفسها ، فقد مالت بريطانيا فى بادىء الأمر إلى اعتبار التدخل الألمانى ثقلا يوازن ثقل التوغل الروسى والفرنسى ، ولكن التهديد الألمانى كان أبعد فى واقعيته وخطورته من أن يستطاع تجاهله .

ولكن المسرح لم يلبث أن تغير عندما أبرم الوفاق الودى بين بريطانيا وفرنسا فى عام ١٩٠٤ وبمقتضاه اعترفت القوى الرئيسية بأن لكل من هاتين الدولتين مناطق نفوذ فى بلدان معينة داخل الدولة العثمانية . وتلت الاتفاقية الإنجليزية الفرنسية اتفاقية مماثلة بين بريطانيا وروسيا فى عام ١٩٠٧ قسمت فيها فارس إلى مناطق يسيطر عليها الروس فى الشمال ومنطقة يسيطر عليها البريطانيون فى الجنوب وتركت الشاه مسؤولا عن منطقة حاجزة بينهما . وكان الغرض من ذلك سد المنافذ فى هذه المنطقة أمام ألمانيا فى الوقت الذى بدأت فيه الحرب تتهدد أوروبا . وفى وسعنا اليوم أن نرى بوضوح أن القوة المحركة للصراع فى أوروبا ، وأن سياسة المواجهة التى أصبحت اليوم مواجهة على النطاق الكونى ، قد انعكستا مرة تلو الأخرى فى ردود فعل متماثلة لنفس المشكلة . ولا يسع أحدا أن يغفل التوازى القائم بين فكرة « الحزام الشمالى » المتعلقة بنظم الدفاع الغربية الحالية بقصد احتواء كل توسع فى النفوذ السوفييتى والحد منه ، وبين المحاولات التى قام بها « مُلّاك » أوروبيون آخرون للحد من التوسع الألمانى قبل الحرب العالمية الأولى . ثم أن محاولات اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية لفضّ التطويق الغربى كانت عاملا رئيسيا فى سياسة الاستقطاب بين الدول الكبرى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية .

كان من أثر القوة الأوروبية وانتهاك حرمة الأراضى الإسلامية أن تبين مدى الانهيار والضعف اللذين جاهدت الحكومة العثمانية فى ظلهما لتسيير دفة العلاقات الدولية . وبدأ العثمانيون المتعلمون من ترك وعرب وغيرهم ، ومن مسلمين وغير مسلمين ، يتلمسون الأسباب للحد من سيطرة أوروبا الغربية فى أوطانهم واحتواء هذه السيطرة . ويمكن تبين محاولاتهم فى الأيديولوجيات المختلفة التى صاغوها ، وهى فى معظم الحالات صياغات مستعارة من التفكير السياسى الأوروبى المعاصر ، وهدفها ، وياللسخرية ، هو مقاتلة أوروبا . فابتدعت فكرة « الجامعة العثمانية » للحيلولة دون تزايد الشعور بالغربة بين الجماعات العرقية المختلفة فى الإمبراطورية ، ولكن هذه الفكرة لم تلبث أن أخلت مكانها لفكرة « الجامعة الإسلامية » . وهذا الوعى الذاتى الجديد الذى ولدته حركة الجامعة الإسلامية قد تحول الآن بين هذه الجامعات إلى قومية تعرف « بالجامعة الطورانية » أو التركية ، و « الجامعة العربية » أو العروبة . وقد صاحب هذا تقبل تدريجى لفكرة الدولة التى تقوم على أساس قومى . وهكذا قامت الحركة بدور الوسيط الحفاز الذى عجل بتفتيت آخر دولة إسلامية متعددة القوميات واللغات فى تاريخ الإسلام .

وإن إحساسى بالتاريخ ليتصل اتصالا مباشرا بالدور الذى اضطلع به العرب فى تاريخ الحضارة الإسلامية الطويل وفى تطور مؤسساتها الحاكمة ألا وهى الخلافة . وأما الاستمرارية التى عرفت عنا منذ القدم فلها علاقة مباشرة بشرعية مكانة الأسرة الهاشمية فى المجتمعات العربية وفى المجتمعات الإسلامية على حد سواء على مدى القرون . ومن هنا أشعر بأنه ليست هناك ثنائية بين انتمائى إلى الإسلام وبين الترويج لهوِيّة القومية العربية . وبهذه الروح عينها استشعر جدى الأكبر الحسين بن على شريف مكة بأنه مرتبط ارتباط شرف بألا يحمل لقب الخليفة إلا بعد تخلى الترك رسميا عن هذا اللقب ، وهو ما تم فى عام ١٩٢٤ . وقد أقدم على هذا ليحقق للإسلام ، وللعرب بنفس القدر ، مجدا خارجيا ، لأنه كان على وعى تام بأن حكمه لا يمتد إلى ما وراء شبه الجزيرة العربية والهلال الخصيب ، وهى مناطق اعتبرت على الدوام قلب

العالم العربى ودعائم الإسلام الروحية . وهذه الاعتبارات عينها هى التى أملت على جدى المغفور له الملك عبد الله أن يطلق على الإدارة التى انشئت فى الأردن لدى خروجه من الحجاز فى عام ١٩٢٠ بهدف إعادة الحكم الهاشمى فى الشام اسم إمارة الشرق العربى . وهذه الإمارة هى التى أصبحت أساسا للمملكة الأردنية الهاشمية عندما انتهى الانتداب البريطانى فى عام ١٩٤٦ .

ومع ذلك ، ظلت فكرة القومية لدى العرب فكرة غامضة نوعا ما بل مشوشة . وسبب هذا التشويش هو أن معظم مُنظّرى القومية العربية حاولوا مرارا وتكرارا النظر إلى تاريخ العرب لا فى قالب الحاضر بل فى قالب المستقبل ، واستمسكوا دوما بحجتهم القائلة أن الأمة العربية لن تقوم لها قائمة إلا إذا توافقت صورة الماضى الإسلامى بأسره مع التصور الذى وضعوه للحاضر والمستقبل ، فحاولوا قولبة الماضى بشكل يبرر هذه النظرة . وبذلك جنحوا إلى معاملة الشرق العربى لا كما هو بل كما ينبغى أن يكون . فبدت مشاعر الخيبة التى أحست بها الأجيال المتعاقبة من العرب وكأنها جزء لا يتجزأ من نظام التفكير هذا ، وبانعدام الأسس السليمة أخفقت محاولات إعادة إرساء أساس للأمة العربية .

وتطلعا من منظّرى القومية إلى قولبة الماضى للتمشى مع تصورهم المستقبلى ، اعتبروا كل ما ورد فى تاريخ الإسلام الطويل من تأكيد بوجود سيطرة عربية دليلا على هذه القومية . ومؤدى هذا فى واقع الأمر أن الإسلام إنما يتحول من كونه دينا عالميا يدعو إلى المساواة بين البشر ـ وهو ما ابتغاه الرسول ﷺ للإنسانية جمعاء ـ إلى سمة تقتصر على الحياة القومية العربية وحدها . أما الحركات التطهرية الدينية المختلفة التى كانت غايتها الوحيدة العودة بالإسلام إلى ما كان عليه من نقاوة وبساطة ـ ابتداء من حركة الوهابيين فى نجد إلى الحركات الشعبية فى الثمانينات من هذا القرن ـ فقد أوّلها القوميون بأنها جزء جوهرى من الوعى القومى العربى .

تكون الشعور القومى فى الشرق العربى ولا يزال يتكون من عناصر مختلفة المصادر . ونتج عن التحرش الأوروبى والانهيار العثمانى أن

تعرضت أجزاء متعددة من الأراضى الإسلامية وشعوبها للاستعباد السياسى ، وامتد الحكم السياسى الفعلى إلى الأراضى العربية أثناء الحرب العالمية الأولى واقترن انتشار السيطرة الأوروبية بتبنى رجالات أوروبا موقفا متعاليا من الإسلام انتشر وصار عالميا . وقد جرت على وجه التحديد مساجلة علنية بين الثائر السياسى جمال الدين الأفغانى فى القرن التاسع عشر والعلامة الفرنسى أرنست رينان أدت إلى تصلب مواقف الفرنسيين والعرب . فتم تصوير المسلمين كقوم بدائى متأخر وبربرى فكان رد الفعل شديدا وأحيانا عنيفا . وكان من نتيجة ذلك أن أخذ المنظرون الجدد يدعون المسلمين إلى النهوض لمواجهة التحدى الأوروبى والرد عليه . وطرح عدد من هؤلاء المنظرين رأيا مؤداه أن الإسلام دعوة سياسية . فقد عزم الأفغانى وتلاميذه الكثر على إحياء التضامن بين المسلمين جميعا حتى يتسنى لهم أن يغدوا قوة عالمية . وكان من رأى هؤلاء أن الإسلام فى جوهره مذهب سياسى ، ولم يأت كعقيدة إلا بشكل عرضى . وأصبح مطلب الدين الأساسى هو الولاء وليس بالضرورة التقوى ، وهو شعور ما زالت له أصداء تُسمع فى جميع أنحاء العالم الإسلامى .

وغنّى عن البيان أن هذه الحجج تتعارض مع وجهة النظر الإسلامية التقليدية بشأن الدين . فالرأى المألوف هو أن المسلمين مسلمون لا لاعتقادهم بأن دينهم نجح فى إقامة دولة سياسية قوية فى الماضى وبأنه قادر على تحقيق ذلك مرة أخرى ، بل لأنهم يؤمنون بالوحى الإلهى الذى أنزل إلى الرسول . أما وهذا شأنهم ، فواجب عليهم أن يقيموا بُنيان حياتهم طبقا لأوامر الله ونواهيه لينالوا نعم الله فى هذه الدنيا وتكتب لهم النجاة فى الآخرة .

وحدا إيمان دعاة القومية الأوائل فى الشرق العربى بحرمة الجماعة الإسلامية وتكاملها وضرورة وحدتها إلى تجنبهم الدعوة إلى استقلال العرب عن الإمبراطورية العثمانية . وفى عام ١٩٠٨ شجعتهم ثورة جمعية تركيا الفتاة على السعى لنيل حقوقهم ضمن الاطار الدستورى الجديد الذى وضعته جمعية تركيا الفتاة للدولة العثمانية .

وشكلت أحزاب سياسية وجماعات وجمعيات وأندية تدعو لتعزيز الأخوة بين العرب والترك . وفى القاهرة فى عام ١٩١٢ أنشأ بعض العرب ممن لهم خبرة بالحياة العامة حزب اللامركزية العثمانية فاجتذب إلى عضويته عددا كبيرا من المثقفين فى الشرق العربى . ودعت منظمات سرية ، كالجمعية القحطانية التى استمدت اسمها من اسم جد العرب الأسطورى قحطان ، إلى إنشاء إمبراطورية ثنائية تركية - عربية شبيهة إلى حد كبير بالإمبراطورية النمسوية - المجرية التى احتفظ فيها بوحدة الشعبين بالفصل بين مؤسساتهما الحاكمة . أما فكرة الحكم الذاتى للجماعات العرقية المختلفة فى الإمبراطورية المحتضرة فصادفت ترحيبا وقبولا متزايدين ، ولكن بعد فوات الأوان على إحداث مثل هذه التغييرات الأساسية .

وبرغم تكوين هذه الجماعات والمشاعر التى أعربت عنها ، فقد كان للعرب دافع قوى ينهاهم عن المطالبة بالانفصال عن تركيا ، يتمثل فى خشيتهم من انهيار الجماعة السياسية الإسلامية انهيارا تاما ، فى حين كانت تمثل بالنسبة لهم مظهرا رئيسيا من مظاهر الحياة الإسلامية . فقد أدت بهم إطاعة دينهم إلى الاستمرار بارتباطهم بالترك وهم إخوانهم فى الدين . ولكن لما اشتد ساعد زعماء جمعية الاتحاد والترقى الحاكمة ، تركيا الفتاة ، ولا سيما بعد الفتنة التى قام بها السلطان فى عام ١٩٠٩ للاطاحة بحكمهم ، ظهر اتجاه ينحو إلى التخلى عن هذا الارتباط . وبرغم هذه الصراعات فى مدينة القسطنطينية ، كان الاتجاه العام للسياسة العثمانية ينحو بصورة منتظمة ومتزايدة نحو التعصب لكل ما هو تركى . واحتفظ للأتراك بمناصب السلطة ، وكان المنتفعون الطبيعيون من ذلك هم الرعايا الترك فى الإمبراطورية ، وأخذت الرغبة فى تحقيق توافق تركى عربى تضعف ، وبدأ العرب يلتمسون السبل اللازمة لتبرير انفصالهم ومواجهة العواقب الخطيرة التى تترتب على تحطيم الإمبراطورية العثمانية ومعها الجماعة السياسية الإسلامية .

وكان لابد من تبرير هذه الخطوة استنادا إلى سببين مستقلين . أولهما سهل ومباشر ومؤداه أن العرب والترك ، وإن كانوا جميعا من

المسلمين ، إلا أنهم أصبحوا مجتمعين غير متجانسين فى إدارة الشؤون السياسية . ويمكن القول بأن القوميين من أعضاء جمعية تركيا الفتاة استثنوا إخوانهم فى الدين فدفعوهم إلى القومية العربية وانعدم التوافق بين طموحات الطرفين فسار كل فى طريقه . وحملت إجراءات الترك التعسفية كثيرين من العرب على الشروع فى أنشطة سياسية سرية فى الخارج . وتدفق المثقفون العرب ، وكثيرون منهم من نصارى الشام لا من المسلمين ، على القاهرة وباريس حيث كان للمنفيين العرب نشاطات منذ سنوات . وجدير بالذكر أن كثيرين من هؤلاء المنظرين كانوا من النصارى لا المسلمين ، مما وجّه الدعاية المناوئة للترك اتجاها علمانيا وليس دينيا . وبهذا تم الفصل بين مفهوم القومية العربية وبين الإسلام كدين .

وفى وقت مبكر يرجع إلى عام ١٩٠٤ انشأ نجيب عازورى فى مدينة باريس « عصبة الوطن العربى » وأصدر مجلة عنوانها « استقلال العرب » وذلك فى عام ١٩٠٧ . وفى عام ١٩١١ ألف اللاجئون العرب هناك « جمعية العربية الفتاة » ، وهى الجمعية التى عقدت العزم على رفض فكرة الاندماج فى الامبراطورية العثمانية واستهدفت تحقيق الحرية والاستقلال الكاملين للعرب . وفى عام ١٩١٤ ، نقلت الجمعية مقرها إلى دمشق . كما كانت هناك « جمعية العهد » التى أسسها عزيز على المصرى ، الذى عمل فيما بعد رئيسا لهيئة أركان الجيوش العربية التى رفعت راية الثورة العربية بقيادة الهاشميين ضد الحكم العثمانى ، ودعت إلى استقلال العرب .

أما السبب الثانى لانفصال الولايات العربية عن الامبراطورية العثمانية فقد انطوى على حجة أصعب ، هى حجة التبرير الدينى . وقد استمد هذا السبب من بعض إشارات ألمعت إليها حركة الاصلاح الدينى بقيادة الافغانى وكثيرين من تلاميذه . ففى دعوتهم إلى إعادة الاسلام إلى نقائه وبساطته الأصليين ، ألمعوا ضمنا إلى أن مجد الاسلام فى القديم إنما ينسب إلى العرب قبل غيرهم من المسلمين . وهذا يستند إلى افتراض بأن ما عرا الاسلام من تدهور فى قوته وسلطته إنما يعزى إلى

هيمنة عناصر غير عربية على الجماعة الاسلامية . وبناء على ذلك تم الربط بين انهيار الحكومة العثمانية المركزية وبين اغتصاب العثمانيين لمكانة بين الجماعة الاسلامية لم تكن لهم بل للعرب أصحابها الشرعيين . ولما كان العرب يمثلون الصفوة الدينية ، وبالتالى الصفوة السياسية فى الجماعة الاسلامية ، فلابد لهم من أن يضطلعوا بالقيادة من جديد للمحافظة على هويتهم من الناحيتين الدينية والقومية .

فلم يكن هناك من سبيل إلى تجديد الاسلام إلا على أيدى العرب ، ولا سيما عرب شبه الجزيرة إذ أنهم متحررون تحررا تاما من أى ارتباط بأى فرقة سياسية أو دينية داخل الجماعة الاسلامية وكان عليهم أن يقوموا بدور قيادى فى نهضة إسلامية مماثل للدور الذى لعبه أتباع الرسول الأوائل عند انبعاث الرسالة الاسلامية وانتشارها . ولئن بقيت فكرة الوحدة الاسلامية ماثلة ضمنا فى هذا التفسير ، فان النظرة الموضوعية إلى العالم الاسلامى وانقسامه إلى دول وأقاليم شتى قد ساعدت العرب على التباعد ، والسعى لتكوين أمة متميزة خاصة بهم فى العالم الاسلامى الناطق بالضاد .

الثورة العربية وآثارها :

أدى التفاعل بين هذه العوامل إلى قيام تحالف بين الجمعيات القومية والأسر الحاكمة التقليدية فى جزيرة العرب . والأسرة الهاشمية هى من أشهر هذه الأسر وأكثرها نفوذا ، باعتبارها تنحدر مباشرة من سلالة النبى ومن الأمراء الذين توارثوا الحكم فى مكة . وكان الشريف حسين ، الذى قاد الثورة العربية بعد ذلك ببضع سنين ، محط الاهتمام لا من جانب القوميين العرب والعثمانيين وحدهم ، بل كذلك من جانب الدول الأوروبية . واحتياطاً من قيام الشريف بقيادة ثورة على حكم السلطان عبد الحميد فى الحجاز (كما فعل كثيرون غيره من الحكام العرب كالامام يحيى فى اليمن ومحمد الادريسى فى عسير) دعاه السلطان إلى استانبول . ورغم أنه بدا وكأنه حل ضيفاً مكرما إلا أنه فى الواقع أخذ سجينا ورهينة لمنع تحقيق طموحاته ومشاريعه . إلا أن ثورة تركيا الفتاة وبمحض الصدفة وضعت لاعتقال الشريف حسين نهاية

سعيدة ، وبذلك استطاع إنهاء نفيه فى استانبول والعودة إلى مكة المكرمة ليطالب بوضعه الشرعى حاميا للحرمين الشريفين فى مكة والمدينة وحاكماً على الحجاز ، يضاف إلى ذلك أن أبناء الشريف دخلوا البرلمان العثمانى بوصفهم ممثلين للولايات العربية . وقد هيأ لهم البرلمان فى استانبول منبراً مشروعا للتعبير عن الرأى السياسى وعن وجهات النظر ، كما كان مكانا ملائما لاجتماع العرب ذوى الوعى السياسى من جميع أنحاء الامبراطورية . وأتاحت الخبرة البرلمانية للأمراء الهاشميين فرصة الوقوف على الشئون العربية وعرفتهم بالمنظمات السياسية العربية التى كان لها دور حاسم فى التخطيط للثورة .

والابن الثانى للشريف (وهو جدى ومؤسس المملكة الأردنية الهاشمية) كان دون ريب أكثر أفراد أسرة الشريف حيوية ، وهو الذى قام بمبادرة مكنت أباه من العودة إلى بيت أسلافه فى مكة ، إذ اتصل بأعضاء من الثوريين فى جمعية تركيا الفتاة ، وأقنع أباه بإرسال برقية إلى السلطان يطالب فيها بامارة مكة ، بينما ذهب بنفسه لمقابلة كامل باشا لتعزيز هذا الطلب . وبفضل فطنته وبعد نظره ، قام باجراء اتصالات مع بريطانيا ، وكان ذلك فى القاهرة عام ١٩١٤ ، انتهت فى آخر المطاف بالمراسلات التى تبودلت بين الحسين ومكماهون . بالثورة العربية الكبرى فى عام ١٩١٦ . وتمت الاتصالات الأولية فى جو من الحذر التام . وكان قصاراه أنه أشار إلى أن الشريف حسين مستعد للنظر فى قيادة حركة الاستقلال العربية بشرط استجابة بريطانيا لبعض الشروط . ولم تلبث الشكوك التى ثارت حول نوايا الشريف أن باتت معروفة للجميع ذلك عندما بدأ فيصل ـ وهو الابن الثالث للشريف ـ يقوم باتصالات مماثلة فى دوائر القوميين وبين الجمعيات السرية للضباط والمثقفين العرب من سورية والعراق بقصد إحداث تغيير فى السياسة التركية والسعى بعد ذلك لتحقيق استقلال العرب .

وعملت جمعية تركيا الفتاة على القضاء على سلطة الشريف فى مكة ، فعين للحجاز أمير جديد هو الشريف على حيدر ، وكلف بالقضاء على الشريف حسين . على أن الترك أدركوا بحلول ربيع سنة ١٩١٤ أن

الشريف حسين قد نجح مسبقاً فى تدعيم منزلته بين قبائل الحجاز . فكانت هزيمة المرشح التركى أول علامة صارخة على تحدى العرب للسيادة التركية ، كما كان هذا أول اختبار فى سلسلة طويلة من اختبارات القوة بين العرب والترك . وقد جاءت النتيجة الأولى ـ ألا وهى إنزال الهزيمة بالشريف على حيدر ـ نتيجة مشجعة ، ولكن بقية النضال كان عملا شاقا للغاية .

إن سير القتال فى الحرب العالمية الأولى بصورة عامة والمساومات الدبلوماسية والوعود والاتفاقات السياسية المتصلة بها هى التى قررت مصير الدول العربية وسماتها الأساسية وسياساتها المتبعة إلى يومنا الحاضر . ولا تزال هذه الأحداث تطغى على العلاقات العربية ، وتؤثر فى نظرة معظم الزعماء العرب السياسية وتبتلى نظرة العرب للغرب بالشك وعدم الائتمان بل بالخيانة .

ولأن الدولة العثمانية وقفت فى صف دول المحور ، فقد شرعت بريطانيا بالسعى سعيا حثيثا علنياً إلى التحالف مع الزعماء العرب فى حربهم ضد الترك . وفى هذه المرحلة الحرجة بالذات ، اتفقت مصالح العرب فى ظل قيادة الشريف مع مصالح بريطانيا . وفى الوقت عينه ، بدأ عبد الله اتصالاته مع البريطانيين فى القاهرة جسا لنبض السلطات هناك حول إمكان التعاون العربى البريطانى فى الحرب .

استبد بالدوائر السياسية البريطانية هلع شديد إزاء الدعوة التى صدرت من السلطان بالجهاد ضد الحلفاء الأوروبيين ، وخافت أن تلقى هذه الدعوة استجابة واسعة من المسلمين فى الهند ومصر ، واللتين كانتا تحت سيطرة بريطانيا . وكان الشريف حسين حامى الحرمين الشريفين الأنسب لاحباط هذه الدعوة . وفى المراسلات التى جرت بعد ذلك بين الشريف ومكماهون عام ١٩١٥ ، أشير بكل وضوح إلى اقتراح استقلال العرب ، وإلى تعيين الحدود الاقليمية للأراضى العربية . والواقع أن هذا الاقتراح كان يستند إلى خطة طرحها حزب اللامركزية أو الاتحاديون العرب رغبة فى إنالة العرب حكما ذاتيا مع الاحتفاظ بوحدة الامبراطورية العثمانية ، بحيث لا تتعرض وحدة أراضى الجماعة الاسلامية إلى أى

مس . غير أن هذا بات مطالبة بالاستقلال التام للشرق العربى تحت قيادة الشريف .

قام السير هنرى مكماهون المندوب السامى البريطانى فى القاهرة بابلاغ الشريف أن بريطانيا مستعدة للاعتراف باستقلال العرب ودعم هذا الاستقلال ضمن الأراضى التى حددها الشريف . وهى تضم جميع الأراضى المأهولة بالعرب من مرسين وأضنه (وهما اليوم جزء من تركيا) إلى الخليج الفارسى . وأبدت بريطانيا تحفظات بشأن مصالحها فى العراق ، فاعترف بها الشريف ولم يكن الشريف حسين ولا مكماهون على ما يبدو ، على علم بأن الحلفاء الأوروبيين ، وعلى وجه التحديد بريطانيا وفرنسا وروسيا ، قد عقدوا معاهدة تعرف باسم اتفاقية سايكس ـ بيكو فى الوقت الذى كانت تجرى فيه المراسلات بين القاهرة ومكة ، وهى اتفاقية قوضت التفاهم الذى تم التوصل إليه بين الشريف والمندوب السامى وناقضته فى بعض أحكامها .

عقدت اتفاقية سايكس ـ بيكو فى ربيع عام ١٩١٦ ، وبمقتضاها أقطعت الأراضى العثمانية إلى الدول الثلاث التى وقعت على الاتفاقية أصلا . وظلت أحكام هذه الاتفاقية مجهولة إلى أن نفض الروس أيديهم منها فى عام ١٩١٧ بعد ثورة أكتوبر (تشرين الأول) وتنازلوا عن أى ادعاء لهم فيها . بيد أن بريطانيا وفرنسا لم تقوما بالمثل ، بل واصلتا الصراع فى سبيل السيطرة على المناطق العربية التى أقطعت لهما . أما فرنسا فقد منحت الشريط الساحلى لسورية والممتد شمالا من صور إلى أضنه ، بما فى ذلك مرسين ، مع خط حدود فى الشرق يمتد من صور إلى حلب فى الشمال عابرا دمشق وحمص وحماه . وهذه المناطق هى التى أصبحت تتألف منها اليوم دولتا سورية ولبنان ، باستثناء سنجق الاسكندرونة الذى تنازلت فرنسا عنه لتركيا فى عام ١٩٣٨ . وأما بريطانيا فقد أقطعت الأراضى التى باتت اليوم تعرف بالعراق والأردن ودول الخليج . واعتبرت فلسطين ، غرب نهر الأردن من غزة إلى صور ، منطقة دولية وذلك نزولا عند إصرار الروس على ذلك ، لما فيها من بقاع مقدسة وعدد كبير من المؤسسات الأرثوذكسية الروسية .

على أن بريطانيا زادت المستقبل السياسى للشرق العربى تعقيدا بأن أصدرت - دون أن تبلغ شركاءها وقطعا دون أن تستشير حلفاءها العرب - تعهدا آخر بذل هذه المرة لليهود الصهيونيين فى أوروبا . ومع أن المنظمات الصهيونية كانت ترغب فى الحصول على التزام من جانب الحلفاء ، فلم تذعن لذلك إلا بريطانيا وحدها بعد قدر كبير من الضغط مارسته الصحافة وتعرضت له الشخصيات العامة فى المناصب الرئيسية . وفى ٢ تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩١٧ وجه أرثر جيمس بلفور وزير خارجية بريطانيا خطابا إلى اللورد روتشيلد الذى كان يمثل طائفة من المنظمات الصهيونية ، وهو الخطاب المشؤوم الذى بات يعرف باسم وعد بلفور ، وهذا نصه :

« إن حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومى للشعب اليهودى فى فلسطين ، وستبذل غاية جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية على أن يفهم جليا أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن ينتقص من الحقوق المدنية والدينية التى تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة حاليا فى فلسطين ولا الحقوق أو الوضع السياسى اللذين يتمتع بهما اليهود فى البلدان الأخرى » .

إن العدول عن تعهدات بذلت للشريف بشأن الوضع السياسى المستقبلى للشرق العربى أمر يمكن تحمله إذا ما قورن بمنح بلد إلى شعب آخر غير مقيم به بل ولا سيطرة له عليه . ومن البديهى أن بريطانيا قد وضعت لاعتبارات احتياجاتها العسكرية المباشرة ومصالحها الامبراطورية البعيدة المدى أولوية على الالتزام الذى قطعته على نفسها للعرب . والهدف المقصود من هذه السياسة المتناقضة والمتعددة الوجوه هو التوفيق بين النفوذ اليهودى فى أوروبا والتأييد العربى الحيوى فى الشرق الأدنى ، والتأهب فى الوقت عينه للسيطرة على الشرق العربى فى المستقبل لتأمين مصر وقناة السويس ، وهى الصلة الحيوية لبريطانيا مع الهند .

ورغبة فى إخماد النقمة العربية المتصاعدة ، والتماسا لسبيل يصحح هذا الوضع ، صدر تصريح بريطانى فرنسى بعد سقوط بغداد

ومن ثم القدس فى أيدى القوات البريطانية . والواقع أن هذا البيان لم يعدو أن يكون مجرد وعد آخر من الوعود التى نكثت . ومما جاء فيه أنه لن تجرى تسوية فى الشرق العربى مستقبلا الا بموافقة السكان المحليين ، وهو ما فسره العرب بأنه اعتراف لهم بحق تقرير مصيرهم القومى إذ جاء يبشر بالمفاهيم الواسعة الواردة فى النقاط الأربع عشرة التى اعلنها الرئيس الأمريكى وودرو ولسن . وقد أوضحت النقطة الثانية عشرة من برنامج ولسن أنه ينبغى أن تكون للاجزاء التركية فى الامبراطورية العثمانية « سيادة آمنة » وأن القوميات الأخرى ستمنح « أمانا فى الحياة لا شك فيه ، وفرصة مطلقة للتنمية لا تحرش بها » . وقد ظن الشريف حسين وأبناؤه ومؤيدوه أن تصريح ولسن اعترف لهم بأمانيهم القومية كما قد وردت واتفق عليها فى المراسلات مع مكماهون ، وظنوا أن النقاط الأربع عشرة تلغى تصريح بلفور وجميع المعاهدات السرية والاتفاقيات والالتزامات والعهود الأخرى التى تمت تحت وطأة الحرب الشاملة ، ولكن الأحداث برهنت على خطأ ظنهم هذا .

كان للشريف وأبناؤه سلطة على الحجاز وعلى بلاد العرب الداخلية ، بما فيها دمشق . فكان قد نودى بفيصل ملكا على سورية ، فى حين كان فى المتوقع أن يصبح عبد الله ملكا على العراق . ولو ترك البريطانيون الأمور لتأخذ مجراها الطبيعى وفقا لنصوص التصريح البريطانى الفرنسى لعام ١٩١٨ ، لما كان هناك أدنى شك فى النتيجة . فلقد كان من شأن تقرير المصير أن يثبت فيصلا فى دمشق وعبد الله فى بغداد ، لو لم تحل دون ذلك مصالح بريطانيا الامبريالية .

وفى مؤتمر باريس للصلح ، أوكل فيصل بالقضية العربية ودخل لويد جورج رئيس وزراء بريطانيا إلى المؤتمر وهو يؤكد للعرب انهم سيظفرون بحقوقهم المشروعة . وتحدث عن رفاهيتهم وأمانيهم القومية وأكد فى الوقت عينه مصلحة الاستعمار البريطانى فى السيادة والاستيلاء على الأراضى وكانت مصر والعراق والجزيرة العربية وفلسطين وايران وقبرص والقفقاس (القوقاز) تعتبر مناطق نفوذ بريطانية تستبعد منها أى دول أخرى ، ويتعين على سكانها المحليين الاقرار بذلك . وبسبب

شدة مرض الرئيس الأمريكى ، ولأن معظم الأراضى التى كانت موضع تفاوض كانت فى أيدى القوات البريطانية ، فقد كانت بريطانيا هى التى قررت بمفردها فعليا مصير البلدان العربية ومآلها .

وفى عام ١٩٢٠ أبرمت اتفاقية سان ريمو ، فكانت الضحية الرئيسية ، من بين الضحايا الكثيرة الأخرى للوعود المتضاربة التى بذلت أثناء الحرب ، وهى التخلى عن العهود التى قطعت للعرب . وقد اتبعت أحكام اتفاقية سان ريمو الخطوط العريضة التى تضمنتها اتفاقية سايكس ـ بيكو لعام ١٩١٦ . وتقرر الالتزام بنص وعد بلفور كما نصت الاتفاقية على تطبيق نظام الحكم الانتدابى ، فمنحت بريطانيا انتدابا على العراق والأردن وفلسطين بينما منحت فرنسا انتدابا على سورية ولبنان . وقوبل مطلب الشريف بأن يكون ملكا على العرب بتجهم ، فى حين تم تشجيع الحكام العرب الآخرين على تحدى قيادته . وقد تبين من اتفاقية سام ريمو أن بريطانيا سوت متاعبها ومشكلاتها مع حلفائها ، من أوروبيين وعرب ، على حساب الشريف ومؤيديه وتوقعاتهم السياسية بالاستقلال والوحدة . وكان العزاء الوحيد الذى استطاع نظام الانتداب تقديمه إلى العرب هو النص الوارد فى المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم ومؤداه أن على الدولة المنتدبة تقديم المشورة والمساعدة للأقاليم المنتدبة عليها متى أصبحت مؤهلة للاستقلال .

وفى حين كانت الدول الأوربية تتداول الرأى فى شأن مستقبل الشرق العربى كانت شعوب المنطقة تعلم مبتغاها . ولم تتحطم معنوياتهم حين علموا بفشل مهمة فيصل فى مؤتمر الصلح . وقابلوا باستخفاف الخطوات المنذرة بالسوء التى أقدم عليها الحلفاء للقضاء على أمانى العرب القومية فى الوحدة والاستقلال ، كعزل فلسطين عن بقية سورية واحلال القوات الفرنسية بقيادة الجنرال غورو محل القوات البريطانية فى بيروت وعلى امتداد الساحل السورى ، وفى دمشق فى تموز (يوليو) ١٩١٩ اجتمع المؤتمر السورى العام المؤلف من خمسة وثمانين عضوا يمثلون جميع أنحاء سورية بما فيها فلسطين ، وبعد مناقشات حرة مستفيضة اتخذت قرارات أعادت تحديد أهداف العرب ودعت إلى

استقلال سورية بما فيها فلسطين والمناداة بفيصل ملكا عليها . وفى العاصمة السورية تم عقد مؤتمر عراقى مماثل ، وإن يكن غير رسمى ، طالب باستقلال العراق وتنصيب عبد الله ملكا عليه . ودعا المؤتمران إلى رفض اتفاقية سايكس ـ بيكو ووعد بلفور والانتداب . ولما لم يستجب الحلفاء عقدوا العزم على تحديهم . ففى سورية صدر إعلان منفرد بالاستقلال ، فأبت فرنسا الاعتراف به ، وفى عام ١٩٢٠ قامت بعمليات عسكرية لاخراج حكومة فيصل من دمشق . أما فى العراق فقد نشبت ثورة مسلحة أخمدتها القوات البريطانية . وفى شبه الجزيرة العربية وجد عبد العزيز آل سعود ، حاكم نجد ، فى الخلاف الذى شجر بين الحلفاء والشريف حسين بسبب تناقض اتفاقية سايكس ـ بيكو ومراسلات مكماهون ، ما شجعه على المضى فى حملته على قادة الثورة العربية ، وتعزيز هذه الحملة . وكان عبد الله إذ ذاك يعد للزحف على سورية لاستعادة الحكم الهاشمى . أما فلسطين ، وهى التى قدمتها دولة أجنبية هدية إلى شعب أجنبى قبل أن يطأ أى منهما أرضها ، فقد مزقتها الاضطرابات ولم تزل حتى وقتنا الحاضر .

وإزاء النتيجة النهائية التى أسفرت عنها الحرب العالمية الأولى ونتيجة طبيعية لتبدد الآمال وخيبة التوقعات جاء رد الفعل العربى عنيفا فقد شعر العرب بأنهم كانوا ضحية الخيانة . وتلخص العبارة التالية بصدق المأزق الذى واجهوه :

« إما أن يخضع العرب للاحتلال والسيطرة والاشراف والرقابة الأجنبية ، وأن يروا وطنهم تقطع أوصاله بأيدى عدو من جراء حرب دفاعية ضد الغزاة ، فهو مصير مروع ، وإن كان متوقعا . وإما أن يلقوا نفس هذا المصير على أيدى حليف وفى نهاية حرب ناجحة ، فهو ما لم يكن بوسعهم فهمه ».

وهكذا ، فقد أدى نقض الغرب للعهد إلى إرباك العرب . وكان إخفاقهم فى التوصل إلى أهدافهم الأساسية هو العامل المقرر لطبيعة الحركة القومية العربية منذ ذلك الحين وإلى يومنا هذا . والخصائص

البارزة لهذه الحركة هى المطالبة بالاستقلال التام والوحدة السياسية للشعب العربى .

ولعل من السذاجة أن نخلص إلى القول ـ كما فعل كثيرون من العرب ـ بأن السيطرة الأجنبية كانت السبب الرئيسى لتفرق العرب ، وأن التعدى على استقلالهم كان سبب انقسامهم . فلو كان الأمر كذلك ، لترتب على زوال السيطرة الأجنبية استرداد العرب لوحدتهم .

أثر الصـــهيونية :

بعد أن تشكلت الكيانات السياسية المنفصلة للدول العربية ، تكون لدى هذه الدول إحساس بالمصالح الوطنية الخاصة بها . وحظى الزعماء السياسيون المحليون بادراتهم ، واعتاد الشعب على العيش ضمن الحدود الوطنية الجديدة . أما مفهوم الاستقلال والوحدة العربية ، وهو المفهوم الأقدم عهدا والأعمق أساسا ، فقد طغت عليه الارتباطات الجديدة المستمدة من مجرى الحقائق السياسية . وقد تجسدت هذه الارتباطات فى جامعة الدول العربية التى أنشئت فى عام ١٩٤٥ . ولئن جاء إنشاء الجامعة العربية كخطوة أولى لتحقيق الوحدة المنشودة ، فلم تعد حتى يومنا هذا عن كونها عقبة فى سبيل تحقيق الغاية التى أنشئت لأجلها . فقد اعترفت الجامعة بسيادة الدول الأعضاء ، وحملت على عاتقها مهمة حماية وحدة أراضيها الاقليمية ، ولم يزل معظم العرب يعارضون هذا التدبير إلا أنه لقى قبولا بين الدول العربية بسبب المنافسات والمنازعات فيما بينها . ومن الظواهر المتناقضة فى السياسات العربية ، أنه كلما تناءت فكرة الوحدة ، ازداد العرب تعلقا بها .

وفى الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين شاعت فكرة القومية والتحرك السياسى الجذرى وذلك بتأثير الايديولوجيات السياسية الأوروبية البازغة . وترك المثال المستمد من ألمانيا وايطاليا بصمته على الجيل الجديد من القوميين العرب . وفى هذه الفترة بالذات ، انبرى كبار الكتاب والمفكرين العرب ـ وهم فى أغلبهم ، كما كان أسلافهم قبل الحرب ، من النصارى لا المسلمين ـ يسعون لتطوير تعريف جديد لهوية

القومية العربية ، وعكفوا على استقصاء الخصائص المقررة لذاتية الأمة العربية ، وأخذوا يتساءلون عما إذا كانت قوميتهم تفتقر إلى فلسفة ، تماما كما فعلوا فى الخمسينات والستينات من هذا القرن عندما ثارت تساؤلات حول حاجة القومية العربية إلى برنامج شامل من العمل السياسى أو الايديولوجية . وكان الشعور الذى استبد بالعرب بأنهم تعرضوا فى الماضى للخيانة سببا فى حمل الكثيرين منهم على التطلع إلى المانيا وايطاليا والاحتذاء بهما ، وفى حمل عبد الناصر فى مصر وعبد الكريم قاسم فى العراق والكثيرين غيرهم على التطلع إلى الاتحاد السوفيتى لمساعدتهم فى إعادة بناء النظام السياسى العربى .

إلا أنه نادراً ما تدارست الكتابات فى فترة ما بين الحربين الشكل الذى يصح للوحدة العربية أن تتخذه ، أو الأسلوب الذى يتأتى به تحقيقها ، أو الوسائل الكفيلة بالتعجيل بقيامها . فقد كان المفكرون السياسيون فى ذلك العصر أكثر اهتماما بالأدلة النظرية على وجود الأمة العربية من اهتمامهم بالخطط والبرامج الكفيلة بتطبيق آرائهم تطبيقا عمليا وتحويلها إلى هياكل سياسية ناجحة . وقد تميزت كتاباتهم بمنحى وحيد ، هو الدأب على التبرير والاعتذار ، إذ كانوا يجتهدون فى تبرير مطلبهم الأساسى ، فيتخذون من ثم جانب الدفاع دائما ، وبالتالى الجانب السلبى . ولما كانوا قد نسبوا إلى أحابيل الدول الأوربية وأفاعيلها ما حاق بالعالم العربى من تفتت سياسى ، فقد استقر فى يقينهم أن مجرد الظفر بالاستقلال كفيل بتحطيم الحواجز المصطنعة وإزالة العقبات القائمة فى سبيل الوحدة .

ورغم أن فى هذا التفكير إسرافا فى تبسيط الأمور إلا أنهم بدوا راضين به ثم انهم استخفوا بأهمية التيارات السياسية المقوضة الكامنة فى المجتمع العربى ، وتجاهلوا تعددية المجتمعات والروح الجماعية فى المنطقة . ولم يتأثروا بالقوى التى كانت تنأى بالعرب عن الوحدة ، ألا وهى تنافس الحكام العرب ، والخلافات القائمة فى السياسات العربية ، وما اتسم به العرب من فردية متغلغلة وضيق فى الأفق ، إذ

كانوا مستغرقين فى تصوراتهم المستقبلية المثالية فلم يتلبثوا برهة لتأمل حقائق وضعهم الحاضر بنظرة موضوعية .

ولا مبالغة فى القول بأن الهاشميين ومسانديهم المباشرين كانوا الوحيدين الواعين للمخاطر الكامنة فى هذه النظرة المسبقة التى تهدد المجتمع العربى بالتجزئة والتمزق . ولا أدل على هذا من المواقف المتباينة التى اتخذت من قضية فلسطين ، وهى القضية التى لم تزل ومنذ صدور وعد بلفور مصدرا للصراع والحرب . وإن كانت الحكومات البريطانية المتعاقبة قد تصارعت مع النصوص المتناقضة الواردة فى تصريح بلفور ، فى محاولة للتوفيق بين وعودها لليهود بتسهيل إقامة وطن قومى لليهود ، (فى الشق الأول من التصريح) وبين الضمانات المعطاة للعرب فى الشق الثانى منه ، فان فيصلا هو الذى قام باجراء محادثات مع بعض الزعماء الصهيونيين حول صيغة تعايش ممكنة بشأن المستوطنات اليهودية فى فلسطين . على أن فيصلا أوضح بأن هذا لن يطبق إلا بعد اعلان سورية بأسرها ، بما فيها فلسطين ، دولة عربية مستقلة . فكان أن وضعت اتفاقية سان ريمو حدا لهذا التوقع .

لم يكف الهاشميون عن سعيهم للتوصل إلى تسوية عندما تحولت الأراضى المقدسة والقدس ، (مدينة السلام) إلى أرض تخضبها الدماء ويمزقها العنف . وطوال فترة الانتداب والملك عبد الله يحاول إقناع كل من اليهود والعرب بامكانية التعايش السلمى . وقد تدخل كل من عبد الله ونورى السعيد من العراق تدخلا حثيثا فى سبيل الحد من العنف الذى انطبع به عقد الثلاثينات ، وذلك بالاصرار على أنه ما زال بوسع العرب واليهود التعايش معا . ولقد كان الرجلان أمينين على الأهداف الشريفية الأصيلة ، ألا وهى السعى إلى استقلال الشرق العربى وإلى وحدته فى وقت واحد .

باتت السمات الرئيسية لتاريخ القضية الفلسطينية معروفة اليوم . وواقع الأمر ـ بمنتهى الفظاظة ـ هو أن الفلسطينيين قد رأوا بلدا بأسره ـ بلدهم ـ يختطف كما تختطف الطائرات ، وكان متوقعا منهم الاذعان لهذا وارتضاؤه . وهو ما لم يفعلوه ، ولا يسع أحدا أن يتوقع منهم أن

يفعلوه . والواقع أنه ما من حجة منطقية تقنعهم بقبول التفريط ببلادهم . ولا يسع الفلسطينيين أن يفهموا كيف أن عملية استيراد شعب أجنبى ـ شعب سعى فى غضون بضع سنين إلى أن تكون له أغلبية فى البلاد ـ لا يفترض فيها وبصورة تلقائية أن تعتبر « إخلالا بالحقوق المدنية والدينية للطوائف العربية غير اليهودية الموجودة فى فلسطين » كما جاء فى صلب وعد بلفور . لقد فسر الفلسطينيون السياسة البريطانية بأنها تمثل تواطؤا فعالا مع الأهداف الصهيونية . وهذه وتلك انما هدفتا ـ فى رأى الفلسطينيين ـ إلى استعمار فلسطين وهى النتيجة التى لا معدى عنها والتى تمخض عنها وعد بلفور . وفى ١٤ يونيو (حزيران) ١٩٢١ تحدث ونستن تشرشل فى مجلس العموم البريطانى فصور المعضلة التى تواجه بريطانيا بهذه العبارات المقتضبة :

« إن الصعوبة التى تكتنف الوعد الذى قطع لليهود بوطن قومى فى فلسطين تتمثل فى أن ذلك يتعارض مع سياستنا المعتادة ومؤداها استشارة سكان المناطق المنتدبة فى رغباتهم ، ومنحهم مؤسسات تمثيلية بمجرد أن يصبحوا أهلا لذلك ، وهى مؤسسات سيتوسلون بها فى هذه الحالة لمنع أى هجرة يهودية إضافية » .

والصهيونية من حيث كونها ايديولوجية قومية لليهود بدأت فى أوساط أوروبا وهدفها الوحيد هو استعمار فلسطين . وهى بهذا قد بدأت باعتبارها حركة قومية لا بلد لها ولا أرض خاصة بها . ولم تكن فلسطين أرضا بكرا ، ولا كانت خلاء خواء . وها قد أصبح الصهيونيون مواطنين فى بلد لاسكنوه ولا سيطروا عليه ، ومع ذلك زعموا أنه أرض آبائهم . ولم تحاول الصهيونية إقامة الوطن بأداة النضال فى سبيل الاستقلال وإقامة دولة فى أرض يسكنها اليهود فعلا ، بل كانت أداتهم التجمع فى فلسطين واستعمارها ، أى أنهم عكسوا شتاتهم فى الأرض . وهدف الصهيونية بنص عبارة المؤرخ اليهودى اسرائيل كوهين « هو أن يتم إنشاء وطن فى فلسطين للشعب اليهودى يحصلون عليه بموجب القانون العام » ، وهذا ما حققه وعد بلفور على وجه التحديد . وهذا الذى كان أمرا مناسبا للبريطانيين وانتصارا لليهود الصهيونيين ، كان كارثة على العرب لأن

فلسطين لا يملكها إلا هم ، وهم سكانها الأصليون الذى أبوا التفريط فيها . وهنا مربط الفرس فى المعضلة التى واجهت الحكومات البريطانية المتعاقبة والتى حاول جدى (الملك عبد الله) ملك المملكة الأردنية الهاشمية أن يحلها هو وسواه .

وقد اتضحت بجلاء وفى وقت مبكر العواقب الوخيمة لاستعمار فلسطين من قبل الصهيونيين . فاليهود ، على خلاف المستوطنين والاستعماريين الأوروبيين الآخرين ـ كالبريطانيين فى الهند والفرنسيين فى شمال افريقية والهولنديين فى جنوب شرق آسيا ـ لم يتدفقوا على فلسطين تحدوهم أسباب اقتصادية أو استراتيجية ـ سواء أكانت تجارية أم تستهدف حماية طرق التجارة ـ وانما تدفقوا عليها ومرامهم إنشاء دولة خاصة بهم . وهناك فرق جوهرى آخر بينهم وبين المستوطنين الأوروبيين الأقدم منهم يتمثل فى كون الصهيونيين نفروا من العيش أو التعايش مع سكان فلسطين الأصلاء ، وهم العرب . وبما أنه تعذر على الصهيونيين أن يتوقعوا هجرة يهودية كافية لتحقيق أغلبية يهودية فى البلاد (وهو شرطهم الأول لانشاء الدولة) فقد عزموا على إجلاء العرب عنها . فقد غدا السكان العرب العاكفون على العيش والعمل فى أرض آبائهم وأجدادهم عقبة ينبغى التخلص منها . وثمة فرق رئيسى آخر بين الصهيونيين والأوروبيين الذين استوطنوا بلاد أخرى فى العالم هو أن الصهيونيين لم يكن فى وسعهم الاعتماد على موارد حكومات « بلادهم الأم » وقوتها فى الحفاظ على وضعهم ، بل كان عليهم أن ينشئوا جهازهم الخاص ليتمكنوا من القيام بذلك ، فأصبحت وسيلتهم إلى البقاء وأداتهم فى بناء الدولة هى إنشاء جيش وقوات شرطة محلية .

لم تلبث مقاومة العرب للسياسة الصهيونية التى أسفرت عن وجهها فى بلادهم العربية أن اضطرم أوارها على هيئة حوادث شغب . فخرجت مظاهرات عنيفة ، وقامت ثورة علنية فى عامى ١٩٢٠ ، ١٩٢١ ، ثم فى عام ١٩٢٩ ، وانتهى بها الأمر إلى الثورة العربية العارمة فى عام ١٩٣٦ التى استمرت إلى عام ١٩٣٩ . وحملت أحداث العنف فى فلسطين الحكومة البريطانية على إيفاد لجنة ملكية ـ هى لجنة بيل ـ لتحرى

الوضع وإعداد توصيات خاصة بالتسوية ، فقدمت اللجنة تقريرا بنتائج تحرياتها فى عام ١٩٣٧ .

خلصت اللجنة فى تقريرها إلى نتيجة غير متوقعة وإن كانت أصبحت ، فى ضوء الأحداث التى جرت فى فلسطين فى السنوات العشرين السابقة ، أمرا لا مناص منه . فقد تبين لها أن هناك صراعا لا سبيل إلى التوفيق فيه بين أمانى العرب وأمانى الصهيونيين ، وأن هذه الأمانى لا يمكن تحقيقها بمقتضى شروط الانتداب . ومن هنا أصبح التقسيم هو المخرج الوحيد من المعضلة التى ألقت بريطانيا نفسها فيها . فتعين تقسيم دولة فلسطين الصغيرة إلى ثلاث مناطق : دولة يهودية تتألف من خمس الأراضى الواقعة تحت الانتداب بما فى ذلك معظم الساحل البحرى ، ودولة عربية تقع أساسا فى الهضبة الوسطى ، ومنطقة بريطانية فى القدس وما حواليها . أما السياسة الأصلية التى استهدفت إقامة دولة مزدوجة القومية ، فقد حكم عليها بالفشل .

وقد رفض العرب توصيات لجنة بيل ، تماما كما رفضوا بعد عشر سنوات وبعد حرب عالمية أخرى مشروع التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة . فعندما اشتدت وطأة الصدام بين الأمانى القومية والمطالب السياسية فى عام ١٩٤٧ ، أحالت بريطانيا مشكلة فلسطين إلى الأمم المتحدة التى كانت قد أنشئت حديثا . فألفت الأمم المتحدة لجنة خاصة بفلسطين لتحقيق ما أخفقت فى تحقيقه لجنة بيل قبل عشر سنوات خلت . وقد انتهى التقرير الذى أعدته إلى مالا مناص منه وهو نفس النتيجة ، أى التقسيم . وقصارى ما هنالك أن لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين استبدلت المنطقة البريطانية التى اقترحت لجنة بيل إنشاءها فى القدس ، بمنطقة تديرها الأمم المتحدة .

هناك أسباب وجيهة جعلت مشروع التقسيم يثير ثائرة العرب . والسبب الأول هو أن العرب طعنوا فى حق أى كان ، سواء أكانت بريطانيا أم الأمم المتحدة ، فى تقسيم بلادهم دون مشاورتهم . وإلى جانب هذه النقطة ، هى مسألة مبدأ ، توخى مشروع التقسيم ضم جميع المناطق التى يملكها ويقيم فيها اليهود ضمن الدولة الصهيونية ،

حتى وإن كان من مؤدى ذلك ضم أجزاء كبيرة من البلاد يملكها ويقيم فيها العرب . والواقع أن خمسين فى المائة من سكان الجزء الذى خصص لليهود كانوا عربا ، فى حين أن اليهود لم يكونوا يملكون إلا أقل من ١٠ فى المائة من الأرض . ومن ناحية أخرى ، أريد للقطاع العربى أن يضم أصغر نسبة من الممتلكات اليهودية وأقل من ١٠,٠٠٠ يهودى مقيم فيها . وقد جاء هذا التفاوت الفاضح ممالئا للصهيونيين الذى كانوا خليقين باكراه العرب على النزوح عن ديارهم وممتلكاتهم فى القطاع اليهودى بالنظر إلى عزمهم المعقود على إنشاء دولة يهودية خالصة . فتعالت أصوات الدعوة إلى حق العرب فى تقرير مصيرهم ولم تزل شعلتها متوقدة حتى يومنا هذا فتسببت باندلاع نيران خمس حروب بين العرب والصهيونيين فى السنوات ١٩٤٨ ، ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ ، ١٩٨٢ .

ولابد من عقد مفارقة بين مسعى الصهيونيين للسيطرة والهيمنة على فلسطين بأسرها ، بغض النظر عما يحل بالبلاد من عواقب مفجعة ، وبين استعداد العرب للنظر فى إمكانية قبول تواجد يهودى كبير فى البلاد مع كا ما يلزم من نصوص قانونية لضمان حياته وبقائه . أقدم الملك عبد الله على عدة محاولات طوال فترة الانتداب . ولكن ما أن انفض مؤتمر المائدة المستديرة فى لندن دون أن ينتهى إلى أية نتيجة ـ وهو المؤتمر الذى الذى دعت إليه بريطانيا فى عام ١٩٣٩ للتوفيق بين الخلافات العربية واليهودية ـ حتى أعلن عبد الله مشروعه لاقامة وحدة بين شرق الأردن وفلسطين . وقد نص فيه على أن تكون لليهود فى البلاد إدارة للحكم الذاتى . ودعا المشروع إلى إنشاء لجنة مشتركة مؤلفة من العرب والبريطانيين واليهود لتعيين الحدود الاقليمية لمنطقة الحكم الذاتى ، كما دعا إلى تمثيل اليهود فى برلمان يضم أعضاء من الطرفين . وقد سلم المشروع بالموضوع الشائك المتعلق بالهجرة إلى فلسطين ، ولكنه دعا إلى تنظيمها وتوجيهها . وبعد حوالى ثلاث سنوات ، عندما استحث نورى السعيد ـ فى العراق ـ الخطى لانشاء الجامعة العربية ، تكرر نفس النص الخاص باليهود الذى انطوى عليه مشروع الملك عبد الله ، وتم توسيعه ليضم نصارى لبنان فى اتحاد لسوريا الكبرى يرتبط مع العراق بنظام كونفيدرالى .

ومن آيات بعد النظر المعهودة فى « زعامة الاشراف » اهتمامها بمشكلة الاقليات التى احتدت فى عقد الثمانينات . وتشبعا من الهاشميين بالاحساس الاسلامى السامى بالعدالة والتسامح ، بذلوا جهودا حيوية سواء فى الجزيرة العربية أو فى سورية والعراق والأردن لكى يكفلوا للأقليات الدينية والعرقية الأمن وكذلك الاندماج بصورة نظامية فى العملية السياسية للبلدان التى يحكمونها . وكان فيصل قد دلل على ذلك فى دمشق عندما رحب به زعماء النصارى فى البلاد ملكا عليهم . وفى العراق وضع المبدأ موضع التطبيق بأسلوب مؤسسى ، إذ نص قانون الانتخاب العراقى على أن يمثل النصارى واليهود فى البرلمان بأعضاء منهم ينتخبون فى المدن الرئيسية وهى بغداد والموصل والبصرة . وكان وزير المالية فى أول وزارة ألفت فى العراق يهوديا عراقيا بارزا ، وظل يحتفظ بهذه الصفة عينها عددا من السنين عاملا تحت رئاسة رؤساء وزراء مختلفين حتى بات متعذرا عليه الاستمرار فى منصبه بسبب التطورات التى حدثت فى فلسطين . ولأن فيصلا خشى أن يؤول إبعاده بأنه يمثل اتجاها إلى استبعاد الأقليات من عملية الحكم ، فقد عين شخصية مسيحية معروفة فى مكانه .

أن تكون هذه الاحداث قد جرت فى العشرينات والثلاثينات فى هذا القرن أمر له دلالته . ولكن لم يحدث أى تقدم يذكر صوب الاندماج القومى الأكبر فى السياسة ، بل عوضا عن ذلك ، لرتكست العملية منذ منتصف عقد الثلاثينات ، فتعرضت الخطوات البناءة المبكرة إلى عرقلة فى بادىء الأمر ، ولم تلبث أن توقفت بسبب عدوى انتشار السياسة المتطرفة . أما فكرة الحصر القومى لجماعة دون غيرها التى دعا إليها الجناح المتطرف من الحركة الصهيونية فقد كثفت واستقطبت الأمانى السياسية المبنية على أساس الخلافات العرقية والدينية . أما الآن وبعد حوالى خمسين سنة فلم يعد هؤلاء الدعاة أنفسهم مطلوبين للعدالة بل أصبحوا حكاما للبلاد التى ابتغوها بعنف وانتقام . وفى الوقت عينه ، أصبحت دعواهم عاملا حفازا على قيام صنف مماثل من الرجال فى الجانب الغربى . ومن الواضح أن الناس استقوا العبرة خطأ ، وأن العنف والحرب على ما يبدو ، يجزيان . وعلينا ، أيا كانت التكلفة ، أن

نعيد إرساء دعائم الطريق الوسط وصيانته ، فهو الذى يفضى إلى السلام والوفاق ، والا أفنتنا دورة الصراع الدائمة . فلابد للقيم والأهداف العربية التقليدية من أن تعاد صياغتها وتعريفها . وتعوزنا الحاجة إلى تأكيد جديد لمعتقداتنا حتى تكون مسيرة العرب صوب مستقبل أفضل مسيرة واضحة المعالم والصوى .

الفصل الثانى
العملية السياسية العربية

تتصل رغبة العرب المعاصرين فى خوض تجربة التحديث السياسى اتصالا مباشرا بتبنى مبادىء الحكم وأساليبه فى الغرب الأوروبى . وقد جنح عدد كبير من شباب العرب المتعلمين ، ومنهم أفراد من أسرتى الهاشمية ، إلى النظر إلى أوروبا بعين الاعجاب ، والتمسوا منها وحيا ـ وليس مجرد نموذج ـ لاصلاح النظام التقليدى للحكم عندهم وتكييفه ابتغاء الوفاء باحتياجات العصر الحديث ومطالبه . وقد توقع العرب فى مسعاهم للاهتداء إلى نظام سياسى عصرى تشجيعا وسخاء فكريا ومعاملة عادلة ، ولكنهم منوا بخيبة رجاء فى هذه الثلاثة جميعا ، ومن هنا غمرهم فى اتجاههم نحو الغرب شعور بالريبة وضياع الآمال . ذلك أن شروط التسوية التى أعقبت الحرب العالمية الأولى كان لها وقع الصدمة عليهم ، فزلزلت آمالهم وأمنياتهم ، فتوقف النمو فى التفاهم المتبادل توقفا فظا ، وأخذ موقف الريبة القديم الذى طبع العلاقة بين الاسلام والعرب من ناحية ، وبين الغرب من ناحية أخرى ، يزداد صلابة وحدة .

ومنذ ذلك الوقت ، استحوذ على العملية السياسية العربية مظهران من مظاهر التسوية التالية للحرب ، ألا وهما تقسيم الأراضى العربية إلى « مناطق نفوذ » و « مناطق منتدبة » بصورة تعسفية ، وهو الذى تمخض عنه النظام الحالى للدول العربية ، وفرض السيطرة الغربية بدعوى « الاشراف » و « التوجيه » ، وقد اعتبر هذان الأمران جزءا لا يتجزأ من الشروط التى اتفق عليها فى باريس ، وهى شروط مؤذية بصورة خاصة لأنها وضعت لا استنادا إلى العهود والتعهدات التى قطعت

للعرب ، بل تحقيقا لمصالح الحلفاء الغربيين وتسوية للخلافات المشتجرة بينهم . وكان رد الفعل لدى العرب متمثلا فى الدعوة إلى اقامة وحدة فورية ، وإلى استقلال الشرق العربى استقلالا تاما . ولم يلبث الجيل الجديد من العرب الذى عصف به شعور بالمرارة إزاء التسوية التى جاءت فى أعقاب الحرب أن رفض كل ما بقى من آثار النفوذ الغربى ، بما فى ذلك أى تبنٍ للمؤسسات الغربية . وقد ازدادت مرارة هذا الجيل حدة مع اكتساب نضال العرب فى سبيل وحدتهم واستقلالهم مزيدا من العلنية والحيوية فى وجه الدول الأوربية . أما حاجتهم إلى التخلص من هذين القيدين المتلازمين الجاثمين على حريتهم ، فقد سيطرت على التطورات التى اجتازتها الحركة القومية ، مقصية بذلك أى اعتبار آخر . ولا ريب فى أن طغيان هذه الظواهر على السياسة فى الشرق العربى قد اعترض سبيل قيام عملية سياسية سليمة تستند إلى نظام تمثيلى ، كما حال دون تطور أسس مدنية جديدة كان من شأنها أن تؤدى إلى انشاء مؤسسات عامة سليمة وفعالة .

لا تقتصر غاية الاسلام من بناء الأمة على حض المؤمنين على إيتاء الخير واجتناب الشر ، بل تدعوهم إلى إنشاء مجتمع مثالى الصفات آخذ نفسه بالفضائل ، وهو هو نفسه المجتمع الذى تسوده شرائع الله ومشيئته . فالاسلام وتلك هى طبيعته ، لا يعرف تفرقة بين أمور الدين وأمور الدنيا ، ولا حاجة به إلى التفرقة بين الدولة « والكنيسة » (كما هو الحال فى الغرب) لأن الاسلام ليست فيه كنيسة . والدولة ، ولو من حيث الجانب النظرى ، هى جزء لا يتجزأ من الشريعة السماوية ، وتتألف من كل من الدين والسياسة ـ وهما البعد الروحى والبعد الدنيوى للدولة ـ يؤلفان وحدة تستظلها قوانين الشريعة بظلها الظليل . ففكرة الدولة فى الاسلام هى أن تكون الدولة كيانا كاملا غير قابل للتغيير داخل نطاق التقاليد الاسلامية .

وفى ظل هذا الوضع الدينى المعترف به على وجه عام ، فإن الفرد المسلم ، سواء أكان عربيا أم خلاف ذلك ، يواجه عقبة هامة تعترض سبيل تطوير بعض المفاهيم السياسية . ولكن هذه العقبة هى أقرب إلى

المظهرية منها إلى الواقع . وقد عجز المسلمون فى السابق عن دراسة السياسة باعتبارها علما منفصلا بصورة تامة عن المنهج التقليدى للتشريع الدينى ، وهذا أدى إلى نشوء مشكلات حيوية تتعلق بطبيعة الدولة ، ومفاهيم السلطة والسلطان ، والتنوع فى المؤسسات الحكومية ، وخصائص الحكم وضوابطه ، والقيود المفروضة على استخدام السلطة ، وهى أمور لم يكن هناك حسٌّ بالحاجة إلى اتخاذ موقف شامل أو حاسم بشأنها . وبرغم الأخذ التدريجى بالقوانين المدنية ، فإن هذه المبادىء ومبادىء أخرى غيرها كحقوق الفرد وواجباته لم يكن مستطاعا النظر فيها أو تقييمها إلا فى إطار القوانين المصونة للفقه الاسلامى . وقد ألقى النضال القومى من ظلاله الكثيفة ما جعل العصريين من العرب يفتقرون إلى السعة فى الوقت والارادة الفكرية اللازمتين للتصدى لهذه المشكلات الأساسية .

فالقيود التى فرضتها قرون من التاريخ أمست مبادىء مقبولة ، والتزمت الموروث الذى يجلله التوقير والاحترام خَلَّف معضلة ليس لها من حل . وألفى المسلم الفرد نفسه مطالبا بحكم دينه بأن يقيم إدارة عادلة وخيرة ، ولكنه أحس فى ذات الوقت بعجزه عن الطعن فى نظام للحكم تقوم جذوره على الفكر الدينى القديم وتقضى به شرائع الدين . وقد اكتنفت هذا الأمر صعوبة خاصة هى أنه لم يكن ليتصور وجود دولة إلا فى إطار من الدين ، وكانت الطاعة لسلطة الحاكم المركزية تعد واجبا دينيا ، بحيث ان أى تحد للحاكم كان يعد عملا يرقى إلى مرتبة الرفض للنظام الاسلامى ، أى أنه كان خروجا على الدين وهرطقة . واعتبر تحدى الحاكم الاسلامى تنكرا للعرف المقبول ، بحيث اعتبر أى نظام قائم خيرا من لا نظام ، بشرط أن يكون متوافقا مع السنن الدينية .

هذا التفسير للقانون الدينى الذى يسرى على الممارسات الادارية الاسلامية أدى إلى الحد بدرجة غير مقبولة من حرية تسيير الشئون العامة ، وزاد المشكلة استفحالا انعدام صيغة دينية متماسكة الأطراف للعمل السياسى يمكن لها توفير الخطوط الهادية الأساسية للحكم الاسلامى فى المستقبل . فكان لا معدى عن أن يستند الوضع كله إلى

ما قضت به الشريعة من مطالبة الحاكم بأن يكون حاكما عادلا خيرا سمحا ، ففى هذا مصلحة خاصة له ، وفيه قيام بواجباته الاسلامية . كما أن عدم وجود إطار مؤسس للاشراف على إنجازات الحاكم ومراجعتها ومراقبتها كان معناه أن وازعه الوحيد هو مخافة الله .

وعلى مدى القرون ، اشتدت حدة الصراع بين المطالب الروحية والمطالب الزمنية . أما العلماء ، وهم صفوة الفقهاء والمعلمين الدينيين الذين كانوا فى بادىء الأمر يستأثرون لأنفسهم بدور هام هو دور الحراس الساهرين على التطبيق الصحيح للشرائع الدينية ، فقد باتوا يسلسون القياد لهوى الحكام ، إذ كانوا يتعرضون فى الحين بعد الحين لضغط حتى يصدروا فتاوى دينية يحللون بها نظاما سياسيا مشكوكا فى شرعيته ، فكانوا فى الأغلب الأعم يذعنون لذلك ، منبعثين أساسا من غيرتهم على خير الجماعة الاسلامية ووحدتها ، إذ كان هدفهم هو الحفاظ على وحدة هذه الجماعة خشية أن تتفرق . وقد اتضح فى حالات كثيرة أن القوم الذين وكلت إليهم مهمة حماية القيم الاسلامية الصارمة وإعلاء شأنها ، والذين كانوا حراسا على سلامة النظام الاسلامى وصحته ، قد أصبحوا هم أنفسهم دعامة الاساءة إلى هذا النظام .

هذا هو التراث السياسى الذى كان على الحكام العرب الآخذين بالتحديث وكذلك المصلحين الدينيين أن يناضلوا ضده منذ مطالع القرن التاسع عشر . وقد انتهى كثيرون منهم إلى الاعتقاد بأنه مع عدم وجود صيغة سماوية للحكم تتخذ إطارا مؤسسيا يمكن اعتباره إسلاميا فعلا ، ففى وسعهم أن يتلمسوا طريقهم الخاص ويستنبطوا ما يتراءى لهم من أساليب الحكم . وفى هذا المنعطف التاريخى بالذات ، أخذت الأفكار والمفاهيم الأوروبية تلقى بثقلها على المجتمعات الاسلامية فى الشرق . ولكن الاسلام التقليدى بقى إلى ذلك الوقت ، وبرغم تعاقب الحكام المسلمين ، ينظر إلى المسيحية الأوروبية باعتبارها غريما سياسيا وعدوا لتعاليم الاسلام وسلطانه . فكان قمينا بالمسلمين أن يطرحوا الحضارة الأوروبية جانبا باعتبارها شيئا مفتقرا إلى الكمال ، تقادم عليها العهد ، وهى فوق كل شىء حضارة لا دينية . وقد انبنى موقفهم هذا فى أساسه

على قناعتهم المطلقة بسمو طريقتهم فى الحياة لا مجال للطعن فيه وصحة عقيدتهم وشرعيتها باعتبارها خاتمة الرسائل التى أنزلت على البشرية جميعا .

لم تلبث هذه النظرة الثابتة أن اهتزت بفعل انهيار القوة الاسلامية وقيام أمم قوية شديدة البأس فى أوروبا . وتلت ذلك فترة من إعادة التكيف ، انتهت بتبنى كثير من مفاهيم الحكم وأساليبه فى أوروبا بالجملة . وقد عرف تطبيق هذه الاصلاحات فى الامبراطورية العثمانية بـ « حركة التنظيمات » أو « النظام الجديد » وبذل جهد كبير فى تبرير وشرح الأخذ بتدابير إعادة تنظيم القوات المسلحة وأجهزة الحكومة والتعليم والصحة والنقل . وأهم من هذا كله أن أى تعديلات فى القوانين المنظمة للأحوال الشخصية كان لا معدى عن إجرائها استناداً إلى القواعد الدينية إذا ما أريد لها ألا تصادف استنكارا بوصفها بدعا ، وتكون بالتالى غير مقبولة فى الاسلام لخروجها على العقائد الاسلامية الأساسية . وقد حدث فى حوالى منتصف القرن التاسع عشر مثلا أن أعلنت المساواة بين المسلمين وغير المسلمين أمام القانون ، وطلب من هؤلاء وأولئك حمل السلاح لا للدفاع عن الجماعة وحسب ، بل للدفاع عن الدولة أيضا .

وإذ ووجهت أغلبية المجتمعات الاسلامية بخطر السيطرة الأوروبية ، قررت محاكاة الغرب حتى يتأتى لها الحد من التغلغل الأوروبى فى العالم الاسلامى . فسعت فى بادىء الأمر إلى استيراد الأسلحة الأوروبية والنظم العسكرية والتقنيات الصناعية ، فكانت العاقبة المباشرة لهذه الحركة صبغ المؤسسات الحكومية بالصبغة الدنيوية التى كان ينظر إليها باعتبارها جوهر الحضارة الأوروبية . وكان الغرض من ذلك تطعيم أسلوب الحياة الاسلامية بما تفتقر اليه افتقارا واضحا ، الا وهو أن تكون لها حكومة دستورية وحرية فى الفكر السياسى وديمقراطية برلمانية .

ومع ذلك فإن الحركة التى اتجهت إلى الاقتراض الثقافى من الغرب تميزت بتضارب لا معدى عنه فى العلاقة بين المسلمين وبين ثقافة أوروبا

وحضارتها . ففى حين أعجب المسلم الفرد بقوة أوروبا وتقنيتها . فقد قاوم السيطرة الأجنبية وضاق بضعفه الخاص وبهزال المؤسسات المدنية التى استوجبتها عملية محاكاة الغرب ، وقد اتخذ هذا الضيق ، الذى ضاعفت منه سيطرة أوروبا السياسية وساعد على تفاقمه جنوح هذه السيطرة إلى الحط من التراث الثقافى الاسلامى والانتقاص منه ، مظهر ردود فعل عنيفة ضد الغرب ، وطاب للدوائر الأوروبية أن تنعته بتخوف المسلمين من كل ما هو أجنبى وكراهيتهم له . وقد ساعدت جدلية هذه العلاقة مساعدة غير قليلة فى حركة الاحياء التى تتمثل اليوم على وجه عام فى الحركة الأصولية الاسلامية وحركة النضالية الاسلامية .

أما المشكلة الأخرى التى اعترضت جهود المصلحين الدينيين فقد كانت صعوبة استحداث نظريات سياسية دنيوية من صميم دينهم ، وهى مهمة شاقة بصورة خاصة لأن الاسلام يختلف عن الأديان الأخرى بفضيلة كونه نظاما شرعيا مقدسا . وقد ترتب على هذا استمداد الأفكار والمفاهيم السياسية فى البلدان الاسلامية من التقاليد الفلسفية والسياسية الأوروبية على الرغم من تطبيقها فى إطار إسلامى وبمضمون إسلامى . وهم قد عنوا أساسا بقضيتين اتخذتا الصياغة الأوروبية ، هما : السعى فى ناحية نحو الاستقلال السياسى مقترنا بإنشاء دولة ذات سيادة ، ومن الناحية الأخرى البحث عن العناصر المقررة لطبيعة الحكومة وحدودها . وكان على المصلحين أن يعتمدوا فى هذه العملية لا على حرفية الحكمة المتوارثة بقدر اعتمادهم على روح التعاليم الاسلامية وجوهرها . وأخذاً بهذا المبدأ الهام من مبادىء التفسير ، وإن طال إغفاله ، استطاع المسلمون أن يرسموا معالم الطريق لمستقبلهم الخاص وأن يقرروا طبيعة الدولة والحكومة . وقد خلصوا إلى الاعتقاد بانتفاء أى تعارض جوهرى بين مفهوم الدولة القائمة على القومية وبين الدين الاسلامى ، أو بين الاسلام ومبادىء الحكم الدستورى .

أقرت السلطات الدينية الأخذ بهذه الأساليب الجديدة من التفكير والسلوك السياسيين فى الامبراطورية العثمانية لتضمن توافقها مع العقائد الأساسية للاسلام ، وكان ذلك دليلا على الضرورة المتواصلة إلى

تحقيق توازن بين الحاجة إلى حكومة وبين شريعة الله . وعكف زعماء الدين من الفرق المختلفة فى أجزاء شتى من العالم الاسلامى على بذل جهد يرومون منه فى المقام الأول دراسة حالة دينهم وأوضاع جماعة المؤمنين فى العالم المعاصر .

وقد سلم الزعماء الدينيون بأن ما انتاب القيم والمعايير الاسلامية من ضعف وخطأ فى الداخل وضغط ونفوذ من الخارج قد أفضى إلى تشويهها وإفسادها . وانتهى بهم الرأى إلى أن الاسلام الصحيح ، وهو دين فعال إنسانى متحرر مفعم بالحيوية ، لابد من أن تعاد إليه نضارته ويذاد عنه إذا ما أريد للمسلمين أن يصمدوا فى وجه الهجمات الغربية ، وإذا ما أريد لهم البقاء أمام المنافسة الغربية . وقد تمخضت هذه الحركة عن قيام مدرستين مختلفتين من مدارس التفكير ، فهناك مدرسة الليبرالية من ناحية ، وهى تدعو إلى إقامة نظام للحكم والمجتمع على النمط الغربى العصرى ، وهناك من الناحية الأخرى المدرسة الأصولية ، وهذه سعت إلى إعادة صب الحاضر فى قالب من صورة الماضى .

حدث فى طول العالم الاسلامى وعرضه ، ولا سيما فى الشرق الأوسط ، أن شرعت بلدان مثل تركيا ومصر وإيران تسعى سعيا جادا إلى الأخذ بنظام ديمقراطى ليبرالى والعمل على تطبيقه ، بدساتير مكتوبة ومشرعين مستقلين منتخبين وسلطات قضائية مستقلة وأحزاب سياسية وصحافة حرة . ولم تلبث دول الشرق العربى أن حذت حذو هذه الدول بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ، لولا أن شروط التسوية التى جاءت فى أعقاب الحرب أدت إلى إحباط مسعاها الشجاع ، إذ تبين العرب أن ما تعهدوه وربوه من شعور بالتكامل القومى قد عصفت به التجزئة التى حلت بأراضيهم القومية وأحالتها إلى دول ومناطق نفوذ خدمة للمصالح الاستراتيجية لحلفائهم الأوروبيين . بل ان صدمتهم أصبحت أشد وأعتى عندما فطنوا إلى أن أمنياتهم فى الاستقلال التام لم يعد مستطاعا تحقيقها . إزاء هذه الظروف ، لم يعد العرب يركزون سعيهم الحذر للأخذ بالأساليب السياسية العصرية على موضوع نظام الحكم ، بل

ركزوه على المبدأين اللذين قررا أصلا طبيعة النضال القومى العربى ، ألا وهما استقلال العرب ووحدة الوطن العربى .

واليوم ، يلوح فى كل مكان فى الشرق العربى أن تجربة نظام الحكم الدستورى الليبرالى قد منيت بالاخفاق ، أذ ثم التخلى عن المؤسسات الديمقراطية فى كثير من الدول العربية ، وحل محلها نظام للحكم أدعى إلى الاستبدادية أو الكلّيانية . وفى بلدان أخرى فى المنطقة ، وصل الأخذ بنظام الحكم الغربى إلى حالة من اليأس أو الانهيار أدت من سنوات خلت إلى تنشيط البحث للاهتداء إلى بديل قابل للتطبيق .

وشيئا فشيئا ، بدأ الشك الذى طبع العلاقات العربية ـ الغربية يتبلور ، وحل محل التحالف شعور استقر لدى العرب بأنهم قد غرر بهم وبأنهم لا يستطيعون أن يثقوا فى الغرب لأنه أحجم عن الوفاء بالتعهدات التى قطعها للعرب . ثم جاءت معاهدة الصلح فأحالت ظنون العرب التى خابت إلى عداوة للغرب ورفض صريح لأى شىء يجىء من جانبه . وانتشر أسلوب التفكير المعادى للغرب انتشارا جعل الناس ينظرون إلى المؤسسات الحكومية المنقولة من ممارسات الغرب على أنها تجسيد للسيطرة الغربية ، وهى سيطرة باتت حقيقة وواضحة كل الوضوح .

ولم يعد ينظر إلى هدف تعاون الغرب مع العرب باعتباره تعاونا يستهدف مصلحة العرب حتى يستطيعوا الظفر بوطنهم المستقل ، بل أصبح ينظر إليه باعتباره خادما لمصالح الغرب الاستعمارية فى المقام الأول . ولقد تراءت لعيون الكثيرين من زعماء العرب ـ ومنهم أعضاء من أسرتى ـ رؤيا مفاجئة هى أن الأوروبيين الغربيين ـ وبريطانيا على وجه التحديد ـ ما جاءوا إلى الشرق العربى ليدافعوا عن قيام دولة عربية أو ليصونوا سلامة شعبها القومية والسياسية . ربما كانوا ، حسب ظنى ، ساذجين ولكنهم كانوا حديثى عهد بممارسة اللعبة الدولية المعقدة لفن الحكم ، وكانوا ذوى براءة إزاء أحابيلها .

والذى استحال عليهم أن يسبروا غوره هو أهمية الشرق العربى باعتباره منطقة استراتيجية حيوية وأن السياسة البريطانية قد صيغت

بحيث تحمى مصالحها الأساسية الخاصة ، ألا وهى سلامة خطوط المواصلات الامبراطورية البريطانية ، واستغلال مصادر النفط الغنية فى المنطقة . أما الأهداف المباشرة لهذه السياسة فقد تمثلت فى تحقيق سيطرة فعالة على المنطقة العربية وسكانها ، ومحاولة تنظيم الأمور فيها بحيث تضمن وضع المنطقة وأهلها فى حوزة بريطانيا أو تحت نفوذها على الدوام . وكان هذا يتحقق عادة من خلال التوسل بمزيج من الروادع المالية والاقتصادية والعسكرية . وقد صور ألبرت حورانى ، المؤرخ الكبير للشرق الأوسط وأستاذى السابق فى اكسفورد ، الأمر بصورة أخرى . فليس فى اعتقاده أن السيطرة الأجنبية استهدفت سكان البلدان العربية أو الاقاليم التى كانوا يعيشون فيها ، وإنما كانت حادثة عرضية فى نطاق صراع الأمم الأوروبية للسيطرة على مناطق أخرى من العالم هامة من الناحيتين الاستراتيجية والاقتصادية . فقد احتلوا الشرق الأوسط لكى يذهبوا منه إلى مكان آخر ، أو ليمنعوا غرماءهم من أن يفعلوا ذلك . فقد كانت مصلحتهم فى المنطقة ناشئة من رغبتهم فى الظفر بمنافذ لفائض الانتاج ، أو لايجاد هذه المنافذ . وعندما أصبح استغلال النفط أمرا حيويا ، ذهبوا إلى المنطقة ليظفروا به أو ليحولوا دون ظفر غرمائهم به . ويستطرد فيقول : « فالذى كان يهمهم هو الأرض ومواردها . أما الذين اتفق وجودهم فى الأرض ، فهؤلاء قد كانوا على أحسن الفروض أدوات فى سبيل غايات لا تهمهم ، أو على أسوأ الفروض عقبات فى سبيل ذلك » . وقد أعرب مراقب بريطانى عن هذا الرأى بصراحة ، فأشار إلى الأقاليم العربية بعد الحرب العالمية الأولى بقوله انها تمثل « أول دومنيون داكن وليس آخر مستعمرة دكناء » . والأسلوب مختلف فى وقتنا الحالى ، ولكن الغاية تبدو واحدة من حيث تقرير نهج الدولتين العظميين وسياستهما ، الا وهما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى .

إن انتهاج سياسة تعتمد على الأهمية الاستراتيجية لمنطقة ما وتتجاهل شعبها هى سياسة خطيرة دائما : ولقد كان مقدرا لها فى حالتنا هذه أن تكون ذات عواقب كبيرة وغير متوقعة بالنسبة لكل من الغرب والعرب . وقد تعاظمت هذه المشكلة عندما أخذت حركة الاستقلال

تستجمع قواها وزخمها . وبصورة عامة جرى الموظفون الرسميون البريطانيون والفرنسيون ، الذين زرعوا فى كل دائرة من الدوائر فى الحكومات الجديدة ليضطلعوا بدور المشرفين « الخيرين » على اعتبار هذه الحركة تصورا غير ناضج من جانب مثقفين مراهقين ، أو أنها عمل من أعمال المتعصبين من المحرضين الذين كانوا يخوضون حروب الأزمان الغابرة .

وتتحصل المشكلة فى أن العرب لم يحرموا من وحدتهم وحسب ، وانما لم يلبثوا أن اكتشفوا أن استقلالهم كان وهما بدوره . لقد حكمت بريطانيا الهند قرنين من الزمان ، وحكمت مصر (وهى أكثر صلة بالشرق العربى) منذ عام ١٨٨٢ ، وبرغم هذه التجربة ، أو بالأحرى بسبب هذه التجربة ، نجح المسئولون البريطانيون فى ابتداع نظام للحكم مارسوا من خلاله ما أسماه برنارد لويس المؤرخ المشهور فى تاريخ المنطقة بـ « التدخل دون مسئولية » .

ولقد أجاد اللورد كرومر استخدام هذا الأسلوب الراسخ فى مصر عندما كان قنصلا عاما فى القاهرة عقب الاحتلال البريطانى مباشرة فى عام ١٨٨٢ . فلكى يتسنى لكرومر أن يسيطر على الجهاز الحكومى فى مصر ويشرف عليه ، زرع مستشارين فى كل مكتب حكومى . فنجح هذا النظام فى مراحله الأولى إلى أن استردت الحركة الوطنية المصرية ثقتها بنفسها بعد نكسة ثورة عرابى ببضع سنين . وأصبح كرومر ومستشاروه هم الفيصل ـ وإن لم يعلن عن ذلك . فيما يتعلق بمجال الادارة المتقلب الأبعاد ، وكانت مواقفهم رهنا من حيث فاعليتها بمدى ما يبديه المصريون من إذعان لهم . فلما بدأ المصريون يعربون عن ترددهم فى التعاون ، وهو ما كان يشجعهم عليه الخديو عباس حلمى الثانى ـ بدأ الصرح الادارى كله يتداعى ويتهاوى .

وقد أطلق على أسلوب الاشراف الادارى لكرومر وصف « الأيادى الخفية » وهو النعت المتداول الذى اتفقت على إطلاقه حركة الاستقلال فى الشرق العربى . وقد اكتسب هذا التعبير قوة خاصة عندما اعترف كرومر بأن الأسلوب الذى ابتدعه نجح لأنه استطاع فى عهد توفيق ،

السابق على عباس ، أن يظل « مختفيا » وهو يشد « خيوط » الجهاز الحكومى . وكما كان الحال مع عباس حلمى الثانى ، فإن زعماء حركة الاستقلال فى الشرق العربى باتوا مترددين فى أن يتصرفوا كدمى تحركها خيوط المندوبين الساميين والمقيمين السياسيين البريطانيين والفرنسيين الذين كانوا جد حريصين على أن يتولوا شؤون المسؤولين العازفين أو الممتنعين الذين وضعوا تحت وصايتهم فى الدول الجديدة المسماة بالعراق وسوريا ولبنان والأردن ، والدول التى خرجت فيما بعد إلى حيز الوجود . فقد بدأ هؤلاء ينفرون شيئا فشيئا من هذا اللون من الاستغلال ويرفضونه .

وفى حالات كثيرة أصبحت المشورة المقدمة من المندوبين الساميين الأوربيين ومستشاريهم مرادفة لاصدار الأوامر . ولكن هذا التدبير ألهب المشاعر والأحاسيس السياسية العربية . وأصبحت المطالبة بالاستقلال التام مظهرا رئيسيا من مظاهر السياسة القومية . وإزاء هذا الضغط ، اتخذت التنازلات المقدمة للوطنيين من جانب دول الانتداب شكلا شائها ، ولم تؤد إلا إلى اذكاء روح الجفاء بين العرب وحلفائهم الاوروبيين السابقين .

وقد قننت التنازلات فى معاهدات عقدت بين سلطات الانتداب والمتمردين على سلطانها . وقد أريد بهذه المعاهدات أن توفق بين مطلبين لا سبيل إلى التوفيق بينهما . فهناك من ناحية رغبة الدول المنتدبة فى الحفاظ على وضعها ونفوذها وحماية مصالحها فى المنطقة ، وهناك من الناحية الأخرى رغبة شعوب المنطقة فى تحقيق الاستقلال التام وجلاء القوات الأجنبية عن أراضيها .

وقد انصرف تفكير كل من الطرفين إلى عقد هذه المعاهدات فى ذلك الحين باعتبارها حلا وسطا عمليا ألحت عليه ورحبت به الدول ، وتحمله العرب باعتباره نقطة انتقال إلى الاستقلال التام . وقد اعتبرت علاقة التعاهد بين الدول العربية وسلطات الانتداب ، من حيث جميع الأغراض والنيات ، علاقة تقدم للعرب استقلالا شكليا لم يلبث أن أصبح مجرد واجهة امتدت من ورائها أيادى كرومر الخفية لتجذب الخيوط وتواصل

اتخاذ القرارات الهامة جميعا . يضاف إلى ذلك أن من جملة ما قدمته الدول العربية من تنازلات حق الدول الأوروبية فى إقامة قواعد عسكرية ، والاعتراف لها بوضع متميز فى إدارة الشؤون الاقتصادية القومية ، وتوجيه التجارة وتحديد حجمها . وقد عقدت هذه المعاهدات بين بريطانيا والعراق فى عام ١٩٣٠ ، وبينها وبين مصر فى عام ١٩٣٦ ، وبينها وبين الأردن فى عام ١٩٤٦ ، وبين فرنسا وسورية ولبنان فى عام ١٩٣٦ ، وإن لم يحدث أبدا أن صدقت الحكومة الفرنسية على المعاهدة الأخيرة . أما فلسطين ، فلم تتح لها البتة فرصة للتفاوض على عقد معاهدة من هذا القبيل مع دولة الانتداب .

وكان لهذه المعاهدات غرض مزعوم يتحصل فى إعلان هذه البلاد دولا مستقلة وجعلها حليفة للدول الأوروبية متساوية معها وصديقة لها . وفى الوقت عينه ، سهل على الأوروبيين موالاة مصالحهم الامبريالية دون عائق ، على الرغم من استمرار الغليان القومى . وصفوة القول أن الدول العربية منحت حكما ذاتيا تاما فى أمورها الداخلية ، ولكنها وإن تمتعت بسيادة خارجية فى الظاهر ، فقد أبقيت داخل المجالات الفعلية أو الكامنة للقوة السياسية الامبريالية ، وأنشئت فيها قواعد لعمليات الدفاع عن المصالح الامبريالية .

وتدل الدراسة العابرة لميكانيكيات التفاوض وأساليب التصديق على هذه المعاهدات على مدى ما أخضعت له الأنظمة البرلمانية الجديدة من إساءة . ومن بواعث السخرية أن نظام الحكم الدستورى الليبرالى هو نفسه قد كان من جملة التدابير البناءة التى استحدثتها حكومات الانتداب فى معظم هذه البلدان . وشر من هذا أن التدبير الجديد أوضح أن طبيعة العلاقة بين الدول المنتدبة سابقا والدول التى أؤتمنت عليها لم يطرأ عليها أى تغيير يذكر . فقد ظلت الدول الأوروبية تقوم بدور الشريك المسيطر فى نظام التحالف الجديد ، ناهيك عن أن الهيئات البرلمانية الجديدة ذات السيادة قد مورست عليها ضغوط هائلة لحملها على الاذعان للعلاقة التعاهدية . أما أى بديل للمعاهدة ، فقد أوضحوه بجلاء ، وهو أن استقلال العرب لن يكون استقلالا تاما كما رغبوا فى ذلك

ووعدوا به ، بل هو الاخضاع الكامل . وكانت النتيجة التى لا مهرب منها هى أن العرب تحللوا تحللا عاما من سحر الغرب ، وأن نظام الحكم البرلمانى الدستورى أصبح باطلا من بدايته ، وهو النظام الذى استعاره العرب من النموذج الأوروبى الغربى وطوعوه لأوضاعهم .

وفى العراق مثلا ، وهو أول دولة عربية ظفرت باستقلالها وإن تكن ارتبطت مع بريطانيا بعلاقة تعاهد ، استغرقت المفاوضات المسهبة عقدا من الزمان ، وانطوت على سلسلة من المعاهدات انتهت بمعاهدة عام ١٩٣٠ التى سلمت للعراق بحقه فى استقلال شكلى . وكان العراق قد انتخب فى عام ١٩٢٤ أول مجلس تأسيسى ، وهو ما لم يتأت إلا بعد الاعتقال الجماعى لأعضاء المعارضة جميعا وترحيلهم من البلاد . أما وقد أجريت الانتخابات ، التى تعرضت للتلاعب ، فقد فوض المجلس التأسيسى بالقيام بأمرين هما : التصديق على المعاهدة الأولى التى عقدت عام ١٩٢٢ وإقرار الدستور الليبرالى الذى سيحكم العراق بمقتضاه . وقد عقدت تلك المعاهدة باعتبارها بديلا للانتداب الذى كان النفور منه شديدا ، وتسببت فى قيام تيار من الشعور القومى يؤيده الملك فيصل الأول الذى نودى به ملكا على هذه المملكة الجديدة قبل ذلك ببضعة أشهر .

كان رد الفعل من جانب المندوب السامى البريطانى فى بغداد منسجما مع النموذج المعروف ، فقد وجه إنذارا نهائيا إلى الحكومة العراقية والمجلس التأسيسى بأن من المتعين التصديق على المعاهدة ، وإلا كان على المؤسسات الجديدة فى الدولة أن تتحمل العواقب . وتلك العواقب التى توعد بها كانت واضحة جدا ومألوفة . وقد سبق للملك فيصل - فى معاناته ومتاعبه مع المندوب السامى الفرنسى فى دمشق قبل أربع سنوات من ذلك - أن واجه أمثال هذه العواقب . أما فى حالة العراق ، فقد تصل العواقب إلى حد حل المجلس التأسيسى وإقالة الوزارة وتأخير الأخذ بالسلطات الدستورية وإعادة فرض الانتداب .

وثمة مثل آخر توافر فى عام ١٩٢٤ عندما أحجمت الحكومة العراقية عن منح امتيازات استغلال النفط لشركة بريطانية . هى شركة

البترول العراقية ، التى حلت محل الشركة القديمة المنحلة وهى المعروفة باسم شركة البترول التركية . فبعد الحرب العالمية الأولى ، استغل المسؤولون البريطانيون وغيرهم من الممثلين البريطانيين فى بغداد النزاع الاقليمى الناشب مع تركيا حول الموصل ، فبدأوا فى شن حملة إشاعات مؤداها أن بريطانيا قد تجد صعوبة فى مقاومة ما تطالب به تركيا من الحصول على اللواء الغنى بالنفط إذا ما استمرت الحكومة العراقية تصر على رفضها لاتفاقية النفط الجديدة . وغنى عن البيان أن الأمر قد انتهى إلى اقرار هذه الاتفاقية .

وقد احتاج الأمر إلى كثير من الأحابيل والضغط ، كما احتاج إلى ثلاث معاهدات (هى معاهدات ١٩٢٢ و ١٩٢٦ و ١٩٢٨) قبل أن توقع المعاهدة النهائية فى عام ١٩٣٠ التى منح العراق بمقتضاها استقلالا شكليا لخلق ما أسماه الصحفيون العراقيون ـ الذين اعتبرهم البريطانيون « مجرد متعهدين لتموين الرأى العام والرأى السياسى » « بالوضع الشاذ » ، ولقد كان وضعا شاذا بالفعل . فالبلاد قد منحت استقلالا شكليا مقيدا بقيود من الانتداب : فهناك برلمان ، ولكنه لا يتمتع بسيادة تامة ، وهناك دستور ولكن أحكامه لا تطبق ، وهناك انتخابات ولكنها غير حرة ، وهناك مسؤولية وزارية ولكنها خاضعة لعيون المستشارين البريطانيين الساهرة . وكان العراق فى حاجة ماسة جدا إلى جيش قوى ، ولكنه لا يستطيع القيام بالتجنيد . وكان لديه ميناء وخطوط حديدية يديرها العراقيون دون أن يملكوها . وكان الأجانب يتمتعون بامتيازات فى العراق ، ولكن لا امتيازات للعراقيين فى الخارج . وكانت هناك تناقضات شديدة عديدة أخرى سببتها ثنائية نظام المسؤولية الحكومية . ولم تقتصر هذه الأوضاع على العراق وحده ، لأن ما يصدق على العراق يصدق على غيره من الدول العربية . فقد ترك سلوك فرنسا فى سورية ولبنان ، مجالا واسعا للتمنى ، سواء من حيث تجاهله لرغبات السكان الأصليين ، أو من حيث إساءته لاستخدام المؤسسات التى ساعدت دولة الانتداب نفسها على إدخالها فى هاتين الدولتين .

والتبعة فى انهيار نظام الحكم الدستورى الليبرالى فى الشرق

العربى لا تلقى بكاملها على أنانية الاستعمار ودول الانتداب ، وعلى قبضتها الحديدية ، لأن هناك أسبابا أخرى ، أكثر حسما هى التى افقدته فاعليته فى حينه . ذلك أن الزعماء السياسيين الوطنيين لم يكونوا على دراية كافية ، وكانت تجاربهم قليلة ، ثم إنهم لم يصادفوا فى إدارة النظام التأييد الكافى . فلقد كان النظام من جميع الجوانب العملية نظاما اجنبيا تم نقله جاهزا لا من بلد آخر وحسب ، بل من حضارة أخرى .

فقد استوردته قيادات غربية أو متغربة ، وفرضته على دول لم تتطور مجتمعاتها تطورا مستقلا بحيث تصبح جماعات سياسية ناضجة .

أما وهذا هو الحال ، فلم يتمكن النظام فى الاستجابة لمعاناة المجتمع العربى وضغوطه استجابة كافية ، ولا كان فى وسعه التوفيق بين مطالب الحركة القومية والمصالح الخاصة بدولة امبريالية ، وهو توفيق مستحيل . ونتيجة ذلك ، كما صورها برنارد لويس تصويرا مؤثرا ، هى قيام « نظام سياسى مبتور العلاقة بالماضى أو الحاضر ، وغير ذى صلة اساسا مع احتياجات المستقبل » . فالنظام كان مقدرا له من بادىء الأمر أن يخيب لأنه عجز عن الاستجابة لحاجات العرب الشخصية التى يحسون بها إحساسا عميقا أو تحقيق مطالبهم الوطنية فى الاستقلال والوحدة . أضف إلى ذلك أن هذا النظام لم يصادف تأييداً إلا من نصراء له يمثلون أغلبية صغيرة جداً بين المثقفين : أما السواد الأعظم من الشعب ، فقد حيرته كثرة سقوط الوزارات وتشكيلها ، وإجراء انتخابات بصورة غريبة الأطوار وحل البرلمانات قبل أن تستوفى مدتها .

والشائن فى هذا كله أن دول الانتداب وممثليها قد ساهموا فى هذا العبث بما كان لهم من نظرة متعالية وسلوك مشكوك فيه تجاه الحكومات البرلمانية ، بنفس القدر الذى ساهموا به من تدخل غير مبرر ، وهو الذى حال دون قيام نظام يستجيب استجابة أكبر للتقاليد العربية ويتسق معها اتساقا أبعد . والأنشطة السافرة والمستترة لدول الانتداب هى التى أدت فى آخر المطاف إلى تحول السياسة العربية إلى الراديكالية ، فكانت العقبى نتيجة مفروغا منها ألا وهى رفض النظام باعتباره ممثلا بغيضا

للنفوذ الغربى غير المرغوب فيه . كان هذا جزءا لا يتجزأ من سعى العرب فى سبيل الاستقلال وفى سبيل تأكيد دعائم عزتهم القومية .

أما الشعور بالغربة الذى نشأ بين الدول العربية الجديدة والغرب ، فقد تمثل مظهره فى رفض أشكال الحكم الغربية . ومما عجل بتداعى نظام الحكم الدستورى الليبرالى أن الشرق العربى قسم إلى كيانات سياسية متميزة ، وإن تكن كيانات مصطنعة . وقد أنحى العرب باللوم على الدول الغربية وأحابيلها الامبريالية فى تقسيم الشرق العربى . ثم إن عجز العرب عن إدراك الأسباب الحقيقية لتفرقهم أدى إلى مزيد من الاحباط ، وأدى هذا بدوره إلى تحول السياسات القومية العربية إلى سياسات راديكالية فى عقد الثلاثينات . وهكذا أصبح شعور العرب بالمرارة ، وإحساسهم بأنهم قد غرر بهم سبباً فى سرعة تأثرهم بما دانت به المجموعات السياسية المتطرفة التى تلقنت دروسها من الأيديولوجيات القومية المتحفزة والاستبدادية ، أو الكليانية ، التى سادت أوروبا فى ذلك الحين . واستحوذت على زعماء كل دولة من الدول العربية رغبة فى أن يرى الواحد منهم بلده وقد احتل منزلة كمنزلة بروسيا فى ألمانيا المتحدة أو منزلة بيدمونت فى إيطاليا المتحدة .

غير أن السعى فى سبيل الوحدة أصبح مثار مشكلات أكبر . فقد تحول فى جوهره من كونه حملة وطنية تستهدف إنشاء دولة تستند إلى القومية ، وإن كانت الدولة متعددة الروافد ، إلى صراع فى سبيل الظفر بزعامة العالم العربى تقدم فيه الدول المختلفة نفسها كأصحاب حق فى ذلك ، وتتنافس دائماً وأبداً تحت اسم الوحدة العربية . والذى لا يكاد يكون فيه أى ريب هو أن فكرة الوحدة كانت هى الفكرة الآمرة الأولى فى التفكير القومى العربى .

وما فتىء العرب يعلنون ولاءهم لمبدأ وحدتهم باعتبارهم أمة ، ويؤكدون أن من حقهم أن تكون لهم دولتهم الخاصة ، وذلك منذ اللحظة التى بدأوا فيها يقرون باختلافهم وانفصالهم عن الترك ، وهم عشراؤهم فى الدين ، ولو كانوا مواطنين فى الدولة العثمانية . وعندما رفع

الهاشميون لواء الثورة العربية فى عام ١٩١٦ كانت هويتهم القومية المشتركة قد أصبحت أمراً لا يحتمل الشك .

وعقب الحرب العالمية الأولى اكتسبت الرغبة فى تحقيق الوحدة شعورا ملحا وتصميما جديدين . وطبيعى أن يلقى العرب باللوم على الدول الأوروبية لأنها قسمت الشرق العربى بأن رسمت له تخوما خرقاء دون أى منطق لكى تباعد بينهم ، خدمة منها فى المقام الأول للمصالح الأوروبية لا للمطالب العربية القومية . ومع أن العرب جميعا دانوا بفكرة الوحدة ولم يجرؤ أحد منهم على رفضها أو استنكارها ، فإن الحركة لم تحقق سوى القليل من النتائج المادية الملموسة لتعبر به عن نفسها . وبعد أكثر من ستين سنة من إلقاء اللوم فى تقسيم العرب على أحابيل الامبريالية ومكائد الغرب الدبلوماسية ، تعرض الصراع الذى شنه العرب فى سبيل وحدتهم إلى معوقات سببها التوترات الداخلية لدى العرب أنفسهم ، وهو ما يمكن اعتباره أيضا جزءاً لا يتجزأ من مخلفات الغرب فى الشرق العربى . وربما باستثناء الوحدة السورية ـ المصرية التى لم تعمر طويلا ، فإن الذى حدث هو أن حركة الوحدة لم تتمخض إلا عن تصاعد فى تبادل الاتهامات والقدح والتدخل الفعلى من جانب بعض الدول العربية فى الشؤون الداخلية للدول الأخرى .

وكثيراً ما أخفقت جهود الزعماء السياسيين المختلفين فى عدد من الدول العربية لتبوء مكانة « بروسيا » العالم العربى ، لأن الدول العربية ليس بينها دولة واحدة تملك أو تستطيع أن تملك جميع الوسائل اللازمة لتحقيق هذه الغاية . وقد تجلى هذا فى المحاولات المتكررة التى جرت فى عدة عقود والتى بذلها العراق وسورية والأردن ومصر للاندماج فى وحدة . وباتت العلاقات فيما بين العرب تتسيدها الخلافات الاقليمية وخلافات الأسر الحاكمة والخلافات الأيديولوجية ، بحيث استعصى على أى بلد واحد منها أن يتصدرها جميعا باعتباره قائدها الصريح . أما نزعة الغرماء المختلفين إلى الظفر بالتأييد من خلال إنشاء كتل متنافسة داخل صفوف الدول العربية ، فهى تؤدى إلى ضمانة وجود معارضة دائمة .

ولئن كان لدى العرب ميل دائم إلى الكتابة عن وحدتهم والحديث عنها ، فإن التصانيف التى دونت عن القومية العربية تكاد لا تحتوى على بحث واحد يحلل العقبات التى حالت دون تحقيق هذه الغاية القومية المنشودة . ولم يعد التدخل من جانب الدول الأجنبية يوفر التفسير التام لهذا الأمر ، لأن الدول العربية جميعا نجحت فى التخلص من هذا النفوذ بعد ما حققت استقلالها الكامل . ومع ذلك ، ما زال المفكرون القوميون العرب ينحون باللائمة على ما خلفته الدول الأوروبية وهم يؤكدون ويبرزون العوامل المشتركة التى توحد العرب ، وهى عوامل اللغة والتاريخ والدين والثقافة . ومع ذلك لم يأت أحد لا بموجز ولا بنظرية عن الشكل الذى يتعين للوحدة العربية أن تتخذه ، أو عن الطريقة التى يستطاع بها تحقيقها .

وقد ظل الشوق إلى تحقيق الوحدة الدافع المحرك الرئيسى ، ولكنه لم يترجم إلى برنامج مقنع أو برنامج واقعى للعمل السياسى . فقضية الوحدة تجنح إما إلى كونها قضية تبريرية أو اعتذارية ، أو أن تصاغ فى قالب سياسة القوى ، وما زال معظم الداعين إلى الوحدة العربية الشاملة يتخذون موقف الدفاع ، ويتوسلون بمنهاج هو بالتالى منهاج سلبى .

ويكرر دعاة الأيديولوجيات القومية الحديث عن الأثر السلبى للنفوذ الأوروبى ، حتى أن الجيل الجديد من العرب تشرب أفكارا متطرفة من المشاعر المعادية للغرب . وقد درج هؤلاء على التأكيد بأن اللوم فى تفتيت العالم العربى تفتيتا سياسيا لا يقع إلا على الدول الأوروبية ، وأن مجرد الظفر بالاستقلال كفيل بإزالة جميع العقبات وبتمكين الدول العربية المختلفة فى إعلان وحدتها . إن حقيقة أن التخوم المصطنعة التى رسمها الأوروبيون لن تلغ بعد تحقيق الاستقلال قد غابت بوضوح عن المفكرين القوميين والعاملين النشطين فى ميدان القومية . أما وقد حيرهم الطابع المرن لبنية الدولة فى الشرق العربى وبلبل أفكارهم ، فقد رفضوا البحث عن تعليل لذلك فى ديناميات السياسة

المحلية ، وآثروا اختيار الطريق الأسهل ، ألا وهو إلقاء اللوم على الدول الأجنبية والقوى الخارجية من عربية وغير عربية .

إن الانحاء باللائمة على الدول الغربية لا يمثل إفراطا فى تبسيط الأمور فحسب ، بل لقد أصبحت استحقاقية الغرب للوم عاملا ثانويا فى السياسة العربية . ومع ذلك ، فإن العاملين النشطين فى ميدان القومية تجاهلوا هذه الحقيقة تجاهلا كاملا ، تماما كما قللوا من أهمية التيارات السياسية الفعالة المسببة للتمزق داخل المجتمع العربى نفسه . وهم لم يوجهوا أى اهتمام إلى عوامل التنوع التى هى جزء من تركيب العالم العربى ، والتى تتعايش مع الدعوة العامة إلى تحقيق مجتمع متجانس فى المنطقة ، وفى العالم العربى طائفة من المجتمعات لديها من المظالم الاجتماعية أو السياسية ما يجعلها قوة طاردة تنأى بها عن قضية الوحدة . وهى مدانة بأنها معادية للقومية ، وهو موقف زاد من اغترابها ، وأدى إلى صراعات اجتماعية وسياسية أكثر حدة . ومما زاد اغتراب هذه المجتمعات أن النسيج السياسى العربى يمتلىء بخيوط متنافرة ، وأن الطابع العربى مفطور على الفردية وضيق الأفق . ومما عزز هذا أن أيديولوجيى القومية العربية قصروا فى التصدى لمشكلة الأقليات العرقية والدينية ، ومع ذلك ، فالعروبة ، أى التراث الثقافى المشترك بين العرب جميعا ، ما زالت هى حجر الزاوية فى الأيديولوجية القومية ، وما زالت تعتبر قوة الجذب الرئيسية فيها . وما فتئت هذه القضية تولد قدرا كبيرا من الحماسة بين جميع العرب ، ولكن القوميين ماضون فى تجاهل العوامل الدينية التى تنطوى عليها أيديولوجيتهم ، مما يوحى للأقليات بالقلق دون الثقة .

تشكل العلاقة بين الاسلام والقومية مصدر بلبلة ومتاعب بالنسبة لكل من العرب المسلمين وغير المسلمين . فالعرب المسلمون يرون أن الاسلام هو الذى وضع أساس الأمة العربية عندما وحد القبائل فى جزيرة العرب تحت راية الدين الجديد . أما العربى غير المسلم ، فيتعين عليه أن يتساءل عن الدور الذى يستطيع أن يضطلع به فى أمة قامت دعائمها على دينها . ومع ذلك ، فإن القومية بنظرتها الخاصة إلى الحقوق

التاريخية ، هى التى تعلن الحق فى الأوطان المستقلة . أما العنصر الجاذب فيها باعتبارها أيديولوجية قومية خاصة بالعرب فيكمن فى فكرة إقامة دولة عربية قوية واحدة تضم الأمة العربية بأسرها . والاسلام عنصر جوهرى فى تحقيق هذه الغاية المثالية ، ولكن لا يصح أن يكون الارتباط مصطنعا . فسيظل الاسلام دينا عالميا ولا يقتصر على العرب وحدهم : وقد تبين من الواقع أن استخدامه باعتباره جزءا من الدعاية الخاصة بالتكامل والاستيعاب القومى إنما يؤدى إلى نتيجة عكسية فى المساعى التى يراد بها الوصول إلى قيام مجتمع سياسى متآلف .

فللمشكلة جانبان ، أولهما يتعلق بالهوية السياسية ، والثانى يتعلق بإقامة حكم شرعى يستجيب لحاجات الشعب وأمانيه . ولئن فرقت القومية بين العرب وغير العرب أيا كان دينهم ، فإن التفرقة على أساس دينى تعنى أن هناك مسلمين وغير مسلمين بغض النظر عن منابتهم العرقية أو الاجتماعية . وهناك صعوبة أخرى نشأت عن ميل القوميين إلى ربط نظريتهم بالاسلام التقليدى مع استبعاد فرق المجتهدين الأخرى . ولهذا السبب عارضت الجماعات غير الاسلامية كالموارنة المسيحيين فى لبنان ، والفرق الاسلامية الأخرى كالشيعة ، إقامة رابطة وثيقة بين الاسلام التقليدى وبين أيديولوجية القومية العربية . وفى رأى هذه الجماعات أن هذه محاولة وطريقة للاحتفاظ للمسلمين التقليديين باليد العليا فى العملية السياسية . وأما الجماعات غير العربية فى المنطقة ، كالكرد والتركمان فى العراق وسورية ، أو الشركس فى الأردن ، فهى قد عارضت بدورها هذا الارتباط ، وهى تفسر التأكيد على العرب يعنى ضمنا إنكار حقوقهم السياسية والمدنية .

وقد ازدادت مشكلة الهوية تفاقما بسبب موضوع الحكم الشرعى ، إذ يرتبط موضوع المشروعية بطبيعة الدولة . والتعريف البسيط للدولة هو أنها كيان له سكان محددون اقليميا ، وهم فى وضع يتيح لهم أن يقبلوا شكلا مشتركا من أشكال الحكم . وبقبول السكان لهذا الشكل المشترك من أشكال الحكم يغدو حكما شرعيا . وفى هذا المقام يعترف بالشرعية بأنها تعنى السلطة المعترف بها للحاكم بصورة

عامة فى أن يقرر بالنيابة عن المحكومين . وتستمد سلطة الحكم من حقها الأدبى فى إصدار الأوامر . وهناك طبعا ارتباط متبادل بين هذا الحق الأدبى فى إصدار الأوامر وبين شعور متلقيها بأن عليهم واجبا أخلاقيا فى احترامها . وفى رأى س . أى . فاينر : « إن السلطة تمثل عملية ذات اتجاهين : مطالبة بالطاعة ، واعتراف بأن هذه المطالبة صحيحة أخلاقيا . وانعدام الاعتراف العام بالمطالبة معناه انعدام السلطة » .

وتكتسب الحكومة هذه السلطة عندما تضع قواعد وقوانين وأنظمة مقبولة لحل جميع المنازعات التى تثور بين جميع فئات سكانها حلا سلميا . أما إقرارها الأخير فيتمثل فى حقها المطلق فى اللجوء إلى أداة الحسم القسرى ،.على أن الاعتراف العام بشرعية القانون وسريانه لا يصح أن يكون نتيجة مجردة للاعتراف بما تحت يد الحكومة من قوة غامرة ، بل يكون نتيجة للرضا للقبول الأدبى بإطاعة قوانينها باعتبارها جزءا من الواجبات المدنية للفرد .

والمعضلة التى ما زالت بلا حل هى : هل يتعين على العرب بوصفهم مسلمين أن يواصلوا التعبير عن ولائهم الأول وهويتهم الأولى للجماعة الاسلامية ، وينبذوا مطالبتهم المنصرفة إلى انشاء وطن ، أو هل يتعين عليهم أن يتبنوا مبدأ دنيويا للقومية على نمط مصطفى كمال أتاتورك ، ويرفضوا إقحام الاسلام فى الأمر لا باعتباره عقيدة ايمان ، بل باعتباره عقيدة سياسية ؟ على أن معظم القوميين فى العالم العربى اليوم يرون ضرورة تدبير موضع للاسلام فى أيديولوجيتهم السياسية ، ولكن يبدو أنهم جميعا يقدمون القومية على الاسلام . وصفوة القول أنهم يريدون للاسلام أن يخدم المقاصد السياسية للقومية .

وتتراءى المعضلة أيضا فى أى محاولة تبذل لتعريف من هو وما هو العربى ؟ ومن الواضح فى يومنا هذا أن العامل الذى يوحد العرب لا يتمثل فى مجرد اللغة الواحدة على مالها من أهمية . فتعريف العربى من حيث عنصر اللغة من شأنه أن يستبعد اقساما هامة من أقسام المجتمع العربى المعاصر . ولا الاحساس السياسى القومى يعتبر عاملا

كافيا ، حتى ولو أصر أيديولوجيو القومية عليه باعتباره المؤهل الرئيسى . ولابد لتعريف العربى أن يقاس بمقاييس ثقافية وعرقية ، من جملتها الاسلام باعتباره العنصر المركزى ، مع عدم إغفال الجوانب الأخرى لتاريخ المنطقة الطويل . وبهذه الكيفية يظل التعريف مرنا ، ويكون مع ذلك تعريفا متميزا تميزا كافيا .

ولئن كان جميع أوائل دعاة حركة النهضة العربية تقريبا ، بما فيهم بعض شهدائها الأوائل ، من نصارى العرب ، كما هو الحال بالنسبة لعدد من منظريها المعاصرين ، فإن المسيحى الذى يتكلم اليوم بالعربية قد يفضل ربما عدم الانتساب إلى القومية العربية ، وإن كان كثيرون غيره يتحمسون فى الانتساب إليها . والكردى أو التركمانى الذى لا ينطق باللسان العربى قد يحجم عن وصف نفسه بأنه عربى ، ولكنه لا يتردد من حيث كونه مسلما فى قبول المواطنة فى دولة عربية مسلمة . ونقيض ذلك أن العربى المسلم قد يعرب عن أن له ولاءات أخرى خلاف القومية العربية ، مما يحدو به إلى الاحجام عن قبول المفهوم ، أو حتى إلى رفض الصياغة السياسية لهذا المفهوم .

ومنذ وقت قريب ، اكتسب هذا الجانب الخاص من القومية العربية مزيدا من الأهمية بعدما اصطبغت أقسام وفئات معينة من حركة القومية العربية بالصيغة الراديكالية ، وكان ذلك فى الأساس نتيجة للفشل المتكرر فى حل قضية فلسطين ولتزايد شعبية المنهج الاسلامى الأصولى لحل أزمة الحكم الشرعى والهوية السياسية . والواقع أن انتشار الأفكار الراديكالية الجديدة المتعلقة بالقومية والاشتراكية ، بل ومفهوم الديمقراطية الشمولية أو الكليانية نفسها ، قد تم التعبير عنها بمصطلحات ثقافية اسلامية ، وقد استشهد فى هذا الصدد بأقوال لكثيرين من ثقات المسلمين فى العصور المبكرة ، والاسلام خليق فى عالمه الخاص وبشروطه الذاتية بالانتصار على المحاولة التى يقوم بها الأيديولوجيون لابقائه فى المرتبة الثانية . ويحتاج النهج الاسلامى لمعالجة هذه السمة من سمات العملية السياسية إلى اقامة مؤسسات سياسية شرعية تكون للقانون فيها سيادة لا يعلى عليها ، وبهذا يقام

توازن بين القانون المدنى والشريعة الاسلامية ، كى يتأتى للمواطن العادى التمتع بحقوقه والاضطلاع بالتزاماته دون خوف أو هوى . ولا يسع العرب المعاصرين تحقيق أهداف الثورة العربية الكبرى وتأكيد مثل النهضة العربية إلا بالمزج بين نص الشريعة وروحها ، والاقرار بصلاحية التراث ، وقبول متطلبات الروح العصرية .

وعلى الرغم من البصمة الخاصة بالأيديولوجية القومية وما يصاحبها من شعور معاد للغرب فقد جاءت المبادرة الكبرى لتوحيد صفوف العرب ، ويا للسخرية ، من جانب بريطانيا فى عام ١٩٤١ . وكانت تلك السنة سنة حاسمة من حيث التطورات التى حدثت فى الحرب العالمية الثانية ومن حيث السياسة العربية ، ذلك أن الزحف الألمانى والايطالى نجح فى غزواته لا فى اتجاه العالم العربى وحسب ، بل كذلك فى أوروبا وأفريقية ، فجزع أنطونى ايدن وزير خارجية بريطانيا فى ذلك الحين لما بدا من استعداد العرب للتعاون مع قوات المحور ضد الحلفاء . وإذ كان ملما إلماما طيبا بالشعور المعادى للغرب السائد فى الدوائر السياسية العربية ، فقد حاول أن يتقدم ببادرة إيجابية من عنده إزاء المطلب المتكرر للقومية العربية ، أملا منه فى عكس هذا الاستعداد الذى كان يزداد خطورة . ومما جاء فى خطاب ألقاه ايدن فى لندن فى آيار (مايو) عام ١٩٤١ ما يلى :

« خطا العالم العربى منذ التسوية التى تم التوصل إليها فى نهاية الحرب الأخيرة خطوات كبيرة ، ولدى كثيرين من المفكرين العرب رغبة فى أن يكون للشعوب العربية قدر من الوحدة أكبر مما يتمتعون به الآن . وهم فى تطلعهم إلى هذه الوحدة يرجون تأييدنا . ولا ينبغى لمثل هذا النداء من أصدقائنا أن يمضى دون الاستجابة إليه . ويبدو لى أن من الطبيعى ومن الحق أيضا أن تعزز الروابط الثقافية والاقتصادية بين البلدان العربية ، والروابط السياسية أيضا . وأن حكومة صاحب الجلالة ستبذل من جانبها تأييدها الكامل لأى مشروع يظفر بالموافقة العامة » .

ها هى بريطانيا العظمى ، الدولة الامبريالية التى أدت بعقدها لاتفاقية سايكس ـ بيكو ثم بالغائها إلى تنشيط العملية التى قسمت الشرق العربى ، قد انبرت فى هذه المرة لتوحيد المنطقة . ومن سوء الحظ أن هذه الأريحية الفكرية لم تكن طابع السياسات البريطانية والأمريكية اللاحقة ، على الرغم من المخاطر التى هددت المنطقة وزعزعتها من الداخل والخارج . فمنذ بداية الحرب الباردة ، أصبحت سياسة الحلفاء الغربيين أشد تصلبا وأقل تعاطفا . وبصورة خاصة ارتأى جون فوستر دالاس ، الذى كان وقتئذ وزيرا للخارجية الأمريكية ، وهو يواصل سياسته المتعلقة بالمواجهة والخاصة بـ « الحزام الشمالى » أن العالم الاسلامى هو درع أمام التحرش السوفييتى ، وبهذا أحدث انعطافة جديدة فى الاستراتيجية الامبريالية القديمة التى زادت من الخلل فى الميزان السياسى العربى . وظل جدى الملك عبد الله يعتقد بأن الوحدة العربية هى المفهوم الأصوب لاحتواء الشيوعية الهدامة ، فحاول جاهدا إدخال تعديلات أساسية تهدف إلى التعريف بهذا المفهوم وتعزيزه فى ميثاق الجامعة العربية التى أنشئت بعد بضع سنين من خطبة ايدن .

ومن العراق الهاشمى جاءت أول استجابة للتشجيع الذى أبداه ايدن ، إذ تقدم نورى السعيد ، وهو ضابط سابق فى الجيش الشريفى كان وقتئذ قد أصبح قطبا سياسيا بارزا فى بلاده ، بمقترحات لاقامة وحدة عربية تتحقق فى مرحلتين ، وكان ذلك فى عام ١٩٤٢ . أما المرحلة الأولى فتتمثل ـ حسب توصيته ـ فى انشاء دولة واحدة ، أما اندماجية أو فدرالية ، حسب أنسب الظروف الممكنة ، تضم جميع بلدان سورية الكبرى أو الجغرافية ـ وهى فى يومنا هذا تشمل سورية ولبنان والأردن وفلسطين ، على أن يمنح نصارى لبنان ويهود فلسطين فى هذه الدولة حكما ذاتيا خاصا . وأما المرحلة الثانية التى اقترحها نورى السعيد فتتمثل فى إنشاء جامعة للدول العربية تتألف فى بادىء الأمر من العراق ودولة سورية الجديدة . على أن تكون عضويتها مفتوحة أمام أى دولة أخرى ترغب فى الانضمام إليها حالا أو مستقبلا ، وعلى أن يكون للجامعة مجلس يرأسه رئيس احدى الدول الأعضاء ، وينتخب بالكيفية

التى يرتضيها الجميع . ويكون المجلس مسؤولا عن الدفاع والشؤون الخارجية والعملة والمواصلات والجمارك والرسوم وحماية حقوق الأقليات .

ووقف جدى الملك عبد الله مؤيدا لمقترحات نورى السعيد . وأراد كلاهما لهذه الأقاليم اتحادا محكم الهيكل ، ولو كان فيدراليا . وقد دلت دعوتهما إلى إقامة هذا الاتحاد بكل وضوح وجلاء على واقعيتهما وبعد نظرهما ، وهما الصفتان اللتان طبعتا النهج الذى تبناه الهاشميون لتطوير نظام حكم تمثيلى سليم للشرق العربى الموحد . وقد استندت دعوتهما إلى مقدمة منطقية مؤداها أن من شأن العملية التطورية أن تؤدى فى خاتمة المطاف إلى قيام مجتمع سياسى متكامل على النحو السليم فى الشرق العربى ، كما برهنت هذه الدعوة على أن الشغل الشاغل للعرب فى ذلك الحين كان منصبا فى المقام الأول على الجزء الشمالى من الشرق العربى : أما الحزام الجنوبى - ويضم اليوم المملكة العربية السعودية واليمنين وعمان ودول الخليج الأخرى - فلم يكن قد مر بالتطور الهائل الذى عرفه فى بضع السنين الأخيرة ولم تكن له الأهمية المالية والاقتصادية التى يتمتع بها اليوم . (وطبيعى أن هذه المناطق كانت من حيث الاعتبارات الاستراتيجية مناطق هامة على الدوام فى سياسة القوى الدولية ، ولكنها لم تكن مشتركة فى هذه الحركات المبكرة الرامية إلى الوحدة) . ولكن المصالح المتباينة والمتعارضة فى العالم العربى وفى أوروبا فرضت إجراء تعديلات جوهرية فى الخطط الأصلية الخاصة بالوحدة العربية . ففى عام ١٩٤٣ ، انتقل زمام المبادرة من نورى السعيد فى العراق إلى النحاس باشا فى مصر ، أى من بغداد إلى القاهرة .

وكان قرار مصر بربط نفسها بالحركة العربية الساعية إلى الاستقلال والوحدة نقطة تحول فى التطور السياسى الذى حدث فى الشرق العربى ، كما كان آية على أن الحبال المختلفة للقومية المصرية والعربية التى بقيت طوال السنين ممتدة فى خطين متوازيين ، قد تألفت منها جديلة مضفورة .

وبالاضافة إلى التزامها بالأمانى السياسية العربية ، رأت مصر فى ارتباطها بالشرق العربى فوائد معينة . فمصر هى المرشح الطبيعى للقيام بالدور القيادى بين مجموعة الدول العربية التى مالت إلى تسليم المقود لها بحكم تفوق مصر من حيث الحجم والقوة والمنزلة الدولية . وكانت الدول العربية شديدة التوق إلى الترحيب بمصر فى الحظيرة العربية على الرغم من الصعوبة التى جاءت فى أعقاب ذلك ، وهى افتقاد التوازن فى محادثات الوحدة . وقد صاحب التغيير الذى حدث فى تكوين جماعة الدول العربية تغيير آخر فى مفهوم الجامعة العربية المقترحة .

سرعان ما تبين بوضوح مع اضطراد المفاوضات بين الأطراف العربية المختلفة أن من غير الميسور للجامعة أن تمثل تكامل العرب أو تمركزهم ـ وفقا للصورة التى تراءت لنورى السعيد ـ إذا ما أريد لها أن تضم لا مصر وحدها بل المملكة العربية السعودية واليمنين وكذلك العراق وبلدان سورية الجغرافية . فقد كان متعينا على العرب أن يقفوا وجها لوجه أمام بعض الحقائق الأساسية المتعلقة بطبيعة مجتمعهم وبالعملية السياسية الخاصة بهم ، فقد كان هناك عدد كبير جدا من السلالات الحاكمة المتنافسة ، حتى فى البلدان التى تأخذ بالنظم الجمهورية ، وكان هناك عدد كبير من السياسات الوطنية الفردية ، وكانت هناك اختلافات كثيرة جدا فى الهيكل الاجتماعى وفى مستويات النضج السياسى ، فلم تكن هناك بالتالى نظرة مشتركة بين الدول السبع المرشحة لعضويتها (وهى اليوم اثنتان وعشرون دولة) تؤدى إلى وحدة وثقى لها مغزاها . فلم يصلح للجامعة إلا ارتباط سائب ليس فيه ما يتحرش بالسيادة السياسية للدول الأعضاء . وقد برهنت الجامعة العربية ، التى خرجت إلى الوجود فى آخر الأمر فى آذار (مارس) عام ١٩٤٥ ، على أنها منظمة هذا شأنها . ولا غرو أن يصف جدى النتيجة النهائية التى تمخضت عنها محادثات الوحدة بين زعماء العرب بأنها « جسم له رؤوس أكثر مما ينبغى » .

ومنذ بداية أمرها والجامعة محدودة الفاعلية والقوة ، وهى فى بعض الأوقات تكاد تكون بلا حراك . وقد غدت جهازا فعل فى سبيل

تجميع العرب أقل مما صنعه فى سبيل الابقاء على تقسيمهم ، إذ أن الجامعة ارتضت قبول الكيانات السياسية المنفصلة باعتبارها دولا ذات سيادة لا يصح انتهاك وحدة أراضيها الاقليمية . أضف إلى ذلك أن الجامعة أضفت طابعا مؤسسيا على المنافسات الدائرة فيما بين العرب ، وأصبحت منبرا للشكاوى التى يقدمها بعض الدول الأعضاء عن البعض الآخر . ومع ذلك ، فقد حققت بعض النجاح فى تصفية المنازعات فيما بين العرب .

والواقع أن عجز الجامعة عن إعادة رسم التخوم السياسية القديمة التى ليس لها أى مغزى قد فجع عددا كبيرا من العرب ، فرادى ومجتمعين . وإلى الجامعة يعزى السبب فى المساجلات العلنية الكثيرة الدائرة حول النهج الصحيح لتحقيق الوحدة العربية . وكان مما دعا إليه زعماء وشخصيات عامة مختلفة أن تجتهد الدول العربية المتجاورة فى تنسيق سياساتها فى جميع المجالات باعتبار ذلك خطوة أولى صوب الوحدة الأوسع . ولو ترجمت هذه الأفكار إلى سياسات عملية ، لكان فى الوسع تصور قيام وحدة مشيدة من أربعة صروح منفصلة تتحدد معالمها الجغرافية بدول الهلال الخصيب باعتبارها أحد هذه الصروح ، ومن دول شبه الجزيرة العربية ، وهى الصرح الثانى ، ومن دول وادى النيل ودول المغرب التى يتألف منها الصرحان الآخران .

غير أن الجامعة اضطلعت بدور إيجابى باق فى السعى لتحقيق استقلال الدول العربية الأخرى وكذلك الدول غير العربية فى العالم الثالث . ولكنها كانت بعيدة عن تحقيق الوحدة السياسية ، إذ كان تحمسها لهذه القضية ضئيلا . ثم إن اخفاقها المتكرر فى معالجة قضية فلسطين ولا سيما بعد نكبة عام ١٩٤٨ حط من قدر الجامعة . وقد طرحت نظريات شتى لتحليل أسباب ضياع فلسطين واستمرار مأساة الشعب الفلسطينى ولشرح هذه الأسباب ، وهى جميعا تشير إلى اتجاه واحد . فلكى تصبح الجامعة جهازا قادرا على النهوض بعمل خلاق لجماعة الدول العربية ، فلا سبيل إلى ذلك إلا باجراء بعض الاصلاح الجذرى الذى من شأنه إعادة تحديد مقاصدها وإعادة توزيع مهامها .

ومن فترة قريبة اقترح أخى الملك حسين إجراء تعديل يسير - وإن يكن جوهريا - فى ميثاق الجامعة الأصلى يصبح بموجبه أى قرار ملزما بأغلبية الأصوات ، عوضا عن الاجماع المشترط فى الوضع الحالى .

وليس من المبالغة فى شىء القول بأن هزيمة العرب فى فلسطين فى عام ١٩٤٨ قد خلفت أثرا لا يمحى فى العملية السياسية العربية وحدت من تطورها . فقد استحوذت عليها الجوانب والأصداء المتشابكة المختلفة لقضية فلسطين بدرجة كبيرة صرفتها عن الاهتمام بتطوير نفسها وتحسين حالها فى اتجاهات أخرى .

وقد كان التحرر من الوهم والاغتراب السياسى شعورا عاما شمل العرب جميعا بعد إخفاقهم فى حل قضية فلسطين طبقا لشروطهم الخاصة . وكان ذلك صدمة للسياسة العربية أثرت فيها تأثيرا أساسيا . وفى غضون عشر سنوات استخدمت وسائل عنيفة فى الاطاحة بجميع النظم الحاكمة فى الشرق العربى تقريبا . وكانت النتيجة العملية لاصطباغ القومية العربية بالصبغة الراديكالية هى تعاقب الانقلابات العسكرية . ففى عام ١٩٤٩ أصبحت سورية أول بلد يمر بتجربة استيلاء العسكريين على مقدرات البلاد . ثم أطيح بالنظام الجديد فى غضون بضعة أسابيع ، وذلك فى الأساس بسبب عدم البت فى أمر ما إذا كان على سورية أن تتحد مع الأردن أو مع العراق أو أن تبقى مستقلة ومتحالفة مع مصر والمملكة العربية السعودية . وجاء فى أثر الانقلاب الثانى انقلاب آخر تسبب فى مزيد من الزعزعة لاستقرار المنطقة بأسرها . وفى عام ١٩٥١ اغتيل رياض الصلح رئيس وزراء لبنان فى أثناء زيارته للأردن ، وهو رجل كان الملك عبد الله يوليه تقديرا ساميا . وبعد ذلك بأيام ، فجعت الأسرة الهاشمية فى الملك عبد الله ملك الأردن الذى اغتيل بدوره فى القدس ، وهو الرجل الذى نجح فى حماية القسم الأكبر من فلسطين العربية لأهله العرب . وفى عام ١٩٥٢ أكرهت جماعة الضباط الأحرار بقيادة البكباشى جمال عبد الناصر الملك فاروق ملك مصر على التنازل عن العرش لابنه الطفل كخطوة أولى فى سبيل إلغاء الملكية الذى تم فى عام ١٩٥٣ . أما العراق والسودان فقد كان عليهما أن

ينتظرا إلى عام ١٩٥٨ عندما أطاحت الثورة بالأسرة الهاشمية المالكة فى بغداد وبالحكومة الحديثة عهد بالاستقلال فى الخرطوم . وفى كلتا الدولتين ، كان نمو نظام الحكم الدستورى هو الضحية الكبرى ، ذلك النظام الذى سعت الأسرة الهاشمية إلى إدخاله فى الشرق العربى .

وفى أواسط عقد الخمسينات وصلت عملية إضفاء طابع راديكالى على السياسة العربية إلى حد أن شرع ايديولوجيو الوحدة العربية يتحدثون عن التوسل بالعمل الثورى لمناهضة جميع الشرور الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى ارتبطت ، بحق أو بباطل ، بالنفوذ الغربى فى المجتمع العربى . ولاقى النهج الذى ينحو إلى التدرج فى تطوير المؤسسات الحاكمة وتحسينها ، رفضا باتا . وكانت الثورة فى هذا المقام تعنى إجراء تعديل أساسى فى القيم الاجتماعية العربية التقليدية . والنتيجة الطبيعية لهذا التغيير فى الموقف والنظرة السياسيين إنما تتمثل فى إحداث تحول فى مفهوم الوحدة العربية . وحقن برنامج عمل القومية العربية بفكرة الاشتراكية الثورية باعتبارها عنصرا سياسيا فيه . وبدأ التفكير الاشتراكى والسياسات الاشتراكية تلقى ظلالا كثيفة على العداء القومى للغرب . وظلت الصرخة التى يجتمع الناس من حولها هى معاداة الاستعمار ولكنها ازدادت اقترانا بتأكيد الأفكار السياسية الراديكالية التى تبناها أساسا النظام الجديد فى مصر والجماعات القومية مثل حزب البعث السورى .

وقد سلفت الاشارة إلى أن العروبة من حيث كونها معتقدا تعتبر مصدرا هاما من مصادر القوة الاجتماعية ، وهى قوة يهون تبديدها إذا ما استخدم الزعماء المختلفون اسمها فى أغراض متباينة ومتعارضة . ثم إن العرب ، فيما عدا الحركة الأصلية التى تزعمها أعضاء الأسرة الهاشمية ، قد صادفوا صعوبة شديدة فى تكوين وجهة نظر مشتركة بشأن زعامة العرب السياسية . ومع تغير الاتجاه الأيديولوجى للحركة القومية بحيث أصبح انعكاسا لصورة المصالح المتضاربة للأنظمة العربية المتباينة ، بدأت تظهر فى صفوف العرب تصدعات هائلة .

كان لتبنى نظام عبد الناصر فى مصر لقضية القومية العربية أثر فى

السياسة كاف لجعل قيام الجمهورية العربية المتحدة فى شباط (فبراير) عام ١٩٥٨ أمرا ممكنا بتوحيد مصر وسورية . وبفضل اتحاد البلدين استطاع عبد الناصر أن يقوم بدور مهيمن ، وإن لم يكن دورا بناء على الدوام ، فى المنطقة . وزاد من تعقيد الصدع الذى حدث فى صفوف العرب وضاعف من حدته أن النظام الملكى الهاشمى فى العراق أطيح به فى تموز (يوليو) عام ١٩٥٨ . وبقيام نظام ثورى على أساس من القومية يسيطر عليه العسكريون فى بغداد انتعشت المنافسة التقليدية بين بغداد والقاهرة للظفر بزعامة الشرق العربى .

وأثار السباق بين نظامين عسكريين مسرفين فى النضالية ومعاديين للغرب ضبابا حول التمييز الذى كان قائما بين عدد من الدول العربية كمصر وسورية والعراق باعتبارها « ولاية ثورية » تقابلها « دول رجعية » مثل المملكة العربية السعودية والأردن واليمن . وقد مورس هذا التمييز فى البلدان الخاضعة لحكم الضباط العسكريين ، ممن كانوا يتوسلون به للاشارة إلى النظم التى لا يرضون عنها ، وهى نظم الملوك بالوراثة وساسة حكم القلة الأولبغاركية ، والأثرياء من ملاك الأراضى ، ورجال المال والأعمال ، الذين افترض عنهم أن إبقاء العالم العربى مقسما كان من وجهة نظرهم أفضل سبيل لحماية مصالحهم . وكان اعتمادهم المزعوم على الغرب مجرد جانب واحد من جوانب نظرتهم الرجعية . وقد برهن النزاع بين مصر والعراق ، وكلتاهما دولة ثورية ، ولا سيما نزاعهما حول الموضوع المتعلق باستقلال دولة الكويت ، على أن الأسس الأيديولوجية لتقسيم العرب إلى دول « رجعية » ودول « ثورية » هى أسس لا شأن لها ، إذ كان هذا التقسيم يخلى مكانه فى الحين بعد الحين للضرورات السياسية ولمصالح الحكام العسكريين وللاعتبارات التى تناسبهم . وتدل دراسة هذا التمييز عن كثب على أنه لا يعدو أن يكون صراعا على الظفر بزعامة العرب تحت قناع أيديولوجى .

كان من مؤدى قيام الوحدة المصرية ـ السورية فى عام ١٩٥٨ أن اكتسبت الأفكار الراديكالية للقومية وللاشتراكية الثورية أهمية خاصة على النطاق العربى . ويعزى اكتسابها هذه الأهمية إلى شخصية

المهندسين الرئيسيين للوحدة . فقد مهر عبد الناصر رئيس مصر وحزب البعث السورى الحركة الجديدة بطغراء معتقداتهما الأيديولوجية الخاصة . وكان كلاهما متأثرا بصدمة فلسطين تأثرا مباشرا ، ومنها خلصا إلى الاعتقاد بضرورة إزالة آخر أثر من آثار السيطرة الأوروبية من العالم العربى . وقد اتخذ كلاهما سياسة خارجية تستند إلى نظرية الحياد الايجابى فى معترك سياسات القوى بين الشرق والغرب ، ودعا كلاهما إلى الوحدة العربية الشاملة ، وأعربا عن الحاجة إلى إعادة البناء الاجتماعى والسياسى والاقتصادى بتوجيه مركزى من دولة عربية موحدة وبمشاركة فعالة منها . وآمن الشريكان بأن فى الوسع تحقيق هذه الأهداف بالعمل السياسى الثورى .

كانت الوحدة امارة على انتهاء عصر وابتداء آخر ، وكانت تتطلع إلى تطبيق نظام سياسى جديد ـ أى عملية سياسية مستعارة من نموذج شرق أوروبا بعد تطويعه . أما أساس النظام الجديد فهو التنظيم النقابى ، ووسيلته إلى التعبئة الاجتماعية والسياسية هى نظام الحزب الواحد ، وهدفه الحكم الشمولى أو الكليانى ، ونتيجته قيام دولة أحادية الكيان . وقد اتضح للجميع بصورة جلية بعد ثلاثين عاما أنه إذا كان تطويع العرب للنظام السياسى الغربى وللعملية الدستورية الليبرالية قد أخفق ، فإن النموذج الجديد قد أصبح أداة للقمع وإخماد الأنفاس . ومع التضاؤل المضطرد فى القدر اليسير المتاح من الحرية الفردية ، ومع انهيار الاقتصاد القومى ، وتزايد المنازعات والتراشق بالاتهامات بين العرب ، أصبح الحال لا يطاق . وقد بلغ هذا الاتجاه الجذرى فى السياسة العربية ذروته ولقى حتفه فى حرب حزيران (يونيو) عام ١٩٦٧ واحتلال اسرائيل لمساحة من الأراضى فاقت كل توقعات أشد العرب تطيرا وتشاؤما .

أما الفترة الواقعة بين عامى ١٩٥٨ و ١٩٦٧ فكانت فترة اتصل فيها التنازع بين العرب وتبديد ثرواتهم ، وانشغل العرب بجدل عقيم حول ما يتعين عليهم أن يصنعوه بعدوّهم عوضا عن ان يشغلوا أنفسهم بما يستطيعون صنعه لأنفسهم . ولئن كان هناك إحساس شائع بأن

العرب انتصروا فى حرب السويس عام ١٩٥٦ ، فقد افتقر هذا الاعتقاد إلى أساس صحيح ، ربما باستثناء هيمنة مصر عبد الناصر على غرمائها العرب . وحتى هذا انتهى أمره عندما انفصمت عرى الجمهورية العربية المتحدة فى عام ١٩٦١ بانفصال سورية عنها عقب انقلاب . وآثرت مصر لفترة قصيرة أن تنسحب من السياسة العربية ، وتراجع عبد الناصر فى عام ١٩٦١ وراء متاريس من إعادة البناء الاشتراكى فى الداخل .

أما النموذج الذى قدمه إلى الدول العربية الأخرى ، فقد كان رفضه عاما ، سواء من رفاقه الثوريين أو من الرجعيين والمعادين ، وهو ما استنكرته مصر استنكارا عنيفا . وتمخضت الانقلابات الناجحة فى بغداد ودمشق فى عام ١٩٦٣ بقيادة أعضاء حزب البعث والمتعاطفين معه عن إجراء محادثات لم تفض لنتيجة حول إعادة إقامة وحدة ثلاثية . وفى ظل هذه الأوضاع نامت المحاولات الخاصة باستحداث عملية سياسية لحكم المجتمع العربى نوما عميقا ، وأخر الاقدام عليها التهديد المستمر بقيام حرب جديدة بين العرب والاسرائيليين بشأن فلسطين . وبحلول عام ١٩٦٣ واجه الشرق العربى من جديد ما أصبح يعتبر ظاهرة مألوفة ، ألا وهى انهيار كل صورة من صور الوحدة أو التضامن أو التفاهم المشترك بين العرب .

ومن جديد أصبح العالم العربى فى حالة بلبلة تامة ، إذ اختفى القاسم المشترك الذى كان يقرب بين ما يسمى بالدول الثورية أو الدول الرجعية . فكانت سورية فى عراك مع مصر والعراق ، وكانت المملكة العربية السعودية فى تناحر مع مصر بسبب اليمن ، وكانت الجزائر تحارب المغرب ، وكان المغرب ساخطا لاعتراف تونس بموريتانيا . وفى خضم هذه البلبلة وسوء الفهم حدث تحول جديد ينذر بسوء العاقبة فى الأحداث التى تجرى فى فلسطين جعل العرب ـ لفترة موجزة ـ يثوبون إلى رشدهم وينتبهون إلى الخطر الحقيقى المحدق بأمن الدول واستقرار سياستها . أما العوامل التى جدت فى هذا المقام فتتمثل فى مشروعات إسرائيل لتحويل روافد نهر الأردن ، وقيام حركة المقاومة الفلسطينية . ومع تزايد المصادمات تواترا وشراسة على كل من الجبهتين الأردنية

والسورية ، استبد بالعرب قلق من احتمال نشوب حرب أخرى ـ وهى حرب لم يسعوا إليها وكانوا يعرفون أنهم فى وضعهم الممزق لا يستطيعون الانتصار فيها .

كان قيام حركة المقاومة الفلسطينية نتيجة مباشرة لعملية إضفاء الصبغة الراديكالية ـ التى استمرت دون ونى ـ على العملية السياسية العربية . يضاف إلى ذلك أنه قد كانت للفدائيين مصلحة ثابتة فى اشتداد الراديكالية العنيفة التى تضمن لهم البقاء . فبعد انقضاء حوالى خمسة عشر عاما من تشتت العرب الفلسطينيين الذين صارت غالبيتهم بعد إنشاء دولة إسرائيل فى ديار آبائهم وأجدادهم لاجئين مشردين ، استقر رأى الكثيرين منهم على أن الدول العربية قد أساءت خدمة قضيتهم الوطنية عندما كانت تتصرف باسمهم وتدافع عنهم . فاجتمع شمل عدد من جماعات الشباب الفلسطينيين ، وأغلبهم طلاب فى الجامعات العربية وكذلك الأجنبية أو من خريجيها ، وتبنوا نقطة انطلاق جديدة فى النضال لاسترداد فلسطين . وفى عقد من الزمان سمع الشىء الكثير عن « الحروب الشعبية » و « حروب التحرير الوطنى » ، سعت هذه الجماعات إلى أخذ زمام المبادرة فى النضال الوطنى فى أيديها . فقد رغبوا فى أن يقروا حقهم فى الكلام بالنيابة عن شعبهم ، وأن يقرروا مصيرهم . وأكدوا هويتهم الوطنية والقومية كفلسطينيين وكعرب أيضا ، ولكن وعيهم يختلف عن الوعى العروبى التقليدى ويستقل عنه ، إذ هو وعى يقوم على انتمائهم إلى أرض معينة هى فلسطين يقترن اسمهم بها . وكانت نتيجة هذا التأكيد دعوتهم للفلسطينيين لكى يحملوا السلاح وينازلوا العدو ، ألا وهو دولة اسرائيل .

كان طبيعيا أن ينتهى الأمر بالعرب الفلسطينيين الذين مزقهم النفى والقهر زمنا طويلا إلى مثل هذا القرار . غير أنهم كادوا يكونون غافلين عن الملابسات الخطيرة التى ستجرها أعمالهم . والأمر الذى لم يدخلوه فى حسبانهم هو أنه لم يكن يسعهم أن يتصرفوا تصرف أفراد أحرار ومستقلين . فهم فى الجوهر فلسطينيون ، ولكن وضعهم فى جميع

الدول العربية باستثناء الأردن (حيث منحوا حقوق المواطنة الكاملة) كان وضع لاجئين ، ومهما يكن تعاطف مضيفيهم مع قضية عرب فلسطين ، فلم يكن فى وسعهم تعريض مصالحهم الوطنية للمخاطر أو التخلى عن التزاماتهم الدولية .

وقد اتضح لجميع الدول العربية أن الاستراتيجية الجديدة التى تبناها الجيل الجديد من عرب فلسطين هى بمقام دعوة إلى خوض حرب مع اسرائيل ، وهى حرب لم تكن الدول العربية مستعدة لشنها بسبب افتقارها إلى الاستعدادات العسكرية وانعدام وجود استراتيجية عربية مشتركة . وإزاء هذا الاحتمال الخطير ، وإزاء الانتقام الاسرائيلى من النشاط المتزايد للفدائيين ، دعت مصر ، بعد أن أنهت العزلة التى فرضتها على نفسها بتدخلها فى اليمن فى عام ١٩٦٢ ، إلى عقد مؤتمر قمة عربى لرؤساء الدول فى أواخر عام ١٩٦٣ للتداول فى هذا الوضع الخطير . وقد أصبحت مؤتمرات القمة مظهرا دائما من مظاهر السياسة العربية ، وهى فى الواقع بديل عن الدورات العادية للجامعة العربية .

وقد تميزت مؤتمرات القمة الأولى بغموض الغرض منها وافتقارها إلى التهيئة اللازمة ، سواء بحثت قضية حقوق مياه نهر الأردن أو موضوع الفدائيين . والنتيجة الملموسة الوحيدة لها هى إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية فى عام ١٩٦٤ . وبسبب سياسات منظمة التحرير الفلسطينية وعلاقاتها بالدول العربية ، انصرف الاهتمام عن العملية السياسية العربية ، وتحول اتجاه الطاقات الجوهرية وجهة أخرى ، وهى التى كانت كفيلة بالاسهام فى تطوير هذه العملية . وكان من نتيجة قرار مؤتمر قمة الرباط فى عام ١٩٧٤ بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى أن عمد الأردن مثلا إلى وقف حياته البرلمانية . وبعد عدة سنوات حل فيها المجلس الاستشارى الوطنى محل البرلمان الأردنى ، قرر الأردن الآن إعادة الحكم البرلمانى الدستورى لكى يكون لجميع مواطنيه كلمة فى عملية اتخاذ القرارات .

بيد أن مؤتمرات القمة ، التى عقد منها إثنا عشر مؤتمرا فى السنوات العشرين الأخيرة ـ لم تسفر عن تحسين فى الوضع المنكوب للفلسطينيين ولا احتوت حركتهم الوطنية ولا أشبعت أمانيهم السياسية ، ولا حالت (وهو الأكثر دلالة) دون قيام حروب مع إسرائيل . ومع نشوب حربين أخريين فى عامى ١٩٦٧ و ١٩٧٣ ، ومع الحرب المتطاولة والأوسع تدميرا فى الخليج بين بلدين إسلاميين ، ومع الدمار الوحشى المفجع فى لبنان ، أصبح الشرق العربى يواجه مخاطر أوخم عاقبة ، ومستقبلا أكثر مدعاة للتطير والريبة ، وباتت المنطقة مهددة بحرب من الخارج ، وبتجزئة فى الداخل . وأصبحت الحرب وعدم الاستقرار والنزعة الراديكالية مظاهر وسمات استهلكت طاقات الشعب العربى ، فلم يجد متسعا من الوقت لتطوير العملية السياسية .

إن سياسة الوسطية ، التى تدين بانتهاج طريق وسط مدروس ، والتى تمثل الرد الأردنى على سياسات التطرف ، باتت اليوم تواجه أخطارا جادة تهدد لا بتقويض العملية السياسية بالنسبة لجميع دول المنطقة وحسب ، بل تعرض للخطر أيضا بقاءها نفسه . وقد أحدثت الحركات السياسية التحررية الوحدوية والشعبية والدينية المتعصبة التى ظهرت فى جميع أنحاء الشرق الأوسط تأثيرا قاطعا فى المجتمع العربى وفى السياسات العربية . وقد أدى إنكار الحقوق المشروعة ، مضافا إليه غياب المؤسسات العامة القادرة على حماية التكوين المتعدد للمجتمع الغربى والمحافظة على تنوعه العرقى والدينى ، إلى السماح للتطرف الجامح بالهيمنة على إدارة الشؤون العامة . وقد اكتسب التنوع الاجتماعى أهمية دائمة الاضطراد فى الصراع على السلطة والهيمنة فيما بين المنظمات الشعبية المختلفة الأصول والمتباينة الغايات . كما أن سياسة التعصب أضافت إلى الصراع الاجتماعى وإلى استقطاب الجماعات بعدا جديدا . أما ما فطر عليه المجتمع من تصورات ـ وهى تميل بصورة مضطردة إلى كونها تصورات خاصة به دون غيره ـ فقد استوعبت أيديولوجية هذه الجماعات المتطرفة . ومن شأن استمرار هذا الاتجاه أن يؤدى لا إلى تقويض جديد فى العملية السياسية التمثيلية

السليمة والصحيحة وحسب ، بل يسهم أيضا فى تجزئة جميع دول المنطقة ، كما حدث فى بضع السنين الأخيرة فى لبنان ، وهو أنجح الدول المتعددة العناصر .

الفصل الثالث

الاقتصاد السياسى

لا يكتمل تقييم المشكلات الحالية فى الشرق العربى دون بحث عواملها الاقتصادية ، التى تعتبر فى العادة من أهم عوامل التقييم الذى تجريه بقية دول العالم ولئن كانت الأبعاد التاريخية والسياسية هى التى تقرر الشكل الحالى للأرض والشعب ، فإن البعد الاقتصادى ، وهو عامل جديد ، هو الذى يتمم الصورة . ولئن غدت الاعتبارات الاقتصادية الطويلة المدى جزءا من العلاقات الدولية لأوروبا من زمن بعيد ، فإن الأثر الذى خلفته فى المسرح العربى أدى إلى انطلاق قوى من عقالها ، ما زال كنهها يفتقر إلى الادراك التام .

والغاية التى نتوخاها إنما تنصرف إلى توضيح معالم الاتجاه العام الذى تتخذه الأحداث والاتجاهات الاقتصادية ، مع تبيان كيفية اتصالها باحتياجات الشعب العربى ومطالبه الأساسية ، ومحاولة دراسة العوامل التى تؤثر فى قيام نظام اقتصادى جديد فى المنطقة . ولقد جرى التغيير بسرعة مذهلة ، ولا سيما فى الميدان الاقتصادى ، فأورث كثيرين من المثقفين العرب المعاصرين اعتقادا بأن الضغط الاقتصادى وحده لم يؤد إلى إحداث تحول فى مجتمعاتهم وحسب ، بل مكنهم كذلك من التعجيل بخلق مواطن عربى عصرى جديد ، وهو شخص متعلم ، متجه للعمل ، متحرك ، وفطن ، بل عالمى النظرة . وهذا العربى موجود فعلا ، ولكن جدته لا يصح أن تعمينا عن أن النوع الآخر من العربى موجود بدوره ،

وهو شخص تقليدى فى نظرته ، محافظ دينيا ، يقاوم التغيير وينفر من الرخاء الحالى باعتباره مظهرا من مظاهر الانحلال العصرى .

وعلى الشرق العربى اليوم أن يعمل على تدبر أمر الصراع القائم بين هذين الشكلين النمطيين بشروط يقبلها الجانبان . وإن عز تدبر هذا الأمر فإن أسس المجتمع العربى نفسها تكون مهددة بفعل الخلل الاجتماعى والسياسى المصاحب للتغيير الاجتماعى ، إذ سرعان ما قد يصبح العنف والثورة هما الوسيلة الوحيدة للتطور . وقد شهد العرب كثيرا من الاضطرابات التى جاءت كلها على حساب تطوير ثقافة عربية أصيلة جديدة باعتبارها الوريث الشرعى لأمجاد الماضى التى أسهم بها العرب فى الحضارة العالمية .

وينصب الاهتمام الأساسى فى هذا الفصل على أداء الأردن من الناحية الاقتصادية وسأحاول التعريف بنمط التنمية ، وكذلك بنمط الادارة الاقتصادية وهى التى قد تؤثر مستقبلا فى المنطقة بأسرها . وسأتناول الحقائق الاقتصادية الحالية فى ضوء طبيعة واتجاه الأنماط الحديثة للتنمية . وهكذا يتأتى تحديد النهج البديلة لادارة الشئون الاقتصادية .

وما أكثر الدراسات والمطبوعات الاقتصادية ، ما كان منها دراسات منهجية أو نشرات رسمية . وقد عرفت البلدان المختلفة فى المنطقة خططا شتى للتنمية وضعها وقيمها وحللها خبراء مختلفون ومنظمات إقليمية ودولية . وهناك قائمة طويلة بالمطبوعات الرسمية وشبه الرسمية التى تشيد بمزايا خطة اقتصادية معينة دون سواها من الخطط . والذى أبتغى القيام به هو الترحال على الطريق الذى تمتزج فيه السياسة والاقتصاد ، وفيه يتبادلان الأخذ والعطاء ويتفاعلان ، ومما لا سبيل إلى إنكاره أن هذا الحيز من البحث حيز رمادى ، فلا هو أبيض ولا هو أسود ، ولكن هذا المزيج أمر مميز للتطور الاقتصادى العربى مثلما هو مميز للتطور الاقتصادى فى العالم الثالث عموما . ومن شأن هذا أن يعين على دراسة طبيعة العلاقة بين الميدانين وتوضيح هذه العلاقة فيما يتعلق بخطط التنمية ، كما يعين على تقييم الدور الذى

تضطلع به اعتبارات سياسية أو أيديولوجية معينة فى تشكيل السياسة الاقتصادية .

ومن الحيوى التوصل إلى فهم أفضل للتأثير المتبادل بين السياسة والاقتصاد فى وضع خطط التنمية . وإذا أريد للشرق العربى أن يحيا ، فهناك حاجة إلى إعادة توجيه من حيث التخطيط الاقتصادى . فقد درجت الدول العربية طويلا على تخطيط سياستها وفقا لصيغة أيديولوجية أجنبية لا جرى اختبارها ولا هى تتصل باحتياجات العرب ومتطلباتهم اليوم اتصالا مباشرا ، وهى صيغة لا وجود لها إلا فى فراغ . وحتى يستطاع إجراء تقدير سليم للبعد الاقتصادى ولأمانى الشعوب بالنسبة للمستقبل ، فليس من خطل الرأى إعادة صياغة السياسات المعاصرة بصورة جذرية .

النظائر التاريخية :

هناك خصائص طبيعية أساسية معينة أثرت بصورة مستمرة فى الحياة الاقتصادية للشرق العربى منذ أزمنة سحيقة . وقصة الفترات المبكرة التى شهدت تقدما ورخاء اقتصاديين فى ظل الحضارات العظيمة التى قامت فى حوضى النهرين الكبيرين (وادى النيل إلى الغرب ودجلة والفرات إلى الشرق) ومن حولهما الشرق العربى بأراضيه القاحلة أو شبه القاحلة فى الأغلب ، هى قصة معروفة جيدا . وفى المنطقة أماكن أخرى عرفت فترات كثيرة من الرخاء على مدى تاريخها الطويل . أما المظهران المشتركان فى جميع دورات النمو فهما تسخير مصادر المياه ، واستغلال الموقع الجغرافى للمنطقة باعتبارها بوابة التجارة الدولية بين أوروبا وشرقى البحر المتوسط من ناحية والشرق الأقصى وأفريقية من ناحية أخرى . وكان حفظ الأمن من خلال حكومات مركزية قوية عاملا مشتركا فى جميع دورات التقدم المذكورة ، إذ أن وجود سلطة مركزية قوية هو اعتبار جوهرى لتوفير الحماية والصيانة لنظم الرى الواسعة والمعرضة للأطماع ، ولاستغلال المعادن ، ولحماية قوافل النقل على طرق التجارة القديمة .

ويتجلى أثر الجغرافيا فى الاقتصاد السياسى للمنطقة واضحا وضوحا خاصا فى المنطقة التى يقع فيها الأردن الحديث ، ومعروف أن الأردن يقع بين الهلال الخصيب والصحراء القاحلة ، وهى منطقة يتصل فيها إلى هذا اليوم الصراع المتطاول عبر العصور بين « الصحراء وما هو مزروع » .

وقد أمكن تسخير مصادر المياه فى الشرق العربى من خلال شبكات واسعة ومعقدة للمحافظة على المياه وكذلك للرى . واستأثرت هذه المشروعات بمهارة فائقة ، وأمكن دفع حدود الصحراء إلى الوراء بصورة مستمرة . وفى أيام النبطيين شهدت المنطقة التى يقوم الأردن فيها اليوم تقدما فى المحافظة على كل مصدر من مصادر المياه لاستخدامها فى الزراعة ، وفى استغلال الثروة المعدنية فى المنطقة . وفى واحدة على الأقل من فترات النمو القديمة ، اتسعت عمليات التنمية القائمة على الثروة المعدنية فى وادى عربة جنوبى البحر الميت ، إلى درجة تحول معها مركز النشاط من الشمال إلى الجنوب حيث كان النحاس يصهر ويصدر عن طريق العقبة إلى الشرق مقابل التوابل والذهب .

ويبين التاريخ الطويل للشرق العربى عددا كبيرا من دورات الانحلال والنمو . وقد شهدت الدورة الأخيرة انهيارا بطيئا بين القرنين الثانى عشر والثامن عشر ، تلتها فترة انبعاث تدريجى من القرن التاسع عشر فصاعدا عندما اتسعت حدود الزراعة والاستيطان اتساعا كبيرا داخل منطقة الهلال الخصيب . وأهم عاملين فى دورة الانبعاث التى حدثت فى القرن التاسع عشر وإلى الحرب العالمية الأولى هما الأخذ بنظام الحكومة المركزية لأول مرة منذ قرون ، وزيادة الطلب على المنتجات الزراعية .

وكان من نتيجة احتلال مصر للشام فى العقد الثالث من القرن التاسع عشر وقيام حكومة عثمانية مركزية أقوى فعالية فى الجزء الأخير من القرن ، أن توافر قدر أكبر من الاستقرار والنمو الاقتصادى . فالمناطق الكثيرة التى بقيت مهملة طوال قرون أعيد التوطن فيها وزراعتها

بعدما استقر الأمن فى ربوعها . ثم إن زيادة الطلب على المنتجات الزراعية ولدته اتجاهات من داخل المنطقة ومن خارجها .

ففى داخل المنطقة ، أدى انخفاض معدل الوفيات الذى حدث بسبب تحسن الأحوال الصحية إلى نمو فى عدد السكان ، وهذا زاد من الضغط على المعروض من الموارد الغذائية المتاحة . وقد تضاعف العدد المقدر لسكان سورية الكبرى (سورية ولبنان والأردن وفلسطين) ثلاث مرات من مستوى يقرب من ١,٣ مليون نسمة فى العقد الأخير من القرن التاسع عشر إلى مستوى يقرب من ٣,٥ مليون نسمة بحلول عام ١٩١٠ . وثمة حافز جديد نشط التوسع الزراعى وجاء من خارج المنطقة ، ألا وهو ما حدث فى أوروبا من ازدياد فى الطلب على المنتجات الزراعية ابتداء من أواسط القرن التاسع عشر فصاعدا .

وإن الأخذ بنظام الحكومات العصرية المركزية داخل التخوم السياسية التى تم رسمها فى المنطقة بعد التسوية التى جاءت فى أعقاب الحرب العالمية الأولى ، فضلا عما كان له من أثر مباشر فى الزراعة والسكان ، أعطى التوسع الاقتصادى دفعة جديدة فى نواح أخرى . ومن ذلك مثلا القيام بعمليات مساحة تفصيلية فى عدد من البلدان ، ومنها العراق وسورية والأردن ، فى الفترة الواقعة بين الحربين ، وهى العمليات التى استند إليها فى إعادة تنظيم ملكية الأراضى التى كانت إلى ذلك الوقت . إما مشاعة وإما محددة بناء على حقوق تقليدية غير واضحة . كما أن ما حدث فى أثناء الحرب العالمية الثانية من زيادة فى النفقات العسكرية داخل المنطقة وفرض لقيود على الواردات أعطى النمو الاقتصادى دفعة أخرى .

وأرض الأردن ، الذى فيه مفترق طرق الأمم ، أرض حافلة بالمتباينات الطبيعية ، وأبرع مثال على ذلك هو وادى الأردن نفسه . فالوادى إذ يجرى بكل قامته جنوبا ، يشبه « حية خضراء » تنساب بين جبال ناصلة فى الشرق وفسيفساء باهتة فى الأرض الغربية . وتتميز كثافة الزراعة فى الوادى تميزا حادا بطول مجراه ولونه الأخضر الحى ،

مع ومضة من المياه المتكسرة هنا أو رقعة خفيفة من اللون البنى تعترض الخضرة هناك .

وقد ظفر الأردن من الناحية التاريخية بالقدر الأكبر من أهميته لأنه جزء من منطقة أرحب ، ويمكن وصفه بأنه كان بمثابة المفصلة التى ربطت بين المناطق الشديدة التباين التى تقع إلى الشمال والجنوب ، وإلى الشرق والغرب . ثم إن التطورات السياسية التى بدأت بحلول القرن العشرين وضعت الأردن فى قلب الأحداث من جديد ، وأبرزت بصورة فائقة إمكانيات دوره الاقليمى باعتباره « الطريق الوسط » فى الشرق العربى بأكثر من معنى من المعانى .

السياسة والاقتصاد السياسى :

طريق جديد إلى أمجاد الماضى .

تتراءى عملية سير الأحداث السياسية الحديثة فى الشرق العربى التى درست فى الفصل السابق بصورة واضحة فى الحياة الاقتصادية للمنطقة . وتشاهد أمارات هذه العملية السياسية بجلاء لا فى الأمانى والتوقعات الاقتصادية التى يعرب عنها الأفراد والجماعات وحسب ، بل تتراءى كذلك فى مجال السياسة الاقتصادية القومية . وطبيعى أن الثروة والتقدم الاقتصادى ورفاهية الفرد هى جزء جوهرى من أمجاد الماضى التى يحاول العرب اليوم استعادتها وبعثها . وفى رأى البعض أن عملية سير الأحداث السياسية بأسرها فى الشرق العربى فى العصر الحديث تنعكس بوضوح فى سير الأحداث الاقتصادية والحياة الاقتصادية للمنطقة . وأن أصداء هذه العملية السياسية ، إن لم تكن هزاتها التى تجرى من القرن التاسع عشر وإلى يومنا هذا ، هى أصداء وهزات يمكن بكل وضوح سماعها والاحساس بها فى مجموع السياسات والاتجاهات والتغييرات الاقتصادية بكل آمادها ، والتى شهدتها منطقتنا طوال هذه السنوات . وفى الفترة التى تلت الحرب العالمية الثانية ، وبصورة خاصة منذ ازدهار النفط فى عام ١٩٧٣ ، تسارعت خطوات الأحداث ، وعرفت السياسة والاقتصاد فى أوائل الثمانينات تفاعلا بل تشابكا شديد

التعقيد ، فعجل ذلك بقيام موقف مفعم بالوعود : ولكن ليس فى الواضح إذا كانت وعودا « بكارثة أو وعودا » بالتقدم والاستقرار فى العقود الأخيرة من القرن العشرين . أما هل يحدث هذا أو ذاك ، فأمره بعيد عن التكهن أو بالأحرى التنبؤ . وسأجتهد عوضا عن ذلك فى تحديد بعض فرص النجاح أو الفشل فى لعبة « السلالم والثعابين » الاقتصادية التى ينشغل بها العرب . والرأى المتزن هو الرأى الذى لا يقلل من أهمية المنجزات الاقتصادية أو يدينها ، ولا يحاذر القضايا السياسية والقضايا الاجتماعية الاقتصادية التى يتعين التصدى لها ومعالجتها معالجة ناجعة . وهناك دروس كثيرة يتعين تعلمها من الاتجاهات والأحداث الأخيرة .

ومع مجىء القرن العشرين ، تسارعت العملية السياسية التى كانت قد بدأت فى السنوات المئة السابقة عليه ، فتعاظم الشروق إلى أمجاد العرب والاسلام فى الماضى ، ورافقت ذلك دعوة مضطردة إلى إعادة بناء هذه الأمجاد . أما طرق التفكير والأسس المنطقية الكامنة وراء المذاهب السياسية التى ظهرت على هذا النحو ، فقد تراءت بصورة جلية فى حكمة تقليدية سريعة التطور فى المجال الاقتصادى . وأما قضايا التحرر من الحكم الأجنبى واستقلال العرب ، فكان لها جميعا مكان فى الصورة الجديدة الذهبية للمستقبل . ومع مضى القرن العشرين يغذ فى سيره ، تزايد الاعتقاد بأن الاستقلال سيفضى حالا إلى رخاء ، نتيجة لاستغلال الموارد الاقتصادية وتنميتها لمصلحة السكان المحليين بدلا من الامبرياليين الأجانب ، وبأن الحكمة السياسية التقليدية إذ تنقل إلى المجال الاقتصادى فى هينة ويسر ، تكفل للوحدة العربية أن يجىء فى أثرها بسرعة وتلقائية اقتصاد عربى صناعى عصرى متطور يزاحم اقتصاد أى دولة غربية صناعية عصرية .

اتجاهات فى السياسة الاقتصادية :

هناك بعد اقتصادى واضح كل الوضوح لمسيرة الأحداث السياسية ابتداء من الأخذ بنظام الحكم الليبرالى وإلى الاخفاق فى هذا

النظام ، وما تلا ذلك من صبغ السياسة بالصبغة الراديكالية . وبعبارة بسيطة ، فإن من الطبيعى جدا أن يتم سحب المناهج السياسية ـ التى أخذ بها لتحقيق الأمانى السياسية أو التى تبنيت لتحقيق أهداف سياسية ـ على المجال الاقتصادى . وفى حين أن النزعة الاقتصادية للعمل السياسى فى الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين كانت تستند إلى الاقتصاد الحر ، فإن صبغ السياسة بالصبغة الراديكالية فى أواخر عقد الخمسينات وأوائل عقد الستينات كان أمرا طبيعيا يسير جنبا إلى جنب مع الأخذ بسياسات اقتصادية راديكالية ، كالاجراءات الاقتصادية « الاشتراكية » التى طبقت فى مصر أيام عبد الناصر . وفى أثناء الوحدة مع سورية ، استحدثت إجراءات مماثلة فى سورية كالتأميم والاصلاح الزراعى ، فى حين أن سورية كانت تتطور حتى ذلك الوقت باعتبارها مجتمع اقتصاد فردى ومجتمعا تجاريا تقليديا .

ولما انفضت الجمهورية العربية المتحدة بانسحاب سورية منها فى ١٩٦١ ، ألغيت هذه الاجراءات الاشتراكية على وجه السرعة ، وإن كانت فرضت من جديد عندما تولى الاشتراكيون البعثيون السلطة بعد ذلك . وقد تكرر هذا النمط فى عدد من الحالات . والذى حدث فى خاتمة المطاف هو أن الأخذ بالصبغة الراديكالية فى السياسة فرض تحولا فى السياسة الاقتصادية . وعمد كثير من الدول العربية إلى تبنى النهج الاشتراكى ليكون مجرد وسيلة لتعزيز برامجها السياسية الاصلاحية والتعجيل بها . وكان بعض البلدان وزعماؤها أشد راديكالية من سواهم . وعلى وجه عام ، فإن إقامة مجتمع أبعث على العدل وأقل فسادا بمجرد تحقيق التحرر الوطنى يحتاج إلى إجراء تغيير تراه العين فى العلاقات الاقتصادية . أما الهدف ، فيتمثل فى تحقيق اقتصاد مستكف بذاته متحرر من الاستغلال والسيطرة الأجنبيين .

والذى يتم تأكيده دائما هو أن السياسات والممارسات الاشتراكية إنما تتطابق مع اتخاذ تدابير من شأنها تحقيق التحرر والاستقلال الاقتصاديين . . ولهذا لا يوجد تعريف سهل للنظرية المعروفة باسم الاشتراكية العربية ينفصل عن هذه الأهداف . وليس فى المجتمع أو فى

الفكر العربى قواعد مستقلة متغلغلة الجذور لمثل هذه العقيدة . ولا سبيل إلى تعريفها إلا من حيث ما تتخذه الحكومة من تدابير تكفل بها توزيع الثروة القومية توزيعا أدعى إلى العدل . فمن الصعوبة إذن تمييز الاشتراكية العربية عن سواها إلا باعتبارها أداة فى السياسة الوطنية . وانعدام أى إطار نظرى موحد يستمد منه التفكير الاشتراكى والممارسات الاشتراكية هو دليل واضح على أن كل بلد من البلدان المختلفة يقر لنفسه النهج الذى يتخذه لبلوغ الأهداف الاشتراكية .

الاسلام والاقتصاد الاشتراكى :

إن التنمية الاقتصادية السريعة مقترنة بتحركات السكان الواسعة النطاق من المناطق الريفية إلى الحواضر والمدن ، مع ما يصاحب ذلك من مشكلات التحضر ، أورثت السلطات الدينية المهتمة بالسلامة الأخلاقية للمجتمع شعورا بالقلق العميق . ولم يلبث هذا القلق أن تحول إلى حركة سياسية نشطة تعرف عموما باسم الانبعاث الاسلامى أو الأصولية الاسلامية . والحركة فى حد ذاتها ليست حركة جديدة ، وهى من جوانب شتى حركة قديمة قدم الاسلام نفسه . والجديد المتعب فيها هو أنها اكتسبت طابع النشاط السياسى واستخدمت مصطلحات تقترن عادة بالأشكال المختلفة للنظرية الماركسية .

وكما هو الشأن من الوطنيين الراديكاليين ، فإن الأصوليين المسلمين ، بما لديهم من وعى ، وبما يستبد بهم من قلق لانعدام المساواة الاجتماعية والحرمان من القيم الأخلاقية والتعرض للاستغلال الاقتصادى ، اضطروا إلى الجنوح إلى ضرب من ضروب النظريات الاشتراكية يروجون له ، أشبه بصيغة إسلامية لمذهب الجماعية . أما أشد أنواع هذه الصيغة تطرفا فتوصف فى بعض الأحيان بالماركسية الاسلامية . ومع أن غالبية الأصوليين المسلمين تشمئز من الاشارات الماركسية إلى حتمية التاريخ ، وحتمية الصراع الطبقى ، والمادية الجدلية ، فإن ما تشترك فيه مع الأجنحة المتطرفة للحركة هو شجب الامبريالية والرأسمالية ، وهما الآفتان المتلازمتان اللتان تعزى إليهما

دوافع السيطرة الغربية ووسائلها . وقد أدت مشاعر القلق التى تستبد بهم إلى صياغة برنامج اشتراكى إسلامى من شأن تطبيقه أن يخلص سواد الناس من الفاقة والبأساء .

غير أن الأصوليين ، شأنهم شأن أندادهم الوطنيين الراديكاليين ، لم يستطيعوا تفادى المتناقضات التى تنطوى عليها معتقداتهم الاشتراكية المصوغة على هذا النحو ، وكان هناك خوف من أن تركز عقيدتهم على مبدأ من المساواة الاسلامية ، وهو ما من شأنه أن يؤدى على المدى الطويل إلى سيطرة أكبر من جانب الدولة ودعاتها الاشتراكيين . ومبدأ الملكية الخاصة مثلا واجه الأصوليين بمشكلة خاصة ، ذلك أن جميع فئات الأصوليين المسلمين يستشعرون بأن عليهم التزاما باحترام الملكية الخاصة باعتبارها حقا أساسيا ، غير أنهم يرون فى آثار الملكية الخاصة سببا أصيلا للشرور الاجتماعية ، ومن هنا يتعين تغييرها بإجراء سياسى . ولئن لم ينكروا أهمية هذا الاجراء ، فقد حاولوا التأثير فى تطبيقه ، لأن للملكية الخاصة وظيفة اجتماعية تقترن بمنفعة عامة ، وهى نوع من الضمان الاجتماعى يهيئه الغنى للفقير . وقد جرت العادة على أن تكون أعمال الخير والبر نشاطا طوعيا ، أما إذا انعدم هذا النشاط ، فلابد للدولة من أن تتدخل لسد الثغرة . وهذا مستمد من الفكرة القائلة بأن المسلمين ، وهم جميعا أعضاء فى الجماعة ، من حقهم أن يشاركوا فى جميع الخيرات التى توفرها الجماعة . ومع ذلك ، فلا مبرر ـ فى الصراع بين المادية والدين ـ للتوسل بالدين باعتباره أداة لمفاهيم جديدة موغلة الجذور فى المادية ، وهنا تتراءى معتقدات جديدة الدين منها براء .

والغالبية من الأصوليين ترفض فكرة صراع الطبقات وثورة الطبقة العاملة (البروليتاريا) ، وتؤثر عليها التآلف الاجتماعى والتعاون بين العناصر المتباينة التى يتألف منها المجتمع . أما الملكية العامة لوسائل الانتاج والتأميم ، فيسمح بها على اعتبار أن الاحتياجات العليا والحيوية للجماعة تتقدم على احتياجات الأفراد . أما المبرر النهائى

للملكية العامة فهو أن الأرض وما عليها ملك لله عز وجل ، وهو تعالى مالك لجميع المصادر فى الأرض . وإذ يتمتع الانسان بهذه الخيرات ، فإنما يتمتع بها باعتبارها أمانة ، وهو يستخدمها وينميها بالكد الشريف لفائدته ولفائدة الجماعة عموما .

وقد تمخض التفاعل بين المسلمين وأنصار العقائد والمناهج الماركسية عن غموض شبيه بالغموض الذى لابس الصلات المبكرة بين الاسلام والغرب . والمسلون جميعا من عصريين وأصوليين لا يرون إمكانا لأى مصالحة أو أى توفيق بين الاسلام والمادية الشيوعية الملحدة . وهم ثابتون على اعتقادهم بأن دينهم ينبغى أن ينظر إليه على أنه مختلف ومستقل عن أى أيديولوجية مستمدة من مصادر تاريخية وفلسفية غربية .

إزاء هذه القيود ، يتضح بجلاء أن المزج بين العقائد الاسلامية والأيديولوجية الماركسية أمر ليس ممكنا . وإذا كان الاسلام يشترك مع بعض الأيديولوجيات الأوروبية فى أهداف عامة ، فهذا ليس مبررا لاقتران هذا بتلك ، بل لا يصح للمرء أن يعتقد بأن هذه الأهداف المشتركة تستند إلى نفس المبادىء . ومع ذلك ، ففى الاسلام اليوم اتجاهات برهنت على أنها ثورية كثورية العقائد الماركسية التى يحتقرها أتباع هذه الاتجاهات ويدينونها . وهم قد استبدلوا بالحتمية الماركسية إصلاحا إسلاميا للعالم يؤذن بالعصر الألفى السعيد . والقصد من ذلك جعل الاسلام الأساس الوحيد للأيديولوجية ، وجعل سنة الله معادلة لقوانين التطور . وهم يقولون بأن عملية التطور التى يسمح بها الله ستؤدى إلى حسم الصراع بين الخير والشر ، وأنها ستنتهى بإقامة مجتمع فاضل تكون النصرة فيه للكادحين فى الأرض . وتشير هذه الاتجاهات إلى حاجة عارمة إلى استحداث مفهوم شامل وواضح للقياس على تفكير الآخرين فى العالم الاسلامى وخبرتهم .

والواقع أن هذه الاتجاهات الثورية تبدو جميعا مدفوعة بعامل الحاجة الاقتصادية ليس إلا . وهى فى أحكامها المقيدة المتصلة بالمنافع

المادية تطرح جانبا عنصرا أساسيا ومظهرا جوهريا فى الحضارة الاسلامية ، ألا وهو التسامح . فالايمان الصادق بالاسلام يتطلب الاستسلام الكامل لمشيئة الله والاعتراف بربوبيته وجلاله اعترافا لا رجعة فيه . والالتزام بالاسلام يتطلب تحرر الروح ونقاءها حتى يستطاع الوصول إلى سكينة النفس والشعور بالرضا والسمو ، وهو مالا يتأتى تحقيقه باتباع المادية وحروب الطبقات أيا كانت أسماؤها ومسمياتها .

الاقتصاد السياسى للشرعية :

تحدثنا قبلا عن التوقعات العظيمة التى أطلقتها العملية السياسية فى العقود التالية للحرب العالمية الأولى ، وكيف أن شيئا منها لم يتحقق ، وكيف خلفت وراءها شعورا بالاخفاق والاحباط . ومن المفارقات العجيبة أن مراوغة أمجاد الماضى ، وما ترتب على ذلك من الفشل فى إحراز أى تقدم تراه العين فى الميدان السياسى ، قد جعلا إحراز التقدم الاقتصادى أصعب منالا . ومع ذلك ، ففى الوقت نفسه تبنى الساسة والمنظرون قضية التقدم الاقتصادى واعتنقوها بحماسة . وأدى الفشل فى إحراز تقدم فى الميدان السياسى إلى اللجوء إلى التنمية الاقتصادية باعتبارها دواء ذا أثر مزدوج فى علاج جميع الأمراض ، فهى « تحل محل » العمل السياسى (أو بالأحرى الفشل السياسى) و « تكملة » . فإن تعذر من ناحية ، إحياء أمجاد الماضى أو إعادة صياغتها بالمعنى السياسى ، فربما أمكن للأمجاد الاقتصادية أن تكون بديلا يعوض عنها . ومن ناحية أخرى ، فإن الفشل السياسى ، لكونه يثير تساؤلا حول شرعية الحكام والأنظمة ، قد أوجد ميلا متزايدا إلى التوسل بالتنمية الاقتصادية لاسباغ الشرعية على السلطة السياسية . وبهذه الكيفية تستطيع السلطة أو النظام السياسى المهدد بالفشل أن ينهض بعملية سريعة للتنمية الاقتصادية تتمخض عن إنجازات تراها العين (فى الصناعة والموانىء والمشروعات والأشغال الكبيرة) دون مراعاة ـ أو بقليل من المراعاة ـ لقدرة النظام الاجتماعى السياسى على استيعاب هذه الانجازات أو إدامتها بنجاح .

مجىء النفـط :

تبلورت هذه الأنماط والاتجاهات فى السياسة الاقتصادية واستجمعت قواها وزخمها بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة ، وزاد من تشابكها تورط العملية السياسية فى الصراع الدائر فى فلسطين . وقد أدى التطاحن الناشىء على هذه الصورة إلى أول صراع عربى إسرائيلى فى عام ١٩٤٨ ، وعجل هذا بحدوث مزيد من الجيشان فى عقد الخمسينات . وبحلول ذلك الوقت ، كانت اقتصاديات الدول المختلفة فى المنطقة قد حققت ارتفاعا فى مستويات التنمية والتوسع ـ مع تفاوت هذه المستويات ـ وذلك نتيجة لعملية الانعاش الاقتصادى العام التى سلف الحديث عنها . ففى مصر وسورية ولبنان وفلسطين ازدهرت صناعات حديثة للمنسوجات وإنتاج المواد الغذائية ومواد البناء ، وبدىء فى مشروعات لتنمية المياه فى كل من مصر والعراق (وهما منطقتا الحضارتين القديمتين العظيمتين اللتين نشأتا فى أحواض الأنهار) . ليس فى نيتى هنا أن أحلل أو أقيس التطورات والاتحاهات الاقتصادية التى عرفتها هذه الفترة ، وقصاراى أن أقول أنه بحلول منتصف القرن ، ساعد كل من المناخ النفسى والتقدم الذى تحقق فى النصف الأول من القرن على تهيئة الظروف وإعداد المنطقة لفترة من فترات التعمير والنمو الاقتصاديين الجديدين . على أن العقود التالية ، اعتبارا من عقد الخمسينات وإلى يومنا هذا ، شهدت إلى جانب ما يمكن تسميته بزيادة « تسييس » السياسات الاقتصادية ، توسعا غير متوقع ولا سابق له فى الموارد المالية المتاحة داخل المنطقة بسبب ازدهار النفط وارتفاع أسعاره . وبمجىء هذا الازدهار النفطى إلى الشرق العربى أضيفت قوة دافعة جديدة إلى العوامل الموجودة فعلا ، مما نشط حركة المجتمع العربى بصورة أسرع ، ليمضى قدما على الطريق الذى بدأه فى مستهل القرن .

النفط و« خطة التنمية الفائقة » :

كانت إيرادات النفط فى المنطقة قد بدأت بالصعود فى عقدى الخمسينات والستينات ، ولكنها قفزت إلى مستويات ليس لها مثيل من

قبل فى أعقاب الحرب العربية الاسرائيلية لعام ١٩٧٣ . وقد طرح هذا تحديا مزدوجا : ففى المقام الأول ، وفرت إيرادات النفط موارد مالية قريبة المنال للحكومات شجعتها على وضع خطط طموحة للتنمية . وفى المقام الثانى ، تسبب ذلك أيضا فى وضع السلطات أمام تحد آخر هو أن تعمل لمصلحة « الشعب » عملا أكبر ، وبذلك تعيد إقامة « الماضى المجيد » بصورة أسرع ، إن لم يكن فى التو واللحظة ، إذ لم يعد هناك عجز فى الأرصدة والأموال . وازداد عدد كبير من الدول قربا من وضع توافرت لديها فيه موارد لا حدود لها من رؤوس الأموال التى تسخر فى أغراض التنمية دون أن تتوافر لديها (ولو فى بعض الحالات على الأقل) موارد العمالة التى تنتفع من هذه الوفرة . وقبل ازدهار النفط فى عام ١٩٧٣ بعقدين تقريبا ، وجه نورى السعيد فى العراق نسبة محددة من إيرادات النفط إلى موازنة مجلس الأعمار رأسا لاستخدامها فى التنمية الاقتصادية . وهذا الذى بدأ باعتباره أسلوبا منطقيا طبيعيا سليما لاستخدام ثروة النفط فى التعجيل بالتنمية ، لم يلبث أن اتسع مداه مع نمو إيرادات النفط ، بغض النظر عن قدرة الاقتصاديات المختلفة على الاستيعاب أو عن أثر هذه الاستثمارات فى النسيج الاجتماعى والبشرى . ولعل اجتناب هذا الأسلوب كان عسيرا ـ أو حتى مستحيلا ـ إذ أن الاغراءات والضغوط التى واجهت صانعى القرار والمخططين كانت أصعب من أن تقاوم .

وفى أواخر عقد السبعينات بلغت هذه العملية ذروتها وتمثلت فى ظاهرة « خطة التنمية الفائقة » وهو مفهوم أخذت به إيران إلى أوفى حد . وأصبح اسم هذه اللعبة « تشبع الاقتصاد تشبعا فائقا » مع « فرط الاستثمار » ، بغض النظر عن أثر ذلك فى المجتمع أو الفرد . وزاد استغراق الحكومات فى الاقتصاد إلى حد أصبح فيه من العسير ـ إن لم يكن من المستحيل ـ الفصل بين إيرادات النفط وموازنة الحكومة ، والدخل القومى (أو بين الحكومة والاقتصاد فى واقع الأمر) . ولم يقتصر هذا الحال على الدول الموجهة توجيها اشتراكيا وحسب ، بل كان أيضا حال الدول المسماه بالمحافظة الآخذة بنظام الاقتصاد الفردى

أو الحر . وسرعان ما ظهر ضرب جديد من التخطيط المركزى « الرأسمالى » .

ومن المناسب هنا الاشارة إلى أن الانهيار السياسى حدث فى إيران برغم خطط التنمية الفائقة وبرامج الاستثمار الواسعة فى عهد الشاه . وليس من مأربى أن أجرى تقييما لمعرفة إلى أى مدى عجلت ـ أو أخرت ـ هذه السياسات من انهيار حكم الشاه فى إيران ، ولكن الانهيار وقع برغم السياسات الاقتصادية التى تبناها الشاه . وبعبارة أخرى ، فإن الاستقرار والتقدم يحتاجان ـ فى أقل القليل ـ إلى عناصر أخرى خلاف خطط التنمية الفائقة ، على الرغم من أنها تبشر بالوصول من طريق مختصر إلى الوفرة المادية ، والجنة التى هى على الأرض ، وكل هذا فى جيل أو جيلين . ومحاولات توزيع الثروة ونشر الرخاء ليست بديلا من التصدى للحقائق السياسية المتعلقة بالمساهمة فى السلطة والمشاركة فيها . ومؤكد أن النهج الرأسمالى إلى تخطيط الاقتصاد النفطى ، أى « المركزية الجديدة » التى تعنى محاولة الحد من الاقتصاد الحر تحقيقا للمصلحة العامة ، له من فرص النجاح ما للتخطيط المركزى « الاشتراكى » . وسنرى أن النهج المعتدل للمركزية أو سياسة الطريق الوسط فى ما يتعلق بالاقتصاد هوبديل لعله أدعى إلى النجاح وإلى أن تكتب له الحياة .

وكما رأينا قبلا ، فإن حالة الاحباط والافتقار إلى تحقيق تقدم مرئى فى المجال السياسى قد شجعا على الأخذ بالتنمية الاقتصادية باعتبارها أداة من أدوات السياسة . ويمكن القول بكل وضوح بأن خطة التنمية الفائقة التى ظهرت فى عقد السبعينات هى فى شكلها المسرف الدفعة الأولى إلى استبدال السياسات والمناهج السياسية بسياسات اقتصادية باعتبار ذلك سبيلا إلى استعادة أمجاد الماضى ، واستخدام التنمية الاقتصادية فى تدعيم أى نظام من الأنظمة . وغنى عن البيان أن ظهور خطة التنمية الفائقة ، بما تنطوى عليه من إعداد قوائم شراء للآلات والمصانع ببلايين الدولارات ، قد لقيت تقبلا وتشجيعا شديدين

من جمهور رجال الصناعة فى الغرب الذين أضجرتهم حالة الكساد التضخمى .

المجتمع والفرد :

كان لهذا التغيير المفاجىء الواسع فى الأوضاع الاقتصادية أثر بعيد المدى فى المجتمع والفرد ، إذ أثر ازدهار النفط فى كل من الجماعة والفرد ، لا من خلال تأثيره فى موازنات الحكومات وحسب ، بل كذلك من خلال الاتجاهات الجديدة التى عمل على تنشيطها فى القطاع الخاص . وازدادت العقلية التى يمكن تسميتها « بحمى الذهب » سيطرة على سياسات المستثمرين ورجال الأعمال وأنشطتهم التجارية . وأصبح الاستثمار فى المضاربات أمرا شائعا بصورة متزايدة فى القطاع الخاص . وفى حالات معينة استثمرت أموال فى الصناعات والمشروعات دون إجراء تقييم سليم لها أو توفير إدارة ناجعة تتولاها . فحدث توسع كمى دون تغيير كيفى ، بل عانت بعض الصناعات الخاصة ـ كصناعة الانشاءات ـ من انخفاض فى مستوى الكفاءة بتأثير عامل السرعة فى توسعها .

لم تقتصر هذه الآثار الجانبية التى اقترنت بازدهار النفط على بلدان النفط نفسها ، إذ انتقلت الأعراض بدرجات متفاوتة عبر التخوم الوطنية لجميع الدول فى الشرق العربى ، ما كان منها منتجا للنفط أو غير منتج ، وذلك من خلال التحويلات الرسمية من حكومة إلى أخرى ، على هيئة قروض أو مساعدات اقتصادية أخرى ، وعن طريق هجرة اليد العاملة ، وما ترتب على ذلك من تحويلات نقدية من جانب العمال . وإلى هذا يعزى جانب من التضخم الذى حدث والازدهار الذى عرفته العقارات فى الاقتصاديات المسماه بالاقتصاديات الاشتراكية ، حيث ارتفعت الأسعار وأثمان الممتلكات ارتفاعا هائلا نافس مثيلاتها فى أشد اقتصاديات القطاع الخاص خصوصية ، بل جاوز هذه الأسعار .

وإذا كانت التنمية الاقتصادية قد لجأ إليها باعتبارها بديلا ومتمما للعمل السياسى (أو للافتقار إليه) فى الشرق العربى ، فإن

عواقب ذلك كانت هستيرية فى وطأتها . فالتضخم ، والتحضر السريع الذى لا ضابط له ، والتوترات الاجتماعية الناشئة عن التغيير الاقتصادى السريع ، والفوارق الآخذة فى الاتساع فى مستويات الدخل ، وجميع الآثار المشتتة الأخرى لبرامج الاستثمار المتعاظمة الضخامة ، هذه جميعا لم تؤد أبداً إلى التخفيف فى التوترات والاحباطات السياسية فى مجتمعات الشرق العربى المختلفة ، وإنما أدت فى الواقع إلى تضخيم هذه التوترات ، وزيادة الاستقطاب والتباعد بين المجتمع والحكومة من ناحية ، وفى داخل المجتمع نفسه بين الذين يملكون والذين لا يملكون من ناحية أخرى .

وخلاصة الأمر هنا أن جميع الأنماط والاتجاهات السابق ذكرها إن هى فى الواقع إلا صورة للعملية السياسية منطبعة فى مرآة من التعبيرات الاقتصادية . فالاحباط الذى عاناه أجيال العرب المتعاقبة غدا وكأنه جزء من عمليات التفكير عندهم ، وأدى بالتالى إلى بذل محاولات لاعادة التعمير دون إرساء الأسس السليمة . وهذا المنظور من شأنه أن يوضح ويشرح طبيعة الظواهر التى يبدو فهمها بغير ذلك مستحيلا ، مثل ظاهرة خطة التنمية الفائقة ، وفرط الاستثمارات ، وأنماط سلوك دنيا الأعمال ، والازدهار والانهيار اللذين ألما بسوق العقارات والأوراق المالية ، وأفظعها يتمثل فى مأساة سوق المناخ فى الكويت إذ روى أن الخسائر فيها بلغت ٢٥ بليون دولار فى عام ١٩٨٢ .

وقد يكون مفيدا فى هذا المقام أن نضيف أن التخطيط المركزى اقترن من الناحية التاريخية بقيام الاقتصاديات الاشتـراكية الراديكالية . وبالاضافة إلى ما يسمى بالبلدان الاشتراكية فى الشرق العربى ، فقد رأينا نوعا جديدا من التخطيط المركزى يظهر فى اقتصاديات النفط ، التى تأخذ بالحرية الاقتصادية الفردية . وقد بلغ مجال التخطيط المركزى الرأسمالى ومداه حدودا قصوى بات معها من الصعوبة المتزايدة التفرقة بين الحكومات والاقتصاد . وعلاوة على الدور الذى تقوم الحكومة به فى التخطيط المركزى ، وهو الموجود عادة فى الأنظمة السياسية الراديكالية أو الجماعية ، فقد اضطلعت الحكومة

بدور فاعل الخير ، والقائم بالدعم والمنقذ (فى الملاذ الأخير) للقطاع الخاص عندما يتورط فى مشكلات نتيجة للمحاولات المتهورة للمضاربة فى الاستثمارات ولسوء استخدام المؤسسات الاقتصادية العصرية التى نقلت نقلا من الخارج . كأسواق المال والبنوك التجارية .

وكما أن بعض المؤسسات التى نقلت من الخارج نقلا فى المجال السياسى ـ كالبرلمانات مثلا ـ لم تعمل وفقا لما كان متوقعا منها أصلا ، فكذلك الحال فى المجال الاقتصادى ، حيث انتهى نقل المؤسسات والأفكار إلى نتائج مماثلة . ومن ذلك مثلا أن سوق الأوراق المالية ، فى حين كان الغرض الحقيقى منها هو تعبئة رؤوس الأموال لأغراض الاستثمارات الصناعية ، فقد أضحت السوق تستخدم بصورة متزايدة فى استثمارات المضاربة بفوائض الأموال دون خلق مشروعات إنتاجية لتحقيق التوازن معها . ولست أسوق الحجج ضد الأخذ بالمؤسسات أو التقنيات العصرية ، ولكن الواضح أن هناك ضرورة لتمكين هذه المؤسسات والتقنيات فى التطور على نحو يتفق مع الحقائق الاجتماعية والثقافية فى الدول المختلفة . ويرتهن النجاح بقدرتنا على بناء مؤسسات اقتصادية وسياسية ، ووضع سياسات ونظم على نحو يراعى هيكل وأصول المجتمع الذى يسعى المخططون وصانعو القرار إلى تطويره . ولكى يتأتى لأى برنامج عمل أن ينجح ، فلابد له من الاستناد إلى دراية وفهم سليمين لحقائق الماضى والحاضر فى مجتمعاتنا ولطبيعة الاتجاهات التى أخذت تتفاعل فيه فى الآونة الأخيرة .

الانجاز الأردنى ـ الاتجاهات الاقتصادية منذ عام ١٩٤٨ :

كما رأينا من الناحية التاريخية ، فإن الأهمية التى علقت على الأردن بفضل موقعه الجغرافى ودوره الاستراتيجى كجسر بين المجتمعات هى أكبر من أهميته التى اكتسبها بفضل أى هبة من المصادر أو الثروة الطبيعية داخل حدوده . فليس مما يبعث على الدهشة إذن أن تكون لخطط التنمية المتعاقبة لدينا فى الأردن منذ أوائل عقد الخمسينات خصيصتان ظاهرتان هما : تنمية مصادر مياهنا لاستخدامها فى الزراعة ، وبناء وسائل النقل الأساسية وغيرها من المرافق التى تهيىء

أسباب الترابط للمنطقة بأسرها عن طريق الأردن . ولئن كان من السهل العثور على أمثلة تاريخية نظيرة فى هذا المقام ، فهناك سمتان لانجازاتنا فى الأزمنة القريبة ليس لهما مثيل من قبل ، ألا وهما النجاح الذى استطعنا به أن نحمل على كاهلنا عبء التدفق المفاجىء للسكان ، وتنمية منطقتنا بأسرها من حيث توفير الأيدى العاملة المدربة والماهرة .

وقد سجلت قصة تطورنا وتقدمنا الاجتماعى والاقتصادى الباهر منذ أحداث فلسطين المفجعة فى عام ١٩٤٨ فى وثائق الدراسات الاحصائية والاقتصادية ، ومنها خططنا المتعاقبة للتنمية الاقتصادية . وفى أثناء هذه الفترة ، حقق الأردن معدلا من أعلى معدلات النمو الاقتصادى بين الدول النامية . وطوال هذه الفترة ، من أواسط الخمسينات إلى وقتنا الحاضر ، زاد الناتج المحلى الاجمالى بمعدل سنوى متوسطه حوالى ٨ فى المائة بالقيمة الحقيقية ، باستثناء فترة انقطاع موجزة فى أعقاب حرب الشرق الأوسط عام ١٩٦٧ عندما سقطت الضفة الغربية تحت نير الاحتلال الاسرائيلى .

وفى غضون تلك السنوات ، فقد مئات الآلاف من الفلسطينيين ديارهم وأسباب رزقهم مرتين فى خلال جيل واحد ، مرة فى عام ١٩٤٨ ومرة أخرى فى عام ١٩٦٧ . وقد وقع العبء الكامل للاقتلاع الديموغرافى الناتج عن هذه الكارثة الانسانية والسياسية على كاهل الأردن . ولكن برغم عبء اللاجئين الباهظ الذى كان علينا أن نحمله ، وبرغم المعدل السريع فى الزيادة الطبيعية للسكان ، وهو الذى زاد مؤخرا على ٣ فى المائة فى السنة ، فإن الزيادة الأسرع فى معدل نمو الناتج القومى الاجمالى أدت إلى زيادة فى المعدل الحقيقى لدخل الفرد بواقع نحو ٥ فى المائة فى السنة عبر العقود الثلاثة الأخيرة . وبحلول عام ١٩٨٢ ، وصل معدل دخل الفرد فى الضفة الشرقية إلى مستوى ٢٠٠٠ دولار ، وهو يضعنا فى مستوى متوسط بين البلدان النامية . ومع أن المجال ما زال كبيرا أمام ما يتعين عمله ، فقد ساعد هذا الوضع على تهيئة حياة أفضل للأردنيين ، إذ وفرنا الحاجات البشرية الأساسية للسواد الأعظم من سكاننا الذين تأثروا بمآسى عامى ١٩٤٨ و ١٩٦٧ .

وطوال عقدى الخمسينات والستينات ، أمكن تحقيق المعدل السريع لنمونا الاقتصادى فى إطار من الاستقرار النقدى اللافت للانظار ، وكان معدل التضخم نحو ٢٪ فى المتوسط سنويا . غير أنه بحلول عقد السبعينات قفز معدل التضخم إلى ٥٪ فى بادىء الأمر (بين عامى ١٩٦٧ و ١٩٧٢) ثم إلى حوالى ١٢٪ سنويا (بين عامى ١٩٧٣ و ١٩٨١) . وقد استطعنا مؤخرا خفض نسبة تضخمنا إلى أرقام مفردة (٧٪ فى عام ١٩٨٢) ، وما زلنا نجتهد فى خفض الضغوط التضخمية . والمؤكد أن التوسع الكبير فى برامج استثماراتنا فى عقد السبعينات (عندما بلغ معدل تكوين رأس المال مستوى هو حوالى ٥٠٪ من الناتج المحلى الاجمالى) مضافا إليه أثر الاتجاهات التضخمية العالمية ، قد اكرهنا على معاناة ما يقرب من عشر سنوات من التضخم ذى الرقم الثنائى ، وهى ظاهرة لم يسبق للأردن أن عرفها ، وقد خلفت أثرها الضار على نسيجنا الاجتماعى . وسنواصل إعطاء أولوية أولى إلى التدابير المضادة للتضخم ، وهى التدابير التى رأينا أنها تؤدى إلى علاج هذا الأمر فى الاتجاه المنشود .

وقد حققنا نتائج جوهرية وعملية ظاهرة للعيان . فمن الواضح أنه أنجز فى هذه الفترة تحول هيكلى سريع وراسخ سواء فى تنمية مصادر مياهنا وزراعتنا فى وادى الأردن وفى المرتفعات أو فى استغلال ما لدينا من ثروة معدنية على الهضبة الشرقية (الفوسفات) وفى حفرة الانهدام (البوتاس من البحر الميت) . (إن تطوير الثروة المعدنية فى الأردن الجنوبى ليعيد إلى الذاكرة فترات النمو القديمة فى الجزء الجنوبى من حفرة الانهدام ، وقد سلفت الاشارة إليها) . صحيح أننا بسبب أعبائنا الثقيلة ، سواء كانت سكانية أم دفاعية ، مضطرون إلى الاعتماد اعتمادا جوهريا على المصادر الخارجية ، ولكن الواقع أن معدل تكوين رأس المال المحلى الاجمالى من أواسط عقد السبعينات إلى أوائل عقد الثمانينات كان فى حدود ٤٠ ـ ٥٠٪ من ناتجنا المحلى الاجمالى ، مقابل ١٥ و ٢٠٪ فى عقدى الخمسينات والستينات ، وهذه الحقيقة توضح أننا قد أحسنا استخدام اى دعم خارجى أتيح لنا . والواقع أيضا أن معدل تكوين رأس المال المذكور هو من أعلى المعدلات التى حققها أى بلد من البلدان

النامية ، وهذا يدل على مدى ما لاقتصادنا من قدرة استيعابية . وفى خلال فترة تمتد ثلاثة عقود ، وفقنا إلى « توظيف » جزء كبير ومتزايد من المصادر الاجمالية المتاحة لنا على نحو أدى إلى إقامة قاعدة راسخة للبنية الأساسية الاجتماعية ـ الاقتصادية فى فترة قصيرة نسبيا . ولم تؤد سرعة إدماج هذه المصادر فى هيكلنا الاقتصادى إلى سد الثغرة فى البنية الأساسية وفى الانتاج الناشئة عن الصراعات العربية الاسرائيلية المتتالية وحسب ، بل أدت بالاضافة إلى ذلك إلى إيجاد قاعدة للتقدم فى المستقبل لكل من الأردن والمنطقة .

إن النمو السريع فى الاستثمار والعمالة والانتاج فى القطاعات الانتاجية (الزراعة والتعدين والصناعات التحويلية وتوليد الطاقة وصناعة الانشاءات والنقل) قد حاذاه نمو سريع فى الناتج المحلى الاجمالى الناشىء عن قطاع الخدمات (وقوامه تجارة المفرق والمصارف والخدمات بما فيها التعليم) . ولا ريب فى أنه قد كانت لقطاع الخدمات فى اقتصادنا حصة مرتفعة نسبيا (٥٠ ـ ٦٠٪) فى اقتصادنا فى السنوات الثلاثين الأخيرة ، سواء من حيث العمالة أو من حيث الانتاج . وكان هذا العامل سببا فى قلق رجال التخطيط عندنا (وهناك طائفة من الأسباب المتعلقة بذلك كاعتمادنا الشديد على المصادر الخارجية وعبء اللاجئين الثقيل) ، إذ أنهم يحبذون إقامة اقتصاد أدعى إلى التوازن من حيث هيكله ، كما أنهم يؤكدون ضرورة تنمية القطاعات الأولية الثانوية الخاصة بإنتاج السلع .

أما صادراتنا من السلع ، لا من قطاعينا الزراعى والتعدينى وحسب ، بل كذلك من صناعتنا التحويلية مؤخرا ، فقد أخذت ترتفع بمعدل سريع ، وبلغت (هى وإعادة الصادرات) مستوى أربى على ثلاثة أرباع بليون دولار بحلول عام ١٩٨٢ مقابل أقل من ٥ ملايين دولار فى أوائل الخمسينات ، وحوالى ٣٠ مليون دولار فقط فى أواسط عقد الستينات . ولكن ميزاننا التجارى برغم هذا النمو السريع ظل فى حالة عجز مزمن بسبب ضخامة قيمة الواردات التى فرضها علينا عبء نمو السكان وعبء الدفاع . وارتفعت وارداتنا من السلع من نحو ٣٠ مليون دولار فى أوائل عقد الخمسينات إلى حوالى ١٠٨ ملايين دولار بحلول

أواسط عقد الستينات ، وتجاوزت ثلاثة بلايين دولار بحلول عام ١٩٨٢ . وقد ترتب على ذلك أن الثغرة فى تجارتنا أربى مستواها بحلول عام ١٩٨٢ على ٢,٥ بليون دولار . وفضلا عن المساعدة الرسمية التى يتلقاها الأردن من الدول العربية المنتجة للنفط لتعزيز دورنا الاقليمى المعتدل البناء ، فقد ساعدت حصيلتنا الصافية من الايرادات غير المنظورة (بما فى ذلك تحويلات العمال الأردنيين فى الخارج) على موازنة عجزنا التجارى بصورة متزايدة . وعلى النقيض من كثير من البلدان غير المنتجة للنفط ، لم نلجأ إلى الاقتراض الخارجى إلا فى حدود ضيقة ، وذلك أساسا لتمويل استثماراتنا الانتاجية . وقد بلغ إجمالى ديننا العام الخارجى مؤخرا ما مقداره ١,٧ بليون دولار مقابل احتياطياتنا من الذهب والنقد الاجنبى البالغة حوالى بليونى دولار .

ومما يجدر ذكره فى هذا المقام أن النمو السريع لوارداتنا قد صاحبه تحول أساسى فى هيكلها . ففى حين أن حوالى ثلثى قيمة وارداتنا كانت تتألف طوال عقدى الخمسينات والستينات من سلع استهلاكية ، فقد انعكست النسبة فى أواخر عقد السبعينات وأوائل عقد الثمانيات ، إذ انخفضت نسبة السلع الاستهلاكية إلى حوالى الثلث ، أما الثلثان الباقيان من وارداتنا فقد كان قوامهما مواد خام وسلعا رأسمالية . وبناء على ذلك شكلت المواد الخام والسلع الرأسمالية ما قيمته حوالى ٢,٢ بليون دولار من قيمة وارداتنا عن عام ١٩٨٢ البالغة ثلاثة بلايين دولار .

وعلى الصعيد الرسمى ، وطوال هذه الفترة ، بذل الأردن قصارى جهده للنهوض بالتعاون الاقتصادى فيما بين الدول العربية . وتتم الجهود الرسمية لتنمية التعاون الاقتصادى داخل إطار الجامعة العربية ، من خلال المجلس الاقتصادى العربى والمنظمات الاقتصادية المتخصصة وكذلك مجلس الوحدة الاقتصادية العربية . وقد أنشأ هذا المجلس فى عام ١٩٦٤ سوقا عربية مشتركة ، والأردن عضو مؤسس فيها . أما القرارات والاتفاقيات التى جرت داخل هذا الاطار الرسمى ، فقد نفذتها الدول المختلفة بدرجات محدودة ومتفاوتة حسب الأوضاع السياسية العامة . وما زال هناك الشىء الكثير الذى يتعين عمله فى هذا الاتجاه .

ومنذ وقت قريب ، أقر مؤتمر القمة العربى الذى عقد فى عمان فى عام ١٩٨٠ وثيقة خاصة باستراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك حتى عام ٢٠٠٠ ، وقد حددت فيها ثلاثة أهداف هى : الوحدة العربية ، والتنمية ، والتكامل . وقد أعلن أن عقد الثمانيات هو « عقد التنمية » وأنشىء صندوق غض للتنمية العربية قوامه ٥ بلايين دولار للمساعدة فى تمويل المشروعات فى البلدان العربية الأقل نموا . على أن تنفيذ هذه الخطط ما زالت تكتنفه المشكلات .

البعد السكانى (الديمغرافى) :

لئن كان ممكنا إجراء مقارنة تاريخية بين قديم الشرق العربى وجديده فى ميدان .تنمية الموارد المائية وطرق التجارة ، فإن الدور السكانى الحديث للأردن فى المنطقة ليس له ضريب ، سواء فى إطار الصراع العربى الاسرائيلى أو فى نطاق ازدهار النفط فى البلدان المجاورة . ومن المفارقات أن استغلال المصادر المائية والمعدنية والتجارية للأردن فى العصر الحديث كان له ضريب يقابله فى الأزمنة القديمة . أما استثماراتنا فى الموارد البشرية فى السنوات الأخيرة ، والدور الذى اضطلعت به هذه الموارد البشرية فى الشرق العربى ، فهو عامل جديد كل الجدة .

فى عام ١٩٤٦ ، قبيل الحرب العربية الاسرائيلية ، كان عدد سكان الضفتين الشرقية والغربية يقل عن مليون نسمة (والرقم الذى أورده البنك الدولى هو ٨٥٥٠٠٠ نسمة للضفتين) . وفى عام ١٩٤٨ ، زاد عدد أولئك السكان المتوطنين بنسبة ٤٢٪ بسبب تدفق نحو ٣٥٠٠٠٠ لاجىء فلسطينى على الضفتين . ويؤخذ من تعداد عام ١٩٦١ إن جملة عدد السكان كان حوالى ١,٧ مليون نسمة موزعين بالتساوى تقريبا بين الضفة الغربية (وسكانها ٨٠٠٠٠٠ نسمة) والضفة الشرقية (وسكانها ٩٠٠٠٠٠ نسمة) . أما اليوم ، وبعد انقضاء حوالى ربع قرن على تعداد عام ١٩٦١ ، فما زال عدد السكان فى الضفة الغربية (بما فيهم السكان العرب فى القدس الشرقية) على ما هو عليه تقريبا ، فى حين تضاعف عدد سكان الضفة الشرقية ثلاث

مرات تقريبا ، فأربى على ٢,٥ مليون نسمة . وهكذا ، فبالاضافة إلى الاقتلاع الديمغرافى الذى حدث فى عام ١٩٤٨ ، أدى الاحتلال الاسرائيلى للضفة الغربية فى عام ١٩٦٧ إلى تفريغ هذه الضفة من السكان فعلا وإلى نشر الركود فيها ، فى حين أن الضفة الشرقية فرض عليها عبء السكان الجدد الذين تدفقوا عليها . وبحلول عام ١٩٨٣ ، كان ٥٦٪ من عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى وكالة الأمم المتحدة لاغاثة اللاجئين الفلسطينيين وتشغيلهم (الأونروا) ـ وهم نحو مليونى لاجىء ـ مسجلين فى الضفتين الشرقية والغربية (وهم على التوالى ٧٥٩٠٠٠ و ٣٤٤٠٠٠) ، فى حين أن العدد الباقى وهو ٨٥٠٠٠٠ لاجىء مسجلون فى لبنان وسورية وقطاع غزة .

ومن الأهمية بمكان الاشارة إلى أن الخلل السكانى الذى حدث منذ عام ١٩٤٨ قد صاحبته هزات اقتصادية لا تقل عنه شدة . فأولا ، كان على الضفتين الشرقية والغربية أن تواجها عام ١٩٤٨ انقطاع تجارتهما وخطوط مواصلاتهما المباشرة مع البحر المتوسط عن طريق السهول الساحلية التى غدت جزءا من إسرائيل . وكان على الأردن ، طوال عقدى الخمسينات والستينات ، أن يستثمر أموالا ضخمة لكى ينشىء بنية أساسية اقتصادية بديلة . ثانيا ، حدثت هزة جديدة بعد انقطاع الروابط العادية بين الضفتين فى عام ١٩٦٧ ، عندما احتلت إسرائيل الضفة الغربية وفرضت على الروابط التجارية وغيرها من الروابط الاقتصادية بين الضفتين قيودا انتقائية وعشوائية .

ولقد كانت معاناة الأردن من الجانب الديمغرافى للصراع العربى الاسرائيلى هى أقصى معاناة بين الدول المختلفة فى الشرق العربى . على أنه قام من بادىء الأمر باتخاذ خطوات عملية قصوى لتحمل عبء هذه المسئوليات فى المنطقة . والذى استثمرناه فى التعليم وتنمية القوى العاملة والخدمات الاجتماعية منذ عام ١٩٤٨ كان ليس مجرد معين على التخفيف من عواقب الكارثة الانسانية الضخمة التى نزلت بساحة عرب فلسطين ، بل أفاد أيضا النمو الاقتصادى الذى حدث فى المنطقة بأسرها ، إذ تم توفير الموارد البشرية من الأيدى العاملة المدربة والماهرة

التى تحتاج إليها بلدان النفط احتياجا ماسا ، وهناك نحو ٤٠٠٠٠٠ مواطن أردنى يعملون اليوم فى هذه البلاد ، بالاضافة إلى عائلاتهم ، والواقع أن الأردنيين الذين هم فى سن العمل فى الضفة الشرقية يماثلون فى عددهم عدد العاملين خارج البلاد فى دول النفط المجاورة . (وقد قدر عدد العاملين فى الضفة الشرقية فى عام ١٩٨١ بحوالى ٤٥٠٠٠٠) . ومع أن تحويلات العاملين فى الخارج (وقدرها حوالى بليون دولار حولت عن طريق الجهاز المصرفى فى عام ١٩٨٢) قد ساهمت فى سد العجز المزمن فى ميزان تجارتنا الخارجية ، فإن التكلفة التى تحملتها البلاد من حيث استنزاف أحسن مواردنا البشرية المدربة كانت تكلفة كبيرة .

وهذا الاستنزاف للقوى العاملة والعقول هو ظاهرة تواجه كثيرا من البلدان النامية فى جميع أنحاء العالم ، وكذلك فى منطقتنا ـ فى لبنان وسورية ومصر . ولئن كانت تحويلات الذين يعملون فى الخارج تساهم مساهمة مقدورة فى حصيلة النقد الأجنبى الخاصة بالبلدان المصدرة للقوى العاملة ، فإن الاقتصاد الوطنى لهذه البلدان يفقد عائدا كبيرا غير مباشر من استثماره فى القوى العاملة ، وإزاء هذا الأمر ، ورغبة فى الابقاء على حركة العمالة باعتبارها نشاطا مفيدا للطرفين ، أى لكل من البلدان المصدرة للعمال والبلدان المضيفة لهم ، فقد اقترحت فى عام ١٩٧٧ إنشاء مؤسسة دولية لتعويض العمالة ، على أن تتوافر هذه المؤسسة المقترحة على تنمية البلدان المصدرة للعمال بما يتناسب مع ما تكلفته نتيجة لخسارة العمالة . وما زال هذا الاقتراح قيد البحث فى الوكالات المعنية التابعة للأمم المتحدة .

وهناك اليوم حوالى ٨٧٧٠٠٠ طالب أردنى يدرسون فى المدارس وفى التعليم العالى ، وهم يمثلون ٣٥٪ من سكاننا البالغ عددهم ٢,٥ مليون نسمة . وحوالى ٨٢٠٠٠ طالب من هذا العدد من الطلاب ملتحقون فى التعليم العالى فى الأردن وفى الخارج أيضا . ويتجلى التزامنا بالتعليم والبحث والتنمية والعلم والتقنية فى قيام ثلاث جامعات فى الأردن ، وفى الجمعية العملية الملكية وهى مركزنا الخاص بالبحوث العلمية وبنقل التقنية المتطورة .

وقد جرى العرف على اعتبار أن دور المرأة دور ثانوى فى حياة بلدان الشرق العربى . لكن تحولنا الاجتماعى ـ الاقتصادى فى الأردن صاحبه توسع فى مشاركة المرأة فى جميع جوانب حياتنا . ومن حيث التعليم ، بلغت جملة عدد الأردنيين فى المدارس (٧٩٦٠٠٠) وهم موزعون توزيعا متقاربا بين الذكور (وعددهم ٤٢٥٠٠٠) والاناث (وعددهم ٣٧١٠٠٠) . ومع أن معدلات المشاركة الاجمالية لدينا (أى نسبة القوة العاملة إلى إجمالى عدد السكان) تعتبر منخفضة (٢٠٪) ، وذلك نتيجة لارتفاع معدل النمو فى سكاننا وبسبب التركيب العمرى للسكان فى بلادنا ، فإن نسبة الاناث فى القوة العاملة اتجهت إلى الارتفاع من ١٠٪ فى أواسط عقد السبعينات إلى ١٨٪ فى الأوان الأخير .

ويؤخذ من تعداد عام ١٩٧٩ أن حوالى ٥١٪ من سكاننا فى الضفة الشرقية هم فى سن الرابعة عشرة أو أقل . والواقع أن التركيب العمرى الفتى لسكاننا ، مضافا إلى انخفاض مستوى مشاركة المرأة فى القوة العاملة ، هما علة انخفاض نسبة القوة العاملة فى جملة عدد سكاننا ، وهو ما يفرض مزيدا من الأعباء على المرافق المتعلقة ببنيتنا الأساسية الاجتماعية . فلئن اقتصر كاسبو القوت على خمس سكاننا لا غير ، فإن هذه النسبة تصل إلى مستوى يزيد على الثلث فى البلدان الأكثر تقدما والتى تتمتع بتوازن أكبر فى الهيكل العمرى لسكانها .

سياسة اقتصادية وسطية :

وهكذا استطاع الأردن برغم الأعباء الثقيلة والموارد المحدودة أن يحرز تقدما اجتماعيا ـ اقتصاديا مثيرا للانتباه ـ ولئن كان تركيزه على الانسان الفرد باعتباره محور التنمية ، فقد اتبع نهجا واقعيا قوامه التعاون بين القطاعين العام والخاص . وأن استمرار سياسة الاعتدال واستقرارها وإطارها العام ، وهى السياسة التى درج عليها الأردن فى الداخل والخارج بفضل التوجيه الحاذق البصير لأمور بلادنا من جانب جلالة الملك الحسين منذ أن تولى سلطاته الدستورية فى أوائل عقد الخمسينات ، قد سمحت كلها لهذا النهج بالاستمرار فى إدارة دفة الأمور

الاقتصادية . ولقد اجتهدنا فى أن نحشد ونستخدم خير ما يستطيع كل من القطاعين العام والخاص تقديمه ، وانتفعنا باجتنابنا العواقب الاقتصادية للسياسات الراديكالية والمتطرفة التى كان لها أثرها فى أجزاء أخرى من الشرق العربى . واستطعنا بفضل موقف الاعتدال والوسيطة السياسية أن ننتهج سياسة اقتصادية فعالة باستغلال مواردنا الطبيعية والبشرية إلى الحد الذى ما كان ليتأتى لنا بناء على أى من النموذجين البديلين المشاهدين فى أماكن أخرى ، فلم نسلك طريق التطرف والراديكالية ، ولا احتوانا إطار سلطة يتقبلها الناس بسبب ضغطها الاقتصادى مع اعتمادها على خطة تنمية طموحة فائقة واستثمار مفرط ، وهو ما ظهر فى أماكن أخرى . وهكذا يتضح أن الاعتدال ـ وإن يكن الاعتصام به صعبا وأحيانا شبه مستحيل ـ هو الذى يكتب له النجاح فى المدى الطويل .

ومن الملائم فى هذا المقام أن نضيف أن نهجنا فى إدارة دفة الاقتصاد تكمن وراءه تقاليد القيادة الهاشمية ومبادؤها . فلابد من السماح للعناصر المختلفة التى يتكون منها مجتمعنا بأن تتفاعل تفاعلا إيجابيا بدلا من إخضاعه لقطاع اجتماعى معين دون غيره من القطاعات . إن الفيصل الحكم المؤهل والمتمتع ببعد النظر هو أميل إلى السعى إلى تحقيق أفضل ما يستطيع مجتمعنا تقديمه من أى « مدير » تحدوه مصالحه المكتسبة إلى النهوض بعنصر واحد من عناصر المجتمع يعليه فوق العناصر الأخرى . واستهداء بالروح الاسلامية السامية المشبعة بالعدالة والتسامح والمساواة ، بذل الهاشميون فى نواح شتى من المنطقة جهودهم الدافقة لكى يكفلوا للأقليات الأمن والتكامل المنظم فى العملية السياسية المتعلقة بالمجتمعات التى يحكمونها . والاعتدال الذى يتصف به الشريفيون فى السياسة له نتائجه فى الاقتصاد وفى إدارة الدفة الاقتصادية . فهناك ، إذن ، بديل للتطرف تكتب له الحياة .

ومن ناحية أخرى ، كان لنا نحن أيضا نصيب من الآثار الجانبية السيئة ، ومن نتائج الافراط ، وهى أمور لا معدى عنها ، ولعلها فى بعض الأحيان تنشأ عن خطأ ذاتى ، وقد رافقت هذه الأمور نمونا الاقتصادى

السريع . ولكن حقيقة كوننا قادرين على أن نحدد هذه العوامل ونناقشها بموضوعية تبعث فينا الأمل فى قدرتنا على إجراء المعالجات اللازمة بنجاح . ومن البنود الواردة فى القائمة الطويلة للآثار الجانبية السلبية للنمو الاقتصادى السريع والتى يستطاع تحديدها بدرجات متفاوتة فى نمطنا الاجتماعى ـ الاقتصادى الجديد ما يلى : التحضر السريع ، واختلال التوازن الاقليمى ، والتضخم ، والاستثمار فى المضاربات ، والنقص فى مرافق الاسكان ، والاستهلاك الترف . وعوضا عن محاولة التوسل بأسلوب إصدار المراسيم ـ وهو أسلوب يؤدى إلى عكس النتائج المرجوة ـ لاصلاح هذا الانحراف ، لجأنا إلى نهج مختلف هو أدعى إلى الايجابية ، يقوم على اتخاذ تدابير عملية منها التخطيط الاقليمى بصورة أنجع ، وإنشاء مراكز للنمو الجديد فى البلاد كالمركزين القائمين فى وادى الأردن ووادى عربة ، ووضع ضوابط أنجع لحفظ البيئة ، وتنظيم المناطق ، ومنح الحوافز للفلاحين ، وتخطيط العمالة ، وتنظيم الأسرة ، وفرض الضرائب ، ورسم السياسة النقدية . وما هذه إلا بعض من الأساليب المهيأة أمامنا لمعالجة العواقب الاجتماعية ـ الاقتصادية للنمو . وفى اعتقادى أن لدينا فرصة أفضل لاتخاذ الاجراءات التصحيحية اللازمة من خلال هذا النهج عوضا عن اللجوء إلى أى تدابير تتسم بالقسر أو التطرف .

الامكانيات الاقتصادية للشرق العربى فى المستقبل :

انقضت ستة عقود منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى ، وعندها بدأت ، كما رأينا ، عملية سياسية شديدة التعقيد تميط اللثام عن الحياة الجديدة للشرق العربى . ومن الناحية الاقتصادية ، تحقق الشىء الكثير فى أثناء هذه الفترة ، ولا سيما فى الشق الأخير منها عندما بدت فى اقتصاديات الدول المختلفة اتجاهات توسعية بدرجات متفاوتة . وفى الشق الأخير أيضا من هذه العقود الذى تزايدت فيه القوة الدافعة للعملية السياسية ، وازدادت تعقيدا باشتباكها فى الصراع العربى الاسرائيلى ، طرأ على مسار الأحداث السياسية والاقتصادية انعطاف أكثر شدة نتيجة للظهور المفاجىء للنفط والازدهار المترتب عليه . وأدت

هذه الظاهرة إلى تعديل كبير فى المعالم الجغرافية ـ الاقتصادية التى حددت حياة الشرق العربى منذ أقدم العصور ، كما انعكست على العملية السياسية نفسها من خلال الآثار الجانبية للسياسات الاقتصادية التى ولدتها هذه العملية . ولم يقتصر الأمر على اضطرار الأنظمة الاجتماعية ـ الاقتصادية فى الدول المختلفة فى المنطقة إلى التصدى المفاجىء للتحدى الذى واجهها متمثلا فى الموارد المالية الهائلة وفى عبء هذه الموارد ، بل حدث فى نفس الوقت أن التهديدات التى واجهت هذه الدول فرادى من داخلها ومجتمعة من خارجها قد زادت من حيث طبيعتها وعددها ، بمتوالية هندسية .

أما الجيل الأول من العرب الذى اختبر الآمال التى انعقدت وخيبة الرجاء التى حطت فى السنوات الواقعة بين الحربين العالميتين ، فقد شهد مع حلول عام ١٩٤٩ تبددا نهائيا لأحلامه من أكثر من جانب : فقد أخفقت التجارب الديمقراطية ، وحدث تفتت من الداخل ، وفشلت أول جولة فى الصراع العربى الاسرائيلى . أما الجيل التالى من العرب فى العقود الثلاثة التالية لعام ١٩٤٨ ، فقد مرت به أحداث أسرع تعاقبا وأشد تنوعا ، ابتداء بالمرحلة الناصرية التى أضاءت شعلة الآمال فلم تلبث حرب الأيام الستة فى عام ١٩٦٧ أن أخمدتها ، وسرعان مالحقت بها التوقعات والتوترات الجديدة المتعلقة بازدهار النفط . وبحلول أوائل عقد الثمانينات اتضح أن هذا الازدهار أخذ ينحسر نتيجة لسوء الهضم الاقتصادى والكساد من ناحية وتزايد التطرف الأصولى من ناحية أخرى . فهل عاد الفرد العربى بعد رحلة الأجيال هذه الى نقطة البداية ؟

ومع دنو القرن العشرين من نهايته ، ما الذى يمكن عمله لاستثمار المكاسب الاقتصادية التى تحققت حتى الآن ، ولتصحيح الآثار الجانبية السيئة التى نشأت عن تزايد النمو الاقتصادى ؟ هل يمكن عمل أى شىء لتحسين ما سيجىء به العقدان الأخيران من هذا القرن من فرص تتيح للخيرات أن تنتشر وللاستقرار أن يحل بعد الاضطرابات والقلاقل التى عانتها الأمم المختلفة فى البوتقة البشرية لمنطقتنا منذ الحرب العالمية الأولى ؟

الفرد باعتباره المحور والمناط

فى اعتقادى أن هناك شرطا لازما لتحقيق ما نحتاج إليه من إعادة توجيه حياتنا ، ينطوى على عودتنا مرة أخرى إلى صب اهتمامنا على « الفرد » فى الشرق العربى ، فالفرد هو الذى سخر العمل السياسى والعمل الاقتصادى فى المقام الأول لفائدته ولتهيئة « حياة أفضل » له .

فإذا أصبح الفرد مناطا لخطط التنمية الاقتصادية ، وبقى يحتل هذه المنزلة لا على صعيد الدولة وحسب ، بل كذلك عند تنفيذ الخطة تنفيذا مباشرا فى الاقاليم المحلية ، أشرق الأمل فى إمكان التوصل إلى إطار للعمل السياسى والاقتصادى الأنجع فى السنوات المقبلة ، وذلك بالتأكيد على أوجه التكامل واحتواء أسباب السرف ، وتوفير بدائل لحركات التطرف .

وكما رأينا ، فان عواقب الاستقطاب باتت تواجه الشرق العربى اليوم ، لا فى داخل الدول المختلفة وحسب ، بل كذلك فيما بين الدولة والاخرى . والواقع أن حجم التجارة فيما بين الدول المختلفة فى المنطقة يكاد لا يذكر إذا ما قورن بحجم التجارة مع أجزاء العالم الأخرى ، ولا سيما مع البلدان الصناعية . والمنطقة تنقسم بصورة آلية الى دول منتجة للنفط ودول غير منتجة له ، ولكن كل دولة من دول هذين القسمين تجتهد بحماسة فى التخفيف من حدة هذا التقسيم ومن أثر الدول الأخرى عموما على شؤونها السياسية الداخلية . ومع ذلك ، فإن هذه العوامل المفرقة التى يلوح أنها تميل الى الاستقطاب فى المجالين الاقتصادى والسياسى ، هى عوامل تتجاوزها فى حقيقة الامر بعض الخصائص الموحدة . إن بين تطلعات الشعب إلى إعادة بناء الماضى المجيد واستجابة الحكومات وردود فعلها لهذه التطلعات تشابها ملفتا للنظر .

لقد خلق التنقل الاقليمى المتزايد لليد العاملة ، وخاصة بين الدول المنتجة للنفط والدول غير المنتجة له ، وكذلك تحويل موارد كبيرة خاصة ورسمية عبر تخوم الدول المختلفة ، أسبابا للقلق المشترك والاعتماد المتبادل على الأقل ، وإن هو لم يخلق عوامل للوحدة . ومهما كان النهج

السياسى لأنظمة الحكم المتباينة فى الدول المختلفة ، فإنها جميعا تشارك تطلعات أقوامها المتشابهة ، وتواجه الآثار الجانبية المشتركة للانتعاش النفطى وعقلية « حمى الذهب » التى تعمل عملها فى سكانها . وفى هذا المجال ، فإنه حرى باستثارة الاهتمام أن مثل هذه التحويلات عبر التخوم تتسيل حتى من خلال تخوم الاحتلال التى أقامتها اسرائيل حول الضفة الغربية وقطاعِ غزة ، فلا تزال تحويلات الفلسطينيين العاملين فى الدول المنتجة للنفط تجد طريقها إلى الأهل فى المناطق المحتلة .

التكامل الاقليمى والنظام القائم للدول

اخذت دول العالم الصناعية تدرك ، وبصورة متزايدة ، حقيقة أنه لا يمكن لأى منها انتهاج سياساتها الداخلية بمنأى عن الدول الأخرى . وأنا أعتقد أن تركيز الاهتمام على الفرد فى الشرق العربى خليق بايجاد الاحساس لدى قادة دولنا المختلفة بمدى الاعتماد المتبادل ، سواء كان اعتمادا اقتصاديا أو سياسيا ، القائم بين هذه الدول . وأن مثل هذا الادراك شرط لازم لتطوير اطار يمكنه ان ينظم ـ بأسلوب متماسك ـ الموارد المالية والبشرية ضمن المنطقة لتخدم كافة القاطنين فى دولها المتباينة .

وقد أثرت النتائج الجانبية السلبية للنمو الاقتصادى السريع فى الفرد على مستوى الدولة وعلى مستوى المنطقة سواء بسواء . أما على مستوى الدولة ، فقد سبق أن تعرضنا إلى قائمة العوامل السلبية التى تصاحب فى العادة ، النمو السريع وهى : التحضر المتسارع ، والتضخم ، والنقص فى المساكن ، والاستهلاك الترف ، الى ما هنالك من عوامل . أما على مستوى المنطقة ، فقد كان لتصدير واستيراد الافراد ، باعتبارهم سلعة متداولة ، وباعداد كبيرة ، أثر سلبى ليس فى الفرد المتنقل وحسب بل وفى ساكنى الدول المستوردة للعمالة .

وبينما هناك فوائد تجنى من حركة تنقل اليد العاملة على النطاق الاقليمى ، لابد من تعزيز هذه الفوائد عن طريق تطوير برنامج للاستثمار يفيد منه الفرد على مستوى المنطقة بأسرها . إذ أن من المفجع حقا النظر

الى الفرد على المستوى الاقليمى باعتباره احد مدخلات خطط الاستثمار فحسب ، للدول التى تستقطبه ، بل ينبغى ان تقام برامج استثمارية لفائدة ذلك الفرد . وفى حين ادت التحويلات الى تحسين موازين المدفوعات لكل من مصر والاردن وسورية ، فانها لم تساعد على تقليص الأحياء العمرانية الفقيرة حول القاهرة أو عمان أو دمشق ، بل على العكس من ذلك ، فقد ساهمت هذه التحويلات ، فى بعض الحالات ، فى تنامى هذه الاتجاهات . وما بقاء وجود الأحياء الفقيرة فى عواصم الشرق العربى إلا أحد الأمثلة على العوامل التى من شأنها التأثير ليس فى الفرد وصانع القرار وحسب فى الدول المصدرة للعمالة ولكن أيضا فى الطرفين ضمن الدول المستقطبة لتلك العمالة .

والمشكلة التى يتعين التصدى لها هى مشكلة الافتقار إلى استراتيجية اقتصادية تكاملية تربط الدول المنتجة للنفط بالدول الغنية بالقوى العاملة فى العالم العربى . فالفروق فى الدخل والثروة هى سبب لما فى المنطقة من نفور وتبادل للاتهامات وعدم استقرار وشقاق . أما التوتر الذى طبع العلاقة بين حكومات هذه الدول ، فهو يتغلغل شيئا فشيئا مؤثرا فى أحاسيس جماهيرها . ومن العوامل الهامة فى تحديد طبيعة هذه العلاقة أن السواد الاعظم من السكان العرب يعيشون فى بلدان غير منتجة للنفط ، وهى لا تحصل على تعويض كاف عما تقدمه من مساهمة للبلدان المنتجة للنفط من خلال القوى العاملة المتعلمة والحاذقة تقنيا التى تقوم بتصديرها إليها . أما نظرة المثقفين والمفكرين فى هذه الدول ، فهى لا تشجع اصحاب الثروة الجديدة على الاستثمار على نطاق أوسع فى المنطقة ، وهى تميل إلى التصدى لمشكلاتها باتباع نهج الانغلاق على الذات . ومع أن مؤتمر القمة العربى الذى عقد فى عمان فى عام ١٩٨٠ أقر استراتيجية اقتصادية عربية مشتركة ، وأعلن « عقدا للتنمية » فلم يكن لأى من هذين الأمرين أثر ذو بال على الصعيد الشعبى .

وطبيعى أن الثروة يجب ألا تقاس بامتلاك رصيد فى بنوك أقوام آخرين ، بل تقاس أيضا باكتساب القدرة الوطنية على تنظيم وإنتاج السلع والخدمات بحيث يتوافر فائض فى الاثنتين . ولهذه الأسباب

بالذات ، يتعين اكتساب الادارة المالية المقتدرة فى الشرق العربى وتنميتها . وقد أدى الافتقار الحالى إلى هذه الخبرة إلى عدم توسع العلاقات المصرفية والاستثمارية بين منتجى النفط وسواهم . أما الاطار المالى الغربى ، الذى تطور على امتداد قرون طويلة ونضج فى الغرب ، فقد فرض من أعلى على اقتصاديات العالم الثالث ، بما فى ذلك الدول العربية . وأما الدرس التاريخى الذى يتعين استخلاصه من إفلاس مصر الخديوية أو الدولة العثمانية فى الماضى ، فهو أن القوة تكمن فى القدرة على تنظيم الموارد والالتزامات المالية وتعبئتها وإدارة دفتها . ومن سوء الحظ أن هذه القدرة لم تتطور بنسبة تتمشى مع الاسراع بتطوير المهارات المماثلة فى العالم الغربى .

الأمن من خلال إطار التنمية فى الشرق الأوسط

فى الوسع وضع إطار إقليمى للتنمية من خلال تحديد خطط اقليمية للقطاعات المختلفة تستند إلى عناصر التكامل الاقليمى وإلى توفير حياة افضل للفرد على الصعيد الاقليمى . واحتياجات الدول المختلفة فى الشرق العربى من المياه والطاقة والقوى العاملة والنقل والمواصلات هى احتياجات مترابطة ومتشابكة فى المدى الطويل . وفى حين أن انشاء خط لأنابيب النفط يمتد من الخليج إلى البحر الاحمر يستتبع إجراء أعمال تنمية فى ينبع على البحر الاحمر تكمل أعمال التنمية التى تجرى فى الخليج ، فإن لدى الجزء الجنوبى الشرقى من الاردن من الامكانيات ما يتيح له تعزيز هذه التنمية وربطها بالشمال الغربى . وهناك مناطق اخرى كثيرة تتوافر لها عناصر التكامل على هيئة قنوات وشبكات رى ، وهذه متوافرة فى المنطقة الواقعة بين النيل إلى الغرب والفرات ودجله الى الشرق . ولا حاجة لأى استثمار فى عناصر التكامل التى من هذا القبيل فى أن يتعارض أو يتضارب مع نظام الدول القائمة الآن فى الشرق العربى . وللاحياء العمرانية الفقيرة حول القاهرة أو عمان أو دمشق أثر واقعى ـ ولو كان غير مباشر ـ فى الفرد وفى صانع القرار فى الكويت أو الرياض أو أبو ظبى . والاستثمار فى إعادة تعمير لبنان أو الضفة الغربية وغزة سيعود بالنفع لاعلى الفرد اللبنانى والفلسطينى وحسب ، بل كذلك

على الفرد فى الشرق العربى بعامة ، وفى نهاية المطاف ، فإن الأمن يتوقف لا على وهم القوة العسكرية بل على إحراز تقدم فى هذه المجالات .

الضفة الغربية : تعاون اقليمى ام استقطاب

تحدثنا نظرية التجارة الدولية عن المكاسب وعن المستوى المرتفع من الرفاهية الذى تحققه التجارة . وكلما زاد تحرر التجارة زادت المكاسب . ومن شأن حرية التجارة أن تركز كل دولة فى خاتمة المطاف على المزايا الخاصة بها ، وبهذه الكيفية تحقق مستويات من الانتاج والرفاهية أعلى وأرفع . وإلى جانب التجارة فإن ما يستطيع البلد أن يحققه من التكامل الاقتصادى ومن تزايد القدرة على التنقل والحركة فى وسائل الانتاج كفيل بأن يوفر له قدراً أكبر من الفوائد من خلال السماح بمزيد من التخصص وبمستوى أعلى من الكفاءة . وغنى عن البيان أن المحاولات التى تبذل للاخذ بهذه الانماط فى عالم الواقع تواجه طائفة من العقبات العملية ، وان لم تكن عقبات مستعصية على الحل : وما علينا إلا أن نتأمل تجربة أوروبا الغربية ، على الرغم من حقيقة أن الدول الاعضاء فيها لم تبدأ من نقاط فيها ذلك التباين الموجود فى الشرق العربى .

والتباين النسبى الموجود فى الشرق العربى أقل ما يقال فيه أنه أكثر حدة بكثير من التباين القائم فى المجتمع الأوربى . ولابد من علاج أسباب الخلخلة التى نشأت عن فترات القلاقل الطويلة ، وذلك قبل الشروع فى أى خطوة عملية . أما الوضع فى الضفة الغربية وغزة فهو مثال واضح لذلك . فقد طال تعرض الاقتصاد المحلى للاقتصاد الاسرائيلى الذى يفوقه تطورا بكثير (والذى يتلقى دعما أكبر منه بكثير) مما شوه الهيكل الاقتصادى فى الضفة الغربية وغزة . فبعد عام ١٩٦٧ رفعت الحواجز الجمركية إلى حد كبير بين الاقتصاد الاسرائيلى والضفة الغربية ، فى حين أقيم حاجز أمام تدفق التجارة من الضفة الشرقية إلى الضفة الغربية ، وترتب على فرض وحدة جمركية مفاجئة على كيانين اقتصاديين بينهما تفاوت واسع من حيث مستويات التنمية أن فرض اطار مصطنع على الجانبين : فلقد كان لهذا الامر وقع شديد

الشراسة على الصناعات الوليدة فى الضفة الغربية ، كما أنه قلل من الفرص المتاحة ، أو حتى ألغاها ، لقيام مشروعات صناعية محلية فى الضفة الغربية وهى تواجه صناعات اسرائيلية أقدر على المزاحمة (وأوفر نصيبا من الدعم) . أما هيكل العمالة فى الضفة الغربية وكذلك فى قطاع غزة ، فقد تعرض منذ عام ١٩٦٧ لتحول جذرى سببه أن نسبة متزايدة من القوة العاملة وجدت فرصا للعمل فى أعمال لاتحتاج الى مهارة فى الاقتصاد الاسرائيلى . ولم يحدث فى الضفة الغربية وغزة أى استثمار انتاجى . ولأن هاتين المنطقتين عرضة لآثار الاقتصاد الاسرائيلى ، فى حين أنهما فى الوقت عينه مقطوعتا الصلة ـ بصورة جزئية وانتقائية ـ بالاقتصاديات العربية المجاورة (ولا سيما باقتصاديات الاردن) ، فقد ترتب على ذلك ضرب من التنمية غير المتوازنة ، ولابد من تصحيح هذا النمط قبل تعليق اى أمل حقيقى على التنمية الاقليمية . وهناك اعتبارات اخرى خلاف السعرات الحرارية التى يحتاج اليها الجسم وخلاف منسوب المياه ، تعمل عملها فى تقييم مستقبل التعاون الاقتصادى داخل المنطقة من وجهة النظر العملية .

والنظرية الشائعة اليوم القائلة « بتلبية الحاجات البشرية الاساسية » لابد أن تتجاوز اللغو الاقتصادى وتترجم إلى عمل سياسى إذا ما أريد لها أن تكون ذات قيمة حقيقية فى الوضع الذى يواجهنا اليوم فى الضفة الغربية وغزة . فحق تقرير المصير هو حاجة بشرية أساسية لا تقل ـ ان لم تزد ـ عن حاجة الجسم الى السعرات الحرارية . ومع غياب هذا النهج الاساسى ، فإن الأعمال الموجهة إلى الضفة الغربية وغزة ، والتى تبدو أعمالا خيرية وانسانية ، وقد تنقلب الى عكسها ، فتزيد من تعميق عدم التوازن فى أنماط الحياة السائدة اليوم فى هاتين المنطقتين ، كما تزيد من صعوبة التوصل إلى أى ترتيب أو إعادة بناء فى المستقبل . ويؤخذ من الاحصاءات الاسرائيلية الرسمية أن ١٥٣٠٠٠ شخص كانوا يعملون فى الضفة الغربية وغزة فى عام ١٩٧٠ ، وكان يعمل فى نفس هذه السنة حوالى ٢١٠٠٠ شخص من أبناء هذين الاقليمين داخل إسرائيل . وبحلول عام ١٩٨١ ، انخفض عدد العاملين فى هذين الاقليمين إلى ١٤٠٠٠٠ فى حين زاد عدد العاملين فى إسرائيل إلى

٧٦٠٠٠ . ومما يبعث على مزيد من الاهتمام حقيقة أنه بحول عام ١٩٨١ كان أكثر من نصف العاملين منهم داخل إسرائيل يشتغلون بأعمال البناء ، بالمقارنة بحوالى ١١ فى المئة يعملون فى هذه الصناعة فى المناطق العربية . وفى عام ١٩٨١ كان حوالى ٣٩٠٠٠ شخص من ابناء الضفة الغربية وغزة يعملون فى مواقع البناء فى اسرائيل ، فى حين أن حوالى ١٥٠٠٠ شخص كانوا يعملون فى البناء فى الأراضى المحتلة نفسها . وبعبارة اخرى ، كان عدد ابناء الضفة الغربية وغزة المشتغلين فى البناء للاسرائيليين يفوق عدد الذين يبنون منهم لانفسهم . وهؤلاء الآلاف من الأشخاص يسافرون كل يوم الى اسرائيل ثم يعودون للنوم فى الاراضى المحتلة اذ لا يحق لهم أن يقيموا فى اسرائيل أو أن يقتنوا أملاكا خاصة فيها ، فى حين أن الاسرائيليين « يتوطنون » باضطراد فى الضفة الغربية ، ولا أظن أن هذا النوع من التخصص والرفاهية هو الذى يقصده دعاة نظريات التجارة الحرة والتكامل الاقتصادى ، فلعله اقرب شبها بنظرية التمييز العنصرى المطبقة فى جنوب افريقية .

تتصور النظرية الماركسية أن المجتمع ينقسم إلى طبقات ، وذلك على أسس اقتصادية ، كما تتكهن بأن صراع الطبقة العاملة (البرولتاريا) صراع حتمى لا مفر منه . وفى الضفة الغربية وغزة ، توافقت التقسيمات المهنية بين الذين يملكون « والذين لا يملكون » مع التقسيمات القومية (أى الاسرائيلية والفلسطينية) والتقسيمات العنصرية / الدينية (أى اليهود والعرب) والتقسيمات السياسية (أى المحتل والمحتلون) . ومؤكد أن هذا نمط من أنماط التقسيم الطبقى ، وصيغة من صيغ الصراع بين الطبقات تتجاوز أعتى أحلام الماركسية . ولو وضع إطار للتنمية للشرق العربى ، وكان الفرد محوره ومناطه ، واخذ هذا الاطار يستثمر فى الفرد على الصعيد الاقليمى ، لتسنى له ان يسهل مهمة تنظيم عملية توجيه الموارد لاغراض الاستثمار فى الضفة الغربية وغزة لما يعود بالفائدة على أهل الضفة والقطاع . ومع اعادة العلاقات المقطوعة بين هذين الاقليمين المحتلين والمنطقة التى كانا جزءا منها فى وقت ما (ولا سيما الأردن) يستطاع إبراز إطار بديل يحل محل النمط القائم الذى بمقتضاه اخذت حياة أهل الضفة الغربية وغزة تتحول

إلى وجود كوجود التوابع بوصفهم مصدرا للعمالة الرخيصة غير الحاذقة .

ومالم يتغير الاطار القائم ، فإن أى محاولة للتصدى لحاجات أهل الضفة الغربية وغزة من شأنها فى واقع الأمر أن تدفع بالفلسطينيين والاسرائيليين إلى مدى أبعد فى طريق الاستقطاب والتصادم فى المستقبل . ولست ألمح إلى أن من نتيجة هذه المحاولات جعل حياة أهل الضفة الغربية وغزة حياة لا تطاق من الناحية الاقتصادية ، بحيث يثورون على الاحتلال الاسرائيلى ، وإنما أشير إلى أن الخطوات « الخيرية » ـ سواء أكانت خيرية حقا أم بدت كذلك ـ التى تتخذ لتحسين الأوضاع فى هذين الاقليمين فى ظروف الاحتلال الحاضرة ستؤدى فى حقيقة الأمر إلى النتيجة العكسية المتمثلة فى زيادة المنطقة دنوا من نقطة عدم الاستقرار ثم التصادم . فإن عز على الشخصيات العامة وصانعي القرار فى الغرب أن يروا وجاهة هذه الحاجة ، فلعل سبب ذلك أن نظراتهم تستند إلى اعتبارات أقصر مدى ، وهى اعتبارات لا دخل فيها للعوامل التى أنا متصد لتناولها .

وعلى ضآلة الموارد المتاحة للاردن ، فقد قام منذ عام ١٩٦٧ بتقديم عون مالى كبير للاراضى المحتلة . وإلى وقت قريب لم يثر سؤال حول اشكال هذا العون أو حول النيات الدافعة اليه . وفى أعقاب اجتماع ملوك ورؤساء الدول العربية فى قمة بغداد فى عام ١٩٧٩ انشئت لجنة مشتركة من الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية لتنظيم تقديم العون إلى أهالى المناطق المحتلة ، وخصصت أموال عربية لهذا الغرض . وقد توخى اشتراك الاردن فى اللجنة نفس الغاية التى دعت الى استمرار تقديم العون المالى لادارة الخدمات العامة فى الضفة الغربية منذ عام ١٩٦٧ ، ألا وهى تمكين شعب فلسطين من البقاء فى وطن آبائه وأجداده . وهناك حاجة اليوم الى عمل دولى ينضم الى الرافد الهام الذى تنساب منه المساعدة الاردنية حماية للهوية العربية للشعب فى المناطق المحتلة . وإن الحاجة لتدعو الى اكثر من السخاء المالى فى هذا الصدد . كما أن هناك حاجة ملحة عارمة إلى إعادة صياغة الاحتياجات الاجتماعية ـ

الاقتصادية للشعب الفلسطينى فى أرضه . وان من شأن التسوية الشاملة للصراع العربى الاسرائيلى إتاحة الفرصة لاتخاذ قرار من هذا النوع . ولابد للسعى نحو السلام من أن يتصل ويستمر ، ولا سيما إذا أريد لمجتمع اللاجئين الفلسطينين أن يساهم مساهمة إيجابية ، من خلال كده ومثابرته ، فى تنمية المنطقة واستقرارها .

الفصل الرابع
السعى نحو السلام

يزداد الوضع العام فى الشرق الاوسط خطورة يوما بعد يوم . فالحوادث المروعة التى حدثت فى بضع السنين الأخيرة كان لها من الآثار الجسيمة فى المسرح السياسى ما يجعل اختفاءها امرا بعيد المنال أو مستحيلا . ولم يعد التهديد الذى يتعرض له السلام الهش فى المنطقة مجرد تهديد محلى : اذ هو لا يقتصر على المنطقة المباشرة للصدام بين القوات السورية أو اللبنانية أو مقاتلى منظمة التحرير الفلسطينية وبين الجيش الاسرائيلى ، ولا يقتصر على حرب الخليج بين العراق وايران . وليس ببعيد جدا احتمال تزايد الاستقطاب ، مما قد يفضى الى مواجهة مباشرة بين القوتين العظميين فى العالم ، الا وهما الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية .

ومما يثير قلقا شديدا أن الدوائر السياسية فى جميع أنحاء العالم لم تقم ـ فيما يبدو ـ بتحليل أو حتى تقدير لاهمية هذه التهديدات بأى قدر من التعمق . وقد زاد من ضخامة المشكلة ، وأضاف إلى أحجية صنع السلام المعقدة فى منطقتنا المضطربة بعدا جديدا ، ما عرا الأزمة اللبنانية من تدهور سريع وتجزؤ يجرى قبوله بصمت . والذى نخشاه ليس قيام حرب عن طريق الانابة ، وانما نخشى اندلاع نيران شاملة لصراع ربما تورطت فيه الدولتان العظميان فى الحزامين الشمالى والجنوبى للشرق الأوسط . وسهل جدا تصور الأهوال الجديدة التى سيكون علينا جميعا أن نواجهها : من استخدام جديد للأسلحة الفتاكة ،

ومن صراع يطيل من أمده ما للأسلحة الضخمة من تأثير متبادل ، وهى اسلحة تكاد تكون متساوية عند الطرفين ـ كما حدث فى حالات كثيرة من « المواجهات المحدودة » منذ الحرب العالمية الثانية ، وهى معركة لا يسع أحدا أن ينتصر فيها .

والتدهور الحالى هو نتيجة لعدد كبير من العوامل السياسية المتباينة من إقليمية ودولية ، وأهمها اخفاقنا المتكرر فى معالجة قضية فلسطين . وبسبب إنقضاء مدة طويلة جدا دون ايجاد حل لهذه القضية ، أصاب الفساد والتسمم كل تطور إيجابى فى السياسات المحلية لا فى الدول العربية وحسب ، بل وفى إسرائيل أيضا ، وأدى إنكار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى إلى قدح زناد موجة جديدة من موجات العمل السياسى المتطرف القادر على تقويض ما تتمتع به الدول الأخرى فى المنطقة من استقرار اجتماعى ، تماماً كما أدى إلى تدمير النسيج الاجتماعى وسياسة الوسطية فى لبنان .

وندر أن صارت المنطقة تحت سطوة تهديد بالبلقنة وبسياسة التجزئة كما هو شأنها اليوم . ومن هذه العوامل ما يؤثر فى السياسة الداخلية للدول المختلفة المعنية بالأمر ، ومنها ما يؤثر فى العلاقات بين دولة ودولة ، ولكنها جميعا تجنح الى تهديد السلم والاستقرار وسلامة الأراضى لا فى الشرق الأوسط وحسب بل وفى العالم بأسره . ولئن كان الوضع فى لبنان ، بما ينطوى عليه من فقدان مفجع للحياة وتدمير يبدو ألا نهاية له ، ولئن كانت حرب الخليج الماضية فى استنزاف موارد بلدين متجاورين هما العراق وايران . هما حالتان عامرتان بالنذر والمخاطر ، فان مشكلة الصراع العربى الاسرائيلى التى ما زالت تعج بأسباب التهيج ، تطغى عليهما خطورة وتعقيدا .

ومع اتساع رقعة هذه الصراعات وعنفها ، ومع ترامى أفرعها المتشعبة ، تضاءلت المحاولات الجادة الرامية الى صنع السلام وتجمدت . ولم نعد نسمع كثيرا عن « عملية السلام » أو عن « القوة الدافعة للسلام » . وهناك اليوم عدد كبير من الأمم المتورطة فى هذا الوضع ، أما الدول غير المشتبكة فهى أقل عددا وأكثر تشاؤما بالنسبة

لفرص اقرار أى سلم حقيقى أو دائم . ومن هنا جاءت مناسبة اصدار هذا الكتاب ، الذى آمل أن أسجل فيه ما حدث ، وأقيم مغزاه ، وأسدى أى دعم مستطاع لقضية السلام . ان الموقف الحالى فى الشرق الأوسط هو ثمرة تفاعل عوامل سياسية كثيرة متنوعة ومتباينة ، منها القديم ومنها الجديد ، وهى عوامل باتت تطغى على المنطقة فى العقد الأخير . وان الدراسة السريعة لأحداث بضع السنين الأخيرة لن تشير إلا إلى نتيجة واحدة هى انتصار السياسات المتطرفة ، سواء فى إسرائيل أو فى العالمين العربى والاسلامى ، اذ استعرت السياسة فى المجتمعات اليهودية والاسلامية باوار التطرف الدينى ، واستخدمت التعاليم الدينية فى توليد التطرف السياسى . والأنشطة التى قامت بها جماعات مثل الكتائب فى لبنان وغوش امونيم فى اسرائيل وحراس الثورة فى ايران ، قد جلبت العنف تحت اسم الدين ، وهو أمر ندر أن عرف فى الشرق الأوسط .

اضحى للتعصب الشعبى المستند الى الدين أثر مباشر فى المجتمع والسياسة فى المنطقة بأسرها . وكان من نتيجة انكار الحقوق المشروعة ، الذى زاد فى تفاقمه انعدام المؤسسات السياسية المركزية القوية القادرة على حماية التنوع الثقافى والعرقى والدينى لهذه المجتمعات ، أن سمح للتطرف بأن يزدهر ويتسيد على ادارة دفة الشؤون العامة . وقد اضطلع التنوع الاجتماعى بدور متزايد الاهمية فى الصراع بين الحركات الشعبية ذات الأصول المتباينة والأهداف المختلفة .

واطلقت سياسات التطرف قوى أشد عنفا فى الصراع والاستقطاب الاجتماعيين داخل المجتمع وأصبحت الأفكار البدائية لأيديولوجية للتجمعات الشعبية المتطرفة تهدد بتجزئة جميع الدول فى المنطقة ، كما هو حادث الآن فى لبنان .

كانت مهمة السعى نحو السلام فى أزمة الشرق الأوسط مهمة مضنية طويلة . وعانت المنطقة من حرب بعد حرب ، وكلها جزء من عمل محموم عقيم يهدف مع ذلك الى تسوية مشكلة فلسطين تسوية سلمية ، وهى مشكلة ما زالت صعبة المراس . غير أن ايماننا بامكان تحقيق

السلام فى خاتمة المطاف لم يهتز ، وبقينا على التزامنا الكامل والمطلق . فالسلام مع الكرامة والاستقرار الدائم كان هدفنا منذ بدء حركة النهضة العربية . وما انفك أسلافى ، وكذلك بلادى الأردن ، فى صدارة العرب الداعين الى السلام والتعاون بين أمم العالم .

فان تركنا الماضى جانبا ، فان اعتناقنا لمبدأ السلام العادل والدائم بين العرب واسرائيل الذى عبر عنه قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ الصادر فى عام ١٩٦٧ والذى رددته مقترحات قمة فاس فى عام ١٩٨٢ لتسوية القضية الفلسطينية هو أمر لا سبيل الى التشكك فيه . وقد بسط هذا الموقف بوضوح مرارا وتكرارا من جانب أخى الملك حسين ومن جانبى فى مناسبات شتى . ففى البيان الذى ألقاه أخى فى البرلمان الاوروبى فى ستراسبرغ فى ١٥ كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٨٣ أجمل موقفنا بقوله : « ان الأردن ملكا وحكومة وشعبا حاول بكل الجهد أن يسهم فى نجاح عدد من مبادرات السلام » . واستطرد فأعلن : « لقد سلكنا كل سبيل ، واستنفدنا كل فرصة ، وعملنا أكثر من وسعنا إزاء الصديق والعدو على السواء ، وذلك لكى نرى السلام العادل والدائم وقد ساد منطقتنا المضطربة » .

ولقد كان الأردن جازما فى تأييده لجميع المبادرات الدولية الرامية الى حل مشكلتى فلسطين والشرق الأوسط . ولقد تعاونا تعاونا تاما وصادقا مع السفير غونار يارنغ مبعوث الأمم المتحدة والذى أوفد إلى المنطقة فى أثر قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ الصادر فى ٢٢ تشرين الثانى (نوفمبر) عام ١٩٦٧ . وما كان يمكن للأردن إلا أن يفعل ذلك ، وهو الذى اشترك فى صياغة القرار وأسهم فيه . وبعد حرب سنة ١٩٧٣ ، شارك الأردن مشاركة فعالة فى المداولات التى جرت فى مؤتمر جنيف للسلام فى الشرق الأوسط ، وهو المؤتمر الذى اشتركت فى رئاسته الدولتان العظميان الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية . كما رحب الأردن بالبيان السوفييتى ـ الأمريكى المشترك الصادر فى الأول من تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٧٧ ، تماما كما أعربنا عن استحساننا لمبادرة السلام الأوروبية التى

تضمنها اعلان البندقية فى عام ١٩٨٠ . وبهذه الروح عينها ، قدر الأردن مادعا اليه السوفييت من عقد مؤتمر دولى لمناقشة المشكلات مع جميع الأطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية التى قرر مؤتمر قمة الرباط فى عام ١٩٧٤ بأنها الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى .

ولم يوافق الأردن على اتفاقيات كامب دافيد التى عقدت فى عام ١٩٧٨ ، وذلك أساسا لأن الصيغة التى وضعت أزاحت القضية الفلسطينية جانبا ، واستهدفت تحقيق سلام جزئى بين اسرائيل ومصر . ومع أن الأردن لم يحمل ضغينة لمصر لأنها استردت أرضا فقدتها فى عام ١٩٦٧ ، فان الاطار الذى ورد فى الاتفاقيات لتسوية القضية الفلسطينية قد برهن فعلا على عدم جدواه ، إذ تم التخلى عن المحادثات المقترحة حول الحكم الذاتى فى الأراضى المحتلة . وكان من مؤدى السلام الجزئى الذى عقد تحييد مصر ، مما أدى إلى تحول الميزان الاستراتيجى لمصلحة اسرائيل .

إن بروز اسرائيل بمثابة القوة المتسيدة فى المنطقة ، وما جلبه ذلك معه من تهديد بالحرب والدمار ، كما هو حادث فى لبنان ، أغرق السياسة العربية فى فرقة كاملة انتعشت فيها أسباب التناحر والحروب الضروس فيما بين العرب ، ومع ذلك فإن الأردن حريص ، برغم هذه النكسات ، على السعى نحو السلام ، وهو قد اضطلع بدور بناء فى مجتمع الدول العربية للوصول الى موقف اجماعى بشأن مفاوضات السلام . وقد بلغت هذه الجهود منتهاها فى خطة فاس للسلام فى عام ١٩٨٢ ، التى سبقتها مبادرة ريغان للسلام فى الشرق الأوسط وهى التى طلع بها فى ايلول (سبتمبر) من نفس السنة .

انصبت نصوص جميع هذه المبادرات للسلام على عنصرين هامين فى أزمة الشرق الأوسط . فهى تحاول التماس حل وسط بين الأمن الذى تطالب به إسرائيل فى المقام الأول ، وبين ما تدعو إليه فى الوقت عينه من تسوية عادلة ودائمة بالنسبة للفلسطينيين . وتشترط المقترحات على العرب أن يعترفوا بإسرائيل وعلى إسرائيل بأن تقر بأحقية العرب فى موضوع تقرير المصير الوطنى للشعب العربى الفلسطينى فى وطن آبائهم

وأجدادهم . ولئن بدت هذه المطالب سهلة وواضحة المعالم ، إلا أنها تمثل لب المشكلة التى تأبت على المحاولات المتكررة لحلها . والمشكلة التى يتعين التصدى لها تتعلق بالعقبات القائمة فى سبيل السلام . فاذا كان التزام العرب بالتسوية السلمية أمرا لاشك فيه ، وجب النظر فى طبيعة هذه العقبات ، وتحديد خصائصها الأساسية .

من المفارقات العجيبة ، وان تكن صحيحة ، أن العرب والاسرائيليين قد تبادلوا أدوارهم التقليدية فى صراع الشرق الأوسط . فالطريق من الخرطوم إلى فاس ، وهما البلدان المضيفان لمؤتمرى القمة العربية فى عام ١٩٦٧ وعام ١٩٨٢ على التوالى ، قد تميز بحركة دائمة من جانب العرب صوب حل القضية الفلسطينية حلا سلميا ، أما العقبة الوحيدة فهى رفض اسرائيل أن تقبل مبدأ الارض مقابل الاعتراف ، وهو اساس جميع مقترحات السلام التى طرحت حتى الآن . والعرب يلحون فى الوقت الحالى لتحقيق السلام والتعايش ، فى حين تتمسك إسرائيل بالموقف الأصلى للعرب الذى أعلن فى الخرطوم فى أعقاب حرب عام ١٩٦٧ عندما قرر الزعماء العرب بأن لا مفاوضات مع اسرائيل ولا اعتراف بها ولا صلح معها . أما اليوم ، فاسرائيل هى التى ترفض التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية ، وهى التى ترفض الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب العربى الفلسطينى على أرض وطنه ، وهى التى تعلن حربا لاهوادة فيها على أدنى أثر للهوية الفلسطينية .

إزاء هذا التطور ، تعتبر اتفاقيات كامب دافيد التى وقعت فى عام ١٩٧٨ نقطة تحول بالنسبة لاسرائيل . فبعد التصديق على هذه الاتفاقيات ، وقعت معاهدة صلح بين مصر واسرائيل فى عام ١٩٧٩ . ومنذ ذلك الحين ، لم يدع زعماء اسرائيل أحدا فى شك من أمر أهدافهم السياسية المباشرة ، وغاياتهم الاستراتيجية البعيدة المدى فى الشرق الأوسط . فالأمر لا يحتاج الى كثير من حدة الذهن أو من البصيرة السياسية لكى يرى الناس أن سبب الصراع وفشل صانعى السلام لم يعد يتمثل فى تهديد العرب بإلقاء اليهود فى البحر ، بل انه يتمثل فى حملة حلف الليكود السياسى وزعمائه بيغن وشارون وشامير لطرد العرب الى

الصحراء واعادتهم الى حياة البداوة المترحلة الأولى . وهذا هو ما يقوض استقرار جميع دول المنطقة وأمنها .

ولقد بات واضحا كل الوضوح أن إسرائيل ارتضت اتفاقيات كامب دافيد فى عام ١٩٧٨ لا لما بدا من أنها تهيىء إطاراً لتسوية القضية الفلسطينية تسوية شاملة ، بل باعتبارها سبيلا إلى عقد معاهدة صلح منفصلة مع مصر . ومن الواضح أيضا أن إسرائيل كانت ترى من بداية الأمر بأن عقد معاهدة صلح مع مصر ليس له أى أثر عملى فى قضية فلسطين ، وإنما الأمر مقتصر على تسوية النزاع الثنائى بين الدولتين . أما وهذا هو حال معاهدة الصلح مع مصر ، فلم ينظر إليها باعتبارها الخطوة الأولى فى سبيل تفاهم عام بين اسرائيل وجيرانها العرب ، وبصورة خاصة الفلسطينيون ، وإنما كانت الخطوة الواحدة الوحيدة التى كان يتعين اتخاذها . ولئن كانت اسرائيل على استعداد لرد سيناء إلى مصر باعتبار ذلك جزءا من صفقة يتأتى بمقتضاها مقايضة السلام بالأرض ، فهى لم تكن مستعدة لتقديم شروط مماثلة الى الدول العربية الأخرى التى احتلت قواتها المسلحة أراضيها فى عام ١٩٦٧ . ومن هنا ، فإن محادثات الحكم الذاتى التى نصت عليها اتفاقيات كامب دافيد تأزمت بمجرد التصديق على معاهدة الصلح مع مصر ، ولم تلبث المحادثات أن تخلى عنها فى نهاية الأمر . ومنذ ذلك التاريخ ، غزت اسرائيل لبنان ، وأعلنت الحرب على الفلسطينيين ، وضمت مرتفعات الجولان السورية إليها ، وأكدت سيادتها على الأراضى المحتلة فى القدس العربية والضفة الغربية وقطاع غزة .

حققت اتفاقيات كامب دافيد لاسرائيل مزايا هائلة . فبتحييد مصر فى الصراع العربى الاسرائيلى ، لم يقتصر الأمر على التأثير بصورة مباشرة فى التوازن الاستراتيجى بين العرب واسرائيل ، بل أن ميزان القوى فيما بين الدول العربية تأثر بدوره . أما وقد تم استبعاد مصر ، فقد ران شعور بالانهزام والقنوط على السياسة العربية . وساعد تفرق العرب على انعاش الأحلام التحريرية التوحيدية التى داعبت خيال مناحم بيغن رئيس وزراء اسرائيل فى ذلك الحين هو وشركاؤه . واكتسبت

محاولات اقامة دولة « أرض اسرائيل » أو « اسرائيل الكبرى » قوة دافعة جديدة ، وصارت هذه المحاولات أبرز مظهر فى الموقف الاسرائيلى الجديد . أما الدعاة لقبول تسوية ، مثل أبا ايبان وموشه ديان وعيزر وايزمان ، فقد نحوا جانبا ، وتولى الأمر رجال متصلبون من أمثال أرئيل شارون وموردخاى بن بوراث . وجاء فوز بيغن فى انتخابات عام ١٩٨١ مؤكدا أن اسرائيل عاقدة العزم على التوسع الاقليمى طبقا لما ورد فى العهد الذى قطعه حزب حيروت على نفسه ، وهو حزب رئيس الوزراء الذى شكل العمود الفقرى فى الائتلاف الحاكم للبلاد منذ عام ١٩٧٧ . ومع تولى هؤلاء الرجال السلطة ، لم تعد اسرائيل معنية بالتعايش السلمى مع جيرانها ، باقية داخل نطاق تخومها ، بل مدت بصرها الى تحقيق مخطط هائل للمنطقة له عواقب ذات مدى بعيد جداً .

ومنذ عام ١٩٦٧ ، قطعت اسرائيل شوطا كبيرا ، إذ مرت البلاد بتغيير أساسى من حيث نظرتها إلى الأمور ، سواء من حيث موقفها الخاص أو من حيث نظرتها ومسلكها تجاه بيئتها الاقليمية فى ظل قيادة بيغن - شامير وفى عام ١٩٦٧ ، أكد الزعماء السياسيون فى اسرائيل بأنهم لا يطمعون فى شبر واحد من الأراضى العربية ، وأن قصارى ما يبتغونه هو اعتراف العرب بسيادتهم السياسية كدولة ، والتعايش مع جيرانهم فى سلام . ولكن هذا الموقف تغير تغيرا جذريا . فقد تحدث السيد بيغن فى البرلمان الاسرائيلى فى ٢ أيلول (سبتمبر) عام ١٩٨٢ رافضا مبادرة السلام التى تقدم بها الرئيس ريغان ، وأعلن بلهجة المنتصر بأن اسرائيل هى وحدها التى تقرر أين يتعين رسم تخومها الدولية . واستطرد فكرر أن الضفة الغربية ستظل تحت سيطرة اسرائيل واشرافها لأجيال كثيرة قادمة . وهذا البيان هو تصريح عما قررته اسرائيل بلا حياء من ادماج الأراضى المحتلة فيها بالنسبة للمستقبل المرئى .

وليست المطالب الاقليمية التى نادت بها إدارة بيغن - شامير مجرد كلمات جوفاء صادرة عن « شخص رومانسى فى البرية » كما جرى

وصف بيغن ذات مرة . فهذه المطالب تعززها تدابير القوة ، وأحيانا العنف . ويستدل من دراسة سياسة اسرائيل وأساليبها فى إدارة الأراضى المحتلة على مدى ماطرأ فيها من تغيير فى بضع السنين الأخيرة . وقد قام ميرون بنفنستى نائب عمدة القدس السابق بتحليل لعملية التغيير هذه ، فكشف عن حقائق مذهلة ـ حقائق ديمغرافية واقتصادية وأخرى متعلقة بملكية الأراضى .

وفى اعتقاد عدد من المراقبين والاستراتيجيين العرب الذين يتبنون النظرة الراديكالية إزاء المقاومة الشعبية للاجراءات الاسرائيلية ، أن الوقت هو فى مصلحة العرب ، وأنه سيكون أكبر عامل حاسم فى هزيمة اسرائيل وانهيارها فى خاتمة المطاف . أما ما يشعرون به فى الوقت الحالى من احباط إزاء نجاح اسرائيل العسكرى ، فهذا يولد لديهم تخيلا بأن اسرائيل ستزداد توسعا حتى تصبح هذه العملية ضارة بأمن اسرائيل واستقرارها كدولة . ومن شأن الاستيلاء على أراضى العرب أن يزداد الضغط الديمغرافى (السكانى) فتصادف اسرائيل صعوبة متزايدة فى السيطرة على الموقف . وكلما زاد عدد السكان العرب تحت السيطرة الاسرائيلية ، زادت مهمة ادارة شؤونهم صعوبة . ومع مط موارد اسرائيل الى ما يتجاوز حدود قدرتها الادارية ، يصبح العرب قادرين على إغراق الاسرائيليين والاحداق بهم أو إزعاجهم ومضايقتهم ، كما حدث فى جنوب لبنان ، إلى أن يتم طردهم . ولهذه النظرية شىء من الجدارة . ولكنها تحتاج إلى ألف دورة ألفية حتى تحقق هذا الاعتقاد ، مما لا يورث الثقة فيه . يضاف إلى ذلك أن التغيير الديمغرافى الجارى فعلا فى الأراضى المحتلة للضفة الغربية وغزة إنما يشير الى نتيجة مختلفة عن ذلك بالنسبة للمستقبل المباشر .

ومن ذلك مثلا ما أوضحه بنفنستى من أن معدل المواليد بين العرب فى الضفة الغربية هو ٤,٤ فى المئة فى السنة ، ولكن السكان العرب لا ينمو عددهم إلا بنسبة ١,٤ فى المئة . ويعزى الفرق بين الرقمين إلى أن هناك تيارا مستمرا لهجرة العرب خارج المناطق المحتلة ، وهو اتجاه نشطت فى تشجيعه السلطات العسكرية الاسرائيلية هناك . ولدى احتلال

اسرائيل للضفة الغربيةوغزة فى عام ١٩٦٧ ، دفع بنحو ٣٠٠٠٠٠ شخص أغلبهم من العائلات الفقيرة المعوزة فى مخيمات اللاجئين ، عبر النهر إلى الأردن ، وفى نفس السنة ادمج نحو ١٠٠٠٠٠ عربى يقيمون فى القدس بسكان دولةاسرائيل بعد إعلان ضم المدينة العربية بصورة رسمية . ومنذ ذلك التاريخ غادر الأراضى المحتلة أكثر من ١٠٠٠٠٠ نسمة . يقابل ذلك أن السكان اليهود ينمو عددهم بمعدل أعلى هو ٢,٢ فى المئة ، وهى نسبة مضطردة الارتفاع بسبب الهجرة أساسا ، وبسبب إنشاء المستوطنات اليهودية ، التى أقيم منها حتى الآن ١٦٥ مستوطنة فى مناطق غير القدس التى جرى ضمها .

ومن الأمور التى لها مغزى كبير أن المستوطنين لم يعودوا مجرد اتباع منظمة غوش أمونيم الدينية المتطرفة التى تسعى إلى استرداد « أرض الميعاد » حسب ما تدعى انه ورد فى التوراة ؛ بل أصبحوا عائلات عادية تسعى إلى الحصول على مساكن رخيصة بعيدا عن المراكز العمرانية الشديدة الازدحام فى اسرائيل . وهم يلقون من حكومة اسرائيل تشجيعا ومساعدة لكى ينتقلوا إلى هذه المناطق ، وهكذا يزحف الاحتلال فيحول الضم إلى حقيقة واقعة . وهناك حوافز مالية وحوافز أخرى تعطى لاستيطان الأرض وتحقيق ما أسماه السيد ديان « بخلق حقائق واقعة » وقد حولت الحكومة الاسرائيلية المخصصات المالية المعدة لانشاء المساكن إلى المناطق المحتلة ، واستحدثت طائفة من الحوافز لحمل اليهود على الاقامة فيها .

ففى عام ١٩٧٩ ، أقامت الحكومة حوالى ١٥٠٠٠ وحدة اسكان ، منها ٦٠٠ وحدة فقط أنشئت فى الأراضى المحتلة . أما فى عام ١٩٨٢ ، فقد بلغ عدد الوحدات التى كان يجرى انشاؤها بتمويل حكومى ٨٠٠٠ وحدة منها ٢٥٠٠ وحدة فى المناطق المحتلة . وارتفعت النسبة فى ثلاث سنين من ٤ فى المئة إلى نسبة مفزعة هى ٣٠ فى المئة . أما الهدف المعلن فهو تمكين اكثر من ١٠٠٠٠٠ يهودى من الاقامة فى الأراضى المحتلة قبل عام ١٩٨٧ ، بالاضافة إلى ١١٠٠٠٠ يعيشون فعلا فى القدس العربية .

ولاتتمثل العقبة الوحيدة أمام إقامة سلم عادل دائم فى إصرار اسرائيل على مزاعم السيادة وفى نشاط التوطين فى المناطق المحتلة . كما أن عملية الهندسة الاجتماعية والسياسية التى تتولاها السلطات الاسرائيلية لاتقتصر على الميدان الديمغرافى (السكانى) ، إذ أنها تغلغلت إلى جوانب أخرى من الحياة اليومية فى هذه المناطق . أما اقتصاد المناطق المحتلة فكان على وجه التحديد هدفا لعمليات التلاعب التى تستهدف أن يكون الاقتصاد فى حالة كساد تامة بحيث يغدو معتمدا بصورة كاملة على الادارة الاسرائيلية . وليس ثمة شك فى أن اندماج اقتصاد الضفة الغربية فى اقتصاد اسرائيل قد بلغ أبعادا غير مرغوب فيها ، ذلك أن نحو ٥٠ فى المئة من مجموع الأيدى العاملة فى الضفة الغربية يعملون فى اسرائيل ، ثلثهم قد عملوا مددا تزيد على أحد عشر عاماً ، بينما الثلثان يعملون من أكثر من خمس سنين . بل إن اقتصاد غزة أصبح أكثر اعتمادا على اسرائيل من اقتصاد الضفة الغربية . أما التناقض المروع بالنسبة للعرب ، ولاسيما عرب فلسطين ، فيتمثل فى أن الادارة الناجعة لآلة الحرب الاسرائيلية تعتمد على العمالة العربية الرخيصة : وبهذا تتمكن اسرائيل من خوض الحرب وقمع المحاولات التى يبذلها العرب الفلسطينيون لاسترداد حقهم فى تقرير مصيرهم على أرض وطنهم .

وشر ما استحدثته سلطات الاحتلال الاسرائيلية من تدابير ، هى التدابير المتعلقة بملكية الأراضى . فقد ظفرت اسرائيل بالسيطرة المباشرة على ٢٧ فى المئة من جملة مساحة الاراضى فى الضفة الغربية . ولم يقتصر هذا التملك على الأراضى المسجلة باسم الدولة ، بل ضم أراضى مملوكة للاجئين نزعت ملكيتها فى غيابهم واستولت عليها سلطات الاحتلال لأغراض عسكرية . وأقيمت سلطات اقليمية ومحلية مهمتها إدماج مناطق المستوطنات اليهودية ، بموجب أوامر من الحكومة العسكرية ، فى اسرائيل بحيث تغدو خاضعة لولاية اسرائيل .

ومنذ عام ١٩٦٧ ، صدر أكثر من ١٠٠٠ أمر حكومى عسكرى بالنسبة للضفة الغربية ، وجرى تعديل وتحوير فى كثير من قوانين

اسرائيل لكى تتفق مع الأغراض المتوخاة من الوضع الجديد . أما غاية الغايات فهى ببساطة طمس أى فارق قانونى أو إدارى بين الأراضى المحتلة والأراضى التى تم ضمها إلى اسرائيل . وتمارس الحكومة العسكرية سلطتها كما لو كانت لها سيادة دائمة وليس كدولة احتلال أجنبية .

وواضح أن الاتجاه ينصرف إلى إيجاد نظام تشريعى قضائى إدارى ثنائى ، تختلف فيه معاملة المستوطنين اليهود عن معاملة السكان العرب الأصليين ، وهؤلاء وأولئك يخضعون للسيطرة النهائية لحكومة اسرائيل المركزية . وقد تم فعلا إعداد التخطيط الخاص بهذا المجتمع الثنائى ، وهو يرقى إلى كونه تنفيذا للقوانين واللوائح الاسرائيلية من جانب واحد . ومتى اكتملت هذه العملية ، أصبحت اسرائيل فى وضع يطوع لها أن تزعم بأنها قد وفت بالتزاماتها الخاصة بالحكم الذاتى الفلسطينى طبقا لما نصت عليه اتفاقيات كامب ديفيد . وفى ظل هذه الظروف ، لاتكون ثمة حاجة إلى أى اعلان أو اجراء تشريعى جديد من جانب اسرائيل ، لأن هذه الخطوات ستكون قد أدت فعلا إلى إدماج الضفة الغربية فى اسرائيل من الناحية الواقعية . ويصبح ذلك مستطاعا من خلال التدرج فى بسط الولاية القضائية الاسرائيلية على المناطق المحتلة .

غير أن سياسة التوسع التى تجرى عليها الحكومة الاسرائيلية فى الأراضى المحتلة لاتحل مشكلة إلا بخلق مشكلة سواها لها من العواقب ماهو أفجع وأشد خطورة وأكثر إنذاراً بالسوء . ويشير نهج اسرائيل إزاء قضية فلسطين إلى زمن ، لايبعد عنا بسنوات مقبلة كثيرة ، عندما يتعين فيه على الاسرائيليين أن يختاروا بين التخفيف من حدة الطبيعة اليهودية لدولتهم باعطاء السكان العرب حقوقا سياسية كاملة تكاد تساوى الحقوق اليهودية وبين أن ينكروا عليهم هذه الحقوق الأساسية ، فتتقوض بذلك المؤسسات الديمقراطية للدولة ، أو يحدث ماهو أخطر من ذلك ، فتبدأ حملة لطرد السكان العرب شرقا عبر نهر الأردن .

ويعيش فى الضفة الغربية وقطاع غزة حوالى ١٣٠٠٠٠٠

فلسطينى ، وهم قد أصبحوا مجتمعا محاصرا مهددا بالانقراض داخل وطنه وأرض آبائه وأجداده . وقد ترك البلاد منهم فعلا ما يزيد على ١٠٠٠٠٠ طلبا للعمل فى مكان آخر ، والسلطات الاسرائيلية ناشطة فى تشجيع ما معدله ١٢٠٠٠ على ترك البلاد فى كل سنة بتعللات شتى . وعند قيام سلطات الاحتلال بنزع ملكية الأراضى الزراعية ، يعطى الفلاحون واحدا وعشرين يوما كمهلة يبرزون فى أثنائها مايدل على ملكيتهم لها . والدليل الوحيد الذى تقبله المحاكم هو سند الملكية ، وقلة من الفلاحين هى التى تستطيع إبرازه . وبناء على هذه القاعدة ، يستطاع الاستيلاء على ما يتفاوت بين ٥٥ فى المئة و٦٠ فى المئة من الأراضى فى الضفة الغربية ، وهو إجراء بات شائعا ومجربا فى المحاكم ، وقل أن تخسر السلطات قضية من هذا النوع . ثم أن هناك مزيداً من الأراضى التى يتم الاستيلاء عليها بمقتضى أحكام « تخطيط استخدام الاراضى » ، وهى تسرى على ما يسمى بالمناطق « الحساسة » كالمناطق المحيطة بالقدس . أما الهدف من كل هذا فهو الحد من بناء مساكن للعرب ، مما يعنى حرمانهم فعلا من أسباب الرزق . وبهذه الكيفية يتسنى احتواء السكان العرب ، وإكراههم بصورة مستمرة على ترك البلاد . ومع ذلك ، فلئن أخضع العرب لهذه القيود وللمضايقات بصورة عامة ، فهناك مساحات شاسعة تترك على حدة وتخصص لتكون مواقع لمستوطنات يهودية .

لابد من الربط بين حالة الحصار التى تعيش فيها الجماعة العربية فى ظل الاحتلال منذ عام ١٩٦٧ وبين سعى اسرائيل للتسيد على المنطقة بأسرها . وقد أوضح المخططون الاستراتيجيون الاسرائيليون نياتهم بالنسبة للمستقبل بكل جلاء ، إذ هم يسعون إلى تحويل وضع اسرائيل ودورها من كونه دورا محدودا باعتبار اسرائيل دولة واحدة من طائفة الدول الساحلية فى شرقى البحر المتوسط إلى قوة اقليمية قادرة على القيام بدور « الشرطى » فى الشرق الأوسط بأسره . وهدفها المباشر هو الاكتفاء الذاتى فى انتاج شبكات الأسلحة وغيرها من المعدات المتطورة حتى تطمئن الدولة إلى قدرتها على الاستقلال فى التصرف . وفى هذا

الصدد ، فإن اسرائيل لاترى أن دورها هو بالضرورة دور الزبون بالنسبة للولايات المتحدة أو حتى دور الحليف لها . فهى تريد الاحتفاظ بوضعها العسكرى السافر بغض النظر عن المواقف أو الآراء الأمريكية بشأن أن تحول معين فى سير الأحداث . وهدفها النهائى هو تحطيم الكيانات الحالية لدول الشرق العربى ، بحيث تستطيع إسرائيل ، باعتبارها الدولة الرئيسية فى المنطقة ، صد التهديدات الخارجية التى يتعرض لها الشرق الأوسط ، وهى تتمثل فى التهديد القديم من الغرب ، أو التهديد الجديد من الاتحاد السوفيتى .

وقد أجمل الوزير أرئيل شارون استراتيجية اسرائيل فى عقد الثمانينات فى خطبة ألقاها فى معهد الدراسات الاستراتيجية فى تل أبيب فى ١٤ كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٨١ . أما منهجه فيجمع بين التفاخر المسرف والعدوانية المفرطة . وقد استبعد إمكان العيش فى سلام مع الجيران العرب ، لأن وجهة نظره هى أن العلاقات العربية الاسرائيلية هى علاقات صراع مستديم بين أمتين ، هما أمة العرب وأمة اليهود فى سبيل السيطرة على نفس الأرض ، ألا وهى فلسطين . وقد عرف التحرش السوفييتى فى المنطقة بقوله انه موضوع يثير قلقا شديدا ، وأنه تهديد مباشر لأمن اسرائيل . وقد انتهى شارون من الربط بين الأهداف القومية العربية والمطامح الاسرائيلية السوفيتيية إلى نتيجة سهلة مؤداها أن التقارب المتصور بين المصالح السوفيتية والمصالح العربية يهدف إلى غاية مشتركة هى تدمير دولة اسرائيل .

وإذ تتشح اسرائيل بثوب الدولة العظيمة ، فسيكون عليها أن تتحدى الاتحاد السوفيتى وتكتسب نفوذا فى الشرق الأوسط وافريقية يتجاوز منطقة الشرق العربى . أما الحزام التقليدى للمواجهة بين العرب واسرائيل ، فيتعين توسيع نطاقه ليضم ما وصفه شارون بأنه المنطقة الخلفية لاسرائيل . وتفضى هذه النظرية إلى استنتاج آخر مؤداه أن مصالح الأمن القومى لاسرائيل تحتاج إلى توسيع فى النشاط السياسى ، وان لزم الأمر ، فى النشاط العسكرى أيضا ليصل إلى ما وراء منطقة المواجهة المباشرة بكثير ، وهى المنطقة التى انصب الاهتمام

الاسرائيلى بحلها فى الماضى . ولابد من توسيع المجال الجديد لنفوذ اسرائيل بحيث يضم بلدانا كتركيا وايران وباكستان وكذلك مناطق كالخليج وبلدان شمال افريقية ووسطها .

ولما كانت اسرائيل تفتقر إلى العمق الاقليمى ، فقد أشار شارون بالاحتفاظ بصورة دائمة بالمناطق المحتلة لاستخدامها كأساس لشبكة الدفاع ، مع إنشاء مستوطنات ممتازة النوعية ومكتظة السكان فى المناطق الهامة على تخوم الضفة الغربية وغزة ومرتفعات الجولان .

وغنى عن البيان أن من شأن هذه السياسات أن تجعل مساعى السلام عبثا لاطائل من ورائه . ولكن السلام ليس هدفا للمؤسسة السياسية الاسرائيلية اليمينية . فقد استغلت هذه المؤسسة كل فرصة متاحة (وهو ما أصبحت بقية العالم معتادة عليه فى السنوات الأخيرة) لكى تنشر قوتها العسكرية فى كل مناسبة ممكنة حتى تقهر العرب فى المناطق المحتلة وفى الدول المجاورة . وأصبحت المقدمة المنطقية التى لاهوادة فيها والقائلة أن « القوة هى الحق » خصيصة مأثورة عن السياسة الاسرائيلية . ولكن التوسل بالقوة الوحشية لن يحل أبدا ما يحدق بفلسطين من مشكلات مستعصية والاستيلاء على الأراضى بالحرب لايعتبر اخلالا بالقانون الدولى وحسب ، بل يؤدى كذلك إلى تفاقم هذه المشكلات وإلى مزيد من التأخير فى حلها .

والفلسطينيون الذين يعيشون فى الضفة الغربية يتعرضون لاستفزاز من جانب اسرائيل ولعزلة سببها تردد زعمائهم . ومنذ أن قبل الأردن ما اتفق عليه العرب عموما فى عام ١٩٧٤ من الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى وسكان الضفة الغربية وغزة يفتقرون إلى مساندة حكومة عربية يستطيعون أن يفزعوا إليها فى الدفاع عن مصالحهم . وعلى وجه عام ، حاولت الحكومات فى الدول العربية المجاورة إما أن تلزم الفلسطينيين بالهدوء والسكينة وإما أن تستغل القضية الفلسطينية لتحقيق مآربها الخاصة .

أما الموضوع الذى يستلزم الاهتمام الفورى ، والذى لاسبيل إلى علاجه إلا من جانب المجتمع الدولى ، فهو وضع الشعب العربى تحت الاحتلال العسكرى ، ولاسيما فى هذا الوقت الذى تواصل فيه اسرائيل سياستها فى الضم التدريجى . أما عواقب ذلك ، فالأرجح أن يثبت أنها كارثة من الكوارث مادامت اسرائيل تنكر على هذا الشعب حقه فى تقرير مصيره الوطنى . ويجب ألا يقتصر هذا الحق على المشاركة فى انتخابات حرة ، كما اقترحت اسرائيل فى بعض الدوائر ، بل ينبغى أن يستند إلى مجموعة الحقوق التراكمية من تاريخية وثقافية واجتماعية واقتصادية وسياسية ، لمجتمع متميز يتألف من أناس يعيشون فى وطن آبائهم وأجدادهم .

أضف إلى ذلك أن هناك اسرائيليين ينكرون هذه الحقوق لا على العرب الفلسطينيين وحسب ، بل وعلى العرب جميعا . فبعض زعماء اسرائيل ، إذ يسعون إلى الهيمنة والسلطة ، يريدون إحداث عملية انهيار داخل المجتمع العربى تحوله إلى قبائل وعشائر متناحرة . والذى حدث فى لبنان من قيام حرب متعددة الأطراف هو باكورة هذه العملية . وفى رأى أوديد ينون المستشار السابق للوزير شارون أن انهيار المجتمع اللبنانى هو نموذج بالنسبة لجميع الدول العربية فى المنطقة . فقد نشر ينون مقالا فى شهر (فبراير) شباط عام ١٩٨٢ وصف فيه العالم العربى بأنه مجموعة من الأقليات العرقية والجماعات المنقسمة ، وأنها جميعا عرضة لمزيد من الانقسام نتيجة لأزمات داخلية تدمرها تدميرا ذاتيا . وهو يرى أن المجتمع العربى منقسم بسبب هذه المنازعات والخصومات ، وهو بالتالى عاجز عن أن يشكل تهديدا لاسرائيل ، اللهم إلا أن عضده الاتحاد السوفييتى .

ويعتقد ينون ـ بمثل ما يعتقده شارون ـ بأن على اسرائيل أن تتعمد معارضة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وأنها فى سبيل القيام بذلك يتعين عليها اللعب على حبل الصراع الكامن فى المجتمع العربى وتكثيف حدته . وطبيعى أن ينون يشترك مع بعض القوميين العرب الراديكاليين فى الاعتقاد بأن العالم العربى لن يستطيع

الحفاظ على اطاره الحالى ، وأنه إن أراد أن يحيا ، فلابد له من أن يمر بتغييرات ثورية عميقة . ويرى كلاهما أن العالم العربى مبنى « كبيت من الورق » قامت بريطانيا وفرنسا أصلا بتجميع أوراقه معا دون أن تدخلا فى حسابهما أمانى السكان أو رغباتهم . ولكن ينون ، على النقيض من نظرائه العرب الذين يسعون إلى إقامة دولة مؤلفة من أمة واحدة تمتد من الخليج إلى المحيط تستند إلى أساس أقوى وأبقى ، يرغب فى تدمير الكيانات الحالية حتى تعم الفوضى سائر المنطقة ، وهى الفوضى التى طبعت السياسة اللبنانية . فقد كتب يقول ان العالم العربى « قد تم تقسيمه بصورة تعسفية الى تسع عشرة دولة ، تتألف كلها من مجموعات من الأقليات والفئات العرقية التى يعادى بعضها البعض الآخر . وتواجه كل دولة إسلامية عربية اليوم انهيارا عنصريا اجتماعيا من الداخل ، وبعضها يواجه حربا أهلية دائرة الرحى فعلا » .

أين هو المنطق الذى يحمل الاستراتيجيين الاسرائيليين على الظن بأن إضعاف كيان الدول الحالية وتجزءتها وبعثرة رقاع الفسيفساء التى تتألف منها من شأنه أن يورث اسرائيل أمنا واطمئنانا ؟ وأية استراتيجية قصيرة النظر تجعلهم يحسبون أن مجموعة من الدويلات والاقطاعيات والادارات المستقلة المستندة إلى مذاهب عرقية لغوية أو دينية طائفية تتناحر باستمرار فيما بينها ، قادرة على أن تحمى اسرائيل من التهديد السوفييتى الذى يعتبرونه خطرا حقيقيا ماثلا ؟ إن الاستعراض السريع لتاريخ وأصول التورط السوفييتى فى الشرق الأوسط ليوحى بنتيجة مختلفة جد الاختلاف . فما هيأ للروس فرصة دخول المسرح فى الشرق الأوسط إلا استغلال الديناميكيات الاقليمية للسياسة . وكانت الدعامة الأساسية للنفوذ السوفييتى شعور العرب بوقوع ظلم وعنت فادحين عليهم بسبب فلسطين ، واتجاهم إلى الراديكالية السياسية نتيجة لهذا الشعور . وقد استطاع الروس استغلال الصراع العربى الاسرائيلى ليصلوا بأنفسهم إلى وضع هو وضع القوة والنفوذ . وسيستمر توغلهم فى المنطقة ما دامت اسرائيل مقيمة على سياستها فى إعاقة الجهود المبذولة فى سبيل تحقيق سلام عادل ودائم .

ثم ان اسرائيل لن تزداد منعة بتجزئة العالم العربى كما يظن الاستراتيجيون الاسرائيليون . وغاية ما فى الأمر أن هذا يتيح للروس فرصا أكبر ومجالا أوسع لعملياتها ، وهكذا تتفتح أمام التحرش الروسى سبل جديدة كثيرة . ومن شأن انهيار الكيان الحالى للدول أن يضيف إلى النفوذ السوفييتى بعدا كاملا جديدا ، فى حين أن احتمال الاستفادة من التناحرات المحلية لاغراء طلاب السلطة المتنافسين فى العالم العربى الممزق بدخول معسكر السوفييت من شأنه أن يهيىء لصانعى السياسة السوفييت الفرصة المعتادة لكى « يفرقوا ويسودوا » وعندئذ يجد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية أن من الهين بسط سلطانه ومحاولة تعزيز نفوذه فى المنطقة بأسرها . ولا تكون اسرائيل فى أى وضع يطوع لها تحدى هذا المد السوفييتى أو الحد منه . والنتيجة الوحيدة لذلك هى زيادة الاستقطاب بين الدولتين العظميين هما ووكلاؤهما ، مع ما يصاحب ذلك من خطر ماثل دائما هو خطر المواجهة المباشرة .

أما الأمر الذى يتم إغفاله فى هذا كله بصفة عامة فهو ان اسرائيل نفسها ليست بمنجاة من أخطار التجزئة السياسية . فالمجتمع الاسرائيلى هو فى حد ذاته فسيفساء تتألف من أكثر من ١٠٠ قومية ، ولا توحدها إلا روابط قلقة من كون اسرائيل « حامية عسكرية » . وقد حسب بن غوريون أن استقرار المجتمع والسياسة فى اسرائيل لا يستطاع تحقيقه إلا بوجود « حالة دائمة من التوتر الذى يمكن السيطرة عليه » . وقد انتهى الأمر بكثيرين من المراقبين إلى الاعتقاد بأن اسرائيل لا يسعها أن تصنع السلام ، وأن إحجامها الواضح إنما يخفى وراءه حاجة شديدة الحيوية هى أن تسوية النزاع العربى الاسرائيلى من شأنها حرمان اسرائيل قطعا من التوتر الذى يلوح أن سياستها تترعرع بالاغتذاء منه . إلا أن الكيان السياسى لاسرائيل ينقسم الى فئتين رئيسيتين واضحتى المعالم . فهناك السفارديون وهم يهود الشتات الأول الذين ينتمون أساسا الى أصل شرقى ، والاشكنازيون وهم القادمون من أوروبا الشرقية . وهناك فوارق سياسية وأيديولوجية حادة تفصل بين هاتين الفئتين التقليديتين وتقيم خصومة بينهما . وحدث أخيرا أن تفاقم الاستقطاب الاجتماعى والتواترات

الكامنة الناشئة عنه نتيجة للوضع الاقتصادى الحاد فى البلاد وما تحملته من خسارة فى الرجال والمواد فى الحرب الدائرة فى لبنان .

وكما هو الحال دائما ، فإن الوجهة الاقتصادية لبلد ما تخضع للقرارات السياسية . وما إسرائيل بمستثناة من هذه القاعدة ، ولكن وجهتها تكاد تفتقر إلى ما يورث الثقة فيها . فواقع الأمر أن اسرائيل تحاول إقامة امبراطورية بالاقتراض ، وهى من الناحية العملية دولة مفلسة تعيش عالة طفيلية على القروض والمنح المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية . ومع ذلك فان المساعدة الأمريكية المقدمة الى اسرائيل تستخدم فى ما يعود بالضرر على المصالح الأمريكية فى المنطقة . وقد أوضح البروفسور ت . ر . ستوفر من أساتذة الاقتصاد فى جامعة هارفرد فى بحث نشره مؤخرا معهد الشرق الأوسط فى واشنطن إلى أى مدى تعتمد اسرائيل على المساعدة الاقتصادية والعسكرية والمالية الأمريكية . ففى الوقت الحاضر ، تتلقى اسرائيل أكثر من ٢,٥ بليون دولار فى السنة على هيئة مساعدة رسمية مباشرة ، وهى قد طلبت ٧٠٠ مليون دولار أخرى لعام ١٩٨٤ ، مما يجعل إجمالى المساعدات الرسمية يصل إلى ٣,٢ بليون دولار . غير أن جملة الموارد الأمريكية التى تحول إلى اسرائيل من المصادر الرسمية ومن المصادر غير الرسمية التى تستنزل من الضرائب ، ترفع هذا الرقم إلى حوالى ٥ بلايين دولار ولا يشمل هذا المبلغ الضخم ما تحصل عليه اسرائيل من قروض هائلة متزايدة قصيرة الأجل من البنوك الأمريكية التجارية ، ويصل مجموعها إلى حوالى بليونى دولار ، ويؤخذ من مكتب الاحصاء المركزى فى تل أبيب أن دين اسرائيل الخارجى بلغ ٢٦,٥ بليون دولار فى عام ١٩٨٣ ، أما تكاليف خدمة هذا الدين وحده فتبلغ ٢,٥ بليون دولار من المساعدات الأمريكية .

وما أكثر ما عرضت فرص للسلام كان يمكن انتهازها ، ولكن الزعماء الاسرائيليين أحجموا إحجاما شديدا عن التخلى عن عقلية الحصار وعن ادعاءاتهم التوسعية التى انطبعت بها سياساتهم ، ولكأنهم ـ فيما يبدو ـ لا يريدون أن يعيشوا فى المنطقة كشركاء ، وإنما

مناهم أن يكونوا فيها سادة أعلياء لا غير . ودولة اسرائيل قد تكون موجودة فى الشرق الأوسط ، ولكن زعماءها لا يريدون لها أن تكون جزءاً من منطقة الشرق الأوسط . فهل تدهشنا خيبة الرجاء التى عرت الرئيس ريغان بعد الرفض البات لمبادرته السلمية فى أيلول (سبتمبر) عام ١٩٨٢ ، فسأل قائلا : « هل فى وسعهم أن يبقوا إلى الأبد وكأنهم يعيشون فى معسكر مسلح ؟ إن اقتصادهم يعانى ، ونسبة التضخم عندهم قدرها ١٣٠ فى المئة ، وعليهم الاحتفاظ بوجود عسكرى لا يتناسب البتة مع حجمهم كدولة » .

ومنذ عام ١٩٤٨ واسرائيل جاهدة فى تدمير الشخصية المعنوية لعرب فلسطين . ومع ذلك ، فان إضفاء الشرعية لأى دولة سيكون الفلسطينيون فى رعاياها ، إنما يتوقف على مدى استجابة هذه الدولة للمطالب القومية للفلسطينيين فى أن يكون لهم وطن خاص بهم . إن القضاء على الهوية الوطنية الفلسطينية يستقيم مع الحجة التى دأبت اسرائيل فى ترديدها وهى أن القضية الفلسطينية ليس لها سند من التاريخ أو واقع فى السياسة . إنه بلا شك شبح أو سراب قوى ذلك الذى طارد وجود الدولة الصهيونية من بادىء الأمر وتسبب فى خمس حروب عاتية بين اسرائيل وجيرانها العرب . أما الغزو الاسرائيلى للبنان فى صيف عام ١٩٨٢ فقد استهدف ماهو أكبر بكثير مما استهدفه أى اندلاع آخر للعنف ، إذ استهدف القضاء على هذا الشبح ، أى القضاء المبرم على الأمانى القومية لعرب فلسطين كما جسدتها منظمة التحرير الفلسطينية رمز وحدتهم القومية .

وقد تركز الاهتمام بصورة متزايدة طوال العامين الماضيين على التطورات الحادثة فى لبنان ، وباتت احتمالات تسوية قضية فلسطين تسوية شاملة أشد تضاؤلا وتنائيا . إلا أن التوقعات تزايدت بوصول جورج شولتز وزير الخارجية الأمريكية إلى المنطقة فى آيار (مايو) عام ١٩٨٣ . كان أسلوب شولتز مباشرا ومبتكرا ، ولكن جهوده فى هذه الحالة برهنت على أنها ذات قيمة محدودة . فالاتفاق الذى عقد فى ١٧ آيار (مايو) بين اسرائيل ولبنان حول جلاء القوات الأجنبية والذى بدا فى حينه مبشرا بكثير من الأمل ، لم يتم تنفيذه ، وأدى فشله إلى جعل

الموقف أشد خطورة مما كان فى أى وقت مضى ، لاسيما وانه قد يؤدى إلى تعريض وحدة الأراضى اللبنانية للخطر بصورة مستديمة . وواقع الأمر أن اسرائيل قررت إعادة نشر قواتها على خط دفاعى أنسب لها ، مع ما فى ذلك من نتيجة مشؤومة هى تحويل جنوب لبنان إلى منطقة عازلة أخرى اكبر مساحة ، أى تحويله الى ضفة غربية أخرى ولكن فى الشمال .

لم تكتسب اسرائيل من غزوها للبنان كثيرا من الطمأنينة . فالعملية التى أطلق عليها اسم « سلامة الجليل » ربما أدت إلى تشتيت المقاتلين الفلسطينيين وتقسيمهم وزادت من مساحة المنطقة العازلة فى الشمال ، ولكنها لم تحقق شيئا يزيد السواد الأعظم من الاسرائيليين شعورا بالأمن ، وهؤلاء لايشاطرون حكومتهم ثقتها فى سلامة سياستها . وأصبح شعار « اخرجوا من لبنان » شعارا متزايد الشعبية فى اسرائيل ، يرددونه كلما أوغل جيش الاحتلال خوضا فى المستنقع اللبنانى ، وهو مقبرة الآمال من جميع النواحى . يضاف إلى ذلك أن اسرائيل فقدت ماكانت تسعى إليه من إطلاق يدها فى الضفة الغربية ، ذلك أن الغزو زاد من وطأة المقاومة العربية لما اعتبر محاولة سافرة لضم هذه الضفة إلى اسرائيل .

لم يتخاذل شعور الفلسطينيين بالهوية الوطنية لا أمام أحابيل اسرائيل ولا أمام تهديداتها ، إذ بقيت مقاومتهم على عرامها لاتعرف الونى . وعوضا عن إقدام اسرائيل على منح الفلسطينيين حقهم فى تقرير مصيرهم الوطنى ، أردفت هدفها الاستراتيجى فى أن تصبح الدولة المتسيدة فى المنطقة بعرض من جانبها بدا وكأنه يمنح الفلسطينيين وطنا بديلا فى الأردن . والهدف الواضح هنا هو تقويض سلطة الأردن ، واستغلال وضعه الحيوى فى المشرق لصالح اسرائيل . أما منطقة البحر الأحمر ـ الخليج فهى الآن فى وضع شديد التوتر بسبب الحرب الناشبة بين العراق وايران ، ومن شأن المبادرة الاسرائيلية فى الغرب أن تحدث أثرا له وقع الكارثة .

وهكذا أصبح الأردن « مسمار العجلة » فى استراتيجية اسرائيل إذا ماكان لدعاتها أن يبلغوا هدفهم وهو أن تصبح بلادهم الدولة

المتسيدة فى الشرق الأوسط . وخط وقف اطلاق النار يمتد مسافة ٤٩٠ ميلا حول اسرائيل ، منها ٣٠٠ ميل تتاخم الأردن مباشرة ، والأردن هو المحور الارتكازى الذى يوصل إلى لبنان وسورية والمملكة العربية السعودية ومصر . وللطرق البرية والجوية أهمية حيوية بالنسبة للعراق ولدول الخليج الشمالية التى تتعرض لخطر داهم من ناحية ايران المثيرة للقلاقل . فان دان لاسرائيل موقف القوة فى هذه المنطقة الحاسمة ، دان لها التفوق الاستراتيجى على الشرق الأوسط برمته .

ولايعقل واسرائيل تقاوم بهذه الضراوة إنشاء دولة فلسطينية فى الضفة الغربية أن تفكر فى تأسيس هذه الدولة فى الأردن . إن الوطن الفلسطينى البديل لا أساس له فى التاريخ ولاسند له فى القانون . فالى أن منحت بريطانيا انتدابا على فلسطين ، والأردن يعتبر جزءا من المفهوم الفرنسى « لسورية الكبرى » ، ويخضع لولاية الحكومة العربية فى دمشق التى انشأها عم والدى الملك فيصل الأول ، فى عام ١٩١٨ . وفى عام ١٩٢٠ صدرت الأوامر إلى السير هربرت صموئيل المندوب السامى فى القدس بأن يبقى المنطقة منفصلة عن إدارة الانتداب . وبعد ذلك بعامين عقدت بريطانيا اتفاقا مع جدى الملك عبد الله اعترفت بمقتضاه « بوجود حكومة دستورية مستقلة فى شرق الأردن » تحت حكمه . فالأردن قد أصبح دولة قبل أن يسمع أحد بدولةِ اسرائيل الحديثة .

ان استبدال الأردن بفلسطين خطة لاتخدم إلا غرضا واحدا هو الاطاحة باستقرار البلد ، كما انتهى الوضع فى الوطن البديل المقترح للفلسطينيين فى لبنان - فلن يكون مصير الأردن إلا من هذه الشاكلة . فمن شأن الاستبدال أن يقوض الوئام الاجتماعى والتكامل الاقتصادى والتوافق السياسى ، وهى الخصائص التى تعهدها وتغذيتها بعناية منذ انشاء الدولة الأردنية . ومن شأنه أيضا أن يكون مسببا لاثارة التناحر الداخلى الذى يعجل بانتشار سياسة التطرف ، فلايحقق الأمانى السياسية لا للفلسطينيين ولا للأردنيين ، ولا يجعل البلدان العربية الواقعة خلف الأردن آمنة ولا مطمئنة . ولن يكون من شأن إقامة دولة فلسطينية تحل محل الأردن إلا أن يزيد من الشعور بالاحباط ويوهن

الارادة السياسية للشعب والدولة ، ويؤدى إلى انهيار المؤسسات الوطنية كما حدث فى لبنان ، ولكنه لن يخرج اسرائيل ، على أى حال ، من مأزقها .

لابد للأريحية الفكرية للمخططين الاستراتيجيين من أن تعترف بدور الأردن ودور الضفة الغربية وغزة باعتبارها « الأرضية الوسط » أو الطريق الفسيحة التى تصل من خلالها ثروة الجنوب الغنى بالنفط إلى المناطق الآهلة بالسكان فى الشمال ، هذا إذا ماتحقق السلام - ومتى تحقق - وانتهى الاحتلال . ومن شأن تفتيت الأردن وسيطرة قوة معادية فيه أن يسهل استغلال المناطق الوسطى والجنوبية لتصبح ممرا إلى البحر الأحمر ودول الخليج . فعلى الاستراتيجيين أن يتفهموا أن احترام دور الأردن باعتباره متمما لدول الخليج فى المحافظة على الهوية العربية لفلسطين هو ضرورة لازمة للحفاظ على « الادارة البناءة » لدفة الشؤون العامة العربية . فان اتخذت المطامع السياسية مسلكا مستقلا عن الموارد الطبيعية للمنطقة ، لتم فى آخر الأمر القضاء على مقومات الأمن فى شبه الجزيرة العربية قاطبة . أما الأراضى الخلفية القريبة الى الشمال وعلى ساحل البحر المتوسط ، فهى فوق كل شىء ، درع يصد التغلغل والتحرش ، أو هى بخلاف ذلك ، بوابة ينفذ منها التغلغل والتحرش .

ومع أن الأردن لا يمكن اعتباره وطنا بديلا للفلسطينيين ، فإن الصلة الوثقى بين البلدين وشعبيهما هى صلة ينبغى ألا يتم تجاهلها . فالسلسلة الطويلة من الروابط التاريخية والثقافية والاقتصادية والسياسية بين ضفتى الأردن لايستطاع فضّها بسهولة ، وهذا ما شهد به مرارا وتكرارا كل من الفلسطينيين والأردنيين على حد سواء . وقد استندت وحدة الضفتين التى أعلنت فى عام ١٩٥٠ إلى ممارسة حق تقرير المصير والتعبير عن الارادة الحرة . وقد نصّ الدستور الأردنى الصادر عام ١٩٥١ دون ان تحفظ على أن توحيد الضفتين لن يخل بنتيجة التسوية النهائية لقضية فلسطين . وفى الوقت عينه ، ظل الأردن مدركا أن الحقوق الوطنية للفلسطينيين لن يفرط فيها . تلك كانت المبادىء التى استهدينا بها فى تصرفاتنا فى ذلك الحين ، وهى لا تزال النبراس الذي نستهدى به بالنسبة للمستقبل . هذا وقد أعيد تأكيد

الالتزام الفلسطينى باستمرار التواصل الوثيق مع الأردن فى القرار الذى اتخذه اجتماع المجلس الوطنى الفلسطينى فى الجزائر فى شهر شباط (فبراير) عام ١٩٨٣ للعمل على إقامة اتحاد كونفدرالى بين الأردن والأراضى التى تحتلها إسرائيل .

ولا يخامر أى شخص أدنى شك فى أن الأردن هو الخيار الطبيعى كشريك للفلسطينيين ، وسيظل هذا شأنه ، لا من حيث إدارة شئون المساعدة الاقتصادية فى الأراضى المحتلة وحسب ، بل كذلك من حيث العمل على تقرير وضعهم السياسى فى المستقبل .

وفى هذا النطاق ، ورغبة من الأردن فى الحد من السياسات المتطرفة التى يتنامى مدها ، وكذلك فى احتواء سياسة التجزئة التى انتشرت انتشاراً كبيراً فى الشرق الأوسط ، فقد كان من نتائج مبادرة ريغان السلمية أن تشجع الأردن على إجراء حوار جديد حول السلام مع منظمة التحرير الفلسطينية والشركاء العرب الآخرين . ومن الانصاف التسليم بأن خطة ريغان للسلام ، التى تستند إلى القرار ٢٤٢ الصادر من الأمم المتحدة ، كان من شأنها وضع حدّ لمشكلة القضية الفلسطينية التى طال تقرحها ، لو تم متابعة تنفيذ هذه الخطة بمزيد من الحيوية وشدّة البأس . ولقد جاء توقيتها مناسباً جداً ، إذ أنه أتى فى أعقاب الغزو الاسرائيلى للبنان ، الذى شكّل فترة مفجعة ومفزعة الى أقصى حد فى سجل الصراع الفلسطينى للظفر بوطن له . أما الشروط التى وردت فى الخطة ، فكانت ايضا مناسبة للغاية ، وأوضحت لكل من العرب والاسرائيليين أن الولايات المتحدة الأمريكية ملتزمة التزاما كاملا بأن تسلك مسلكا غير متحيز فى سبيل تحقيق التسوية النهائية للنزاع . أما بساطة الخطة فكانت بساطة خلاقة لأنها تصدّت تصدّياً مباشراً للمشكلات المعقدة المتعلقة بوضع المناطق المحتلة من قبل اسرائيل ، والمستوطنات اليهودية التى أنشئت منذ عام ١٩٦٧ . ومن سوء الاتفاق أن ما تميزت به هذه الخطوة من حيوية ، قد سُمح له أن يتبدد ، وبتبدده ضاعت القوة الدافعة للسلام .

وقد رحب شقيقى الملك حسين بمقترحات ريغان من بادىء الأمر

ورغب فى أن يراها تتطور وتنمو ، وذلك لأنه برغم أن هذه المقترحات لم تكن تعتبر من وجهة نظرنا مقترحات شاملة بالقدر الكافى ، كانت تمثل تغييرا منعشا فى الأساليب السابقة الخاصة بالتسوية . لقد كان هناك استحسان وترحيب بهذه القوة الدافعة الجديدة التى حققت بها عملية السلام ، وبمثل هذا الشعور قوبل ادراك الرئيس ريغان بأن قضية فلسطين هى « السبب الجذرى » للصراع فى الشرق الأوسط . وقد لاحظ الأردن باهتمام شديد التفسير الذى أتى به الرئيس ريغان لأحكام كامب دافيد بشأن الوضع فى الضفة الغربية وقطاع غزة واعتباره أن هذه المناطق جزء جوهرى من الارث العربى . ومما يؤسف له أنه أغفل الاشارة إلى الرابطة بين ضرورات الأمن لاسرائيل من ناحية ، والاعتراف بحقوق العرب المشروعة فى فلسطين من ناحية اخرى . ولقد كانت لنا آمال بعيدة فى أن تصادف دعوة الرئيس الى تجميد بناء المستوطنات وما يرافق ذلك من حركة ديمغرافية فى المناطق الخاضعة للاحتلال الاسرائيلى آذانا صاغية . والأمر الذى يزيد على كونه مجرد أمر باعث على الأسف هو أن الادارة الأمريكية ، برغم الرفض الاسرائيلى الكامل لمقترحات ريغان الأصلية ، لم تتخذ أى إجراء من جانبها لتحقيق أهدافها .

أما ما حاول الأردن ان يفعله من جانبه ، فهو أن يمزج العناصر التى وردت فى خطة ريغان الداعية إلى إقامة كيان فلسطينى فى الضفة الغربية وقطاع غزة فى اتحاد فيدرالى مع الأردن ، بالعناصر التى وردت فى خطة الجامعة العربية التى أقرها مؤتمر القمة العربية فى فاس فى عام ١٩٨٢ والتى تقترح إقامة دولة فلسطينية فى الأراضى المحتلة تحت سلطة منظمة التحرير الفلسطينية . وقد اجتهد الأردن فى أن يرتب مع المنظمة انتهاج منهج فلسطينى اردنى مشترك بشأن المفاوضات . وكان المفروض عرض هذا التفاهم على اجتماع لرؤساء الدول العربية ـ مؤتمر قمة ـ لاقراره . وبمقتضى هذ الترتيب ، تعتبر خطة ريغان وسيلة لمفاوضات السلام ، فى حين يبقى الشكل المعدّل لخطة فاس الهدف البعيد المدى لكل من الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية . وكان المفروض أن تتم إعادة صياغة خطة فاس للسلام بحيث تشترط منح الفلسطينيين حق

تقرير المصير داخل إطار الاتحاد الكونفدرالى الأردنى الفلسطينى .

كان من شأن قيام تفاهم أردنى فلسطينى مشترك أن يجعل مفاوضات السلام ممكنة لاعتبارات هامة شتى فى طليعتها ، دون ريب ، سياسة اسرائيل الرافضة واباؤها العنيد احترام احكام القانون الدولى وقرارات الأمم المتحدة الملزمة قانونا . ومنذ قيام اسرائيل ، وهى قد اختطت لنفسها طريقا متعمدا تسلكه لابطال وتقويض كل خطة سلام قد تفضى إلى تسوية عادلة دائمة للقضية الفلسطينية . وقد شن زعماء اسرائيل حرْبا متصلة لا هوادة فيها ، ونشروا قوتهم العسكرية الهائلة لكى يتمكنوا من اضعاف إرادة الشعب الفلسطينى . أما الهدف الذى يتوخونه فهو تغيير الطابع العربى لوطنهم الفلسطينى تغييرا لا رجعة فيه . وأصبحت الحرب ، والضمّ التدريجى الذى يجىء فى اثرها ، العلامة الدامغة لسياسات التوسع الاسرائيلى . وبالرغم من تخصيصات الأراضى التى وضعت بمقتضى خطط تقسيم فلسطين المختلفة منذ عام ١٩٣٧ ، فقد بدأت اسرائيل حملتها الراهنة بادماج القدس العربية فيها بعد حرب عام ١٩٦٧ ، وتلا ذلك ضمّ مرتفعات الجولان ، ومنذ ذلك الوقت واسرائيل تؤكد مطالبتها بالضفة الغربية وغزة . وليس ثمة ريب فى أن جزءا من جنوب لبنان ربما يتم ضمه بتعللات تتعلق بالأمن إن لم يتخذ إجراء للحيلولة دون ذلك . حتى مصر ، وهى دولة عربية صدقّت على معاهدة مع اسرائيل ، لم تسلم من شهوة التوسع الاقليمى التى لا تشبع ، وها هى منطقة طابا التى ما زالت محتلة فى سيناء ، تمثل مشكلة قائمة دون حل .

ومما يشجع اسرائيل فى ميولها التوسعية أن هناك إحجاما أمريكيا واضحا عن مساندة المبادىء الأساسية للقانون الدولى مساندة صريحة واضحة ، وهى المبادىء التى تنصّ على عدم شرعية الاستيلاء على الأراضى بالقوة . والبادى أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تعتبر العمل الاسرائيلى مخلا بالقانون الدولى . أما المستوطنات التى اقيمت فى المناطق المحتلة فقد سوّغت من الناحية العملية بالقول « بأن من حق اليهود التوطن فى أى مكان » . ومن الأسباب الرئيسية التى أدت إلى

فشل محادثات الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية احجام الادارة الأمريكية عن التصرف تصرفا سريعا حاسما فى شأن تعهدها بصنع السلام . كما أن عملية رسم السياسة فى الولايات المتحدة افتقرت الى استراتيجية شاملة للسلام ، وهى سمة ظلت تطبع الموقف الأمريكى طوال ما يقرب من عقد من الزمان . وكثيرا ماأوِّل هذا الموقف فى العالم العربى بأنه يعنى التجاوز عما تعمله اسرائيل ، سواء فى المناطق المحتلة أو فى لبنان . وجاء فى بداية عام ١٩٨٤ ما عزّز هذا الاعتقاد ، ألا وهو اتفاقية التعاون الاستراتيجى التى عقدت بين الرئيس ريغان وشامير رئيس وزراء اسرائيل . والمتوقع أن يترتب على المساعدة الاقتصادية والعسكرية المتزايدة ، توفير مزيد من الاعتمادات لانشاء مزيد من المستوطنات فى المناطق المحتلة ، وهو ما يتناقض نصا وروحا مع مقترحات ريغان للسلام .

كان التردد الأمريكى سببا فى السماح لاسرائيل بالمضى فى سياسة التوسع لا يعترضها فيها أى معترض . وأصيبت بالضرر الشديد مصداقية الولايات المتحدة الأمريكية حول كونها الوسيط الأمين فى الشرق الأوسط . وأدى افتقار أمريكا الى الحزم الى جعل شبح الاستقطاب بين الدولتين العظميين يخيم فى أفق المنطقة بأخطاره الضخمة . كما شجع الراديكاليين من العرب والعناصر التى ليست لها صفة تمثيلية داخل منظمة التحرير الفلسطينية على تحدى الزعامة الشرعية لهذه المنظمة . وقيادة المنظمة لا تعفى تماما من اللوم فى هذا الصدد . فحتى تحول المنظمة دون استعداء الجناح الراديكالى فيها ، رفضت عمل أى ترتيب مع الأردن ، فكان اجتناب هذا الالتزام ـ بدافع الحرص على وحدة منظمة التحرير الفلسطينية ـ عملا عقيما كما اتضح فى نهاية الأمر ، فوقع الشقاق ، ونشب القتال بين فصائل المقاومة فى وادى البقاع وشمال لبنان . أما سورية التى أغفلت مصلحتها فى استرداد مرتفعات الجولان المحتلة فى مبادرة ريغان ، فقد استغلت هذا القتال .

إن استياء سورية ومعارضة السوفييت تضافرا مع التعمد فى

استبعاد كليهما من عملية السلام فى الشرق الأوسط لسنوات عدة لتعترضا سير هذه العملية ، وتحملت الولايات المتحدة مسؤولية صنع السلام بمفردها . ثم أنّ الاتحاد السوفيتى خسر شيئا من هيبته ونفوذه فى أعقاب الغزو الاسرائيلى للبنان عندما أخرجت القوات السورية ومنظمة التحرير الفلسطينية من بيروت . إلا أن الدور العالمى للاتحاد السوفييتى بوصفه دولة عظمى يعتبر عاملا من عوامل سياسة القوى العالمية . ولا يسع الروس ، وهذا هو حالهم ، أن ينحوا إلى الخطوط الجانبية من عملية صنع السلام بمنتهى البساطة ، كما أن الشعب الفلسطينى وممثليه قد أزيحوا جانبا وتجوهلوا بصورة منتظمة . وبفضل التقاء المصالح بين الاتحاد السوفييتى وبعض الدول والقوى المحلية فى المنطقة ، استطاع الروس استعادة وضعهم وتحدى الاستبعاد الذى فرض على أنشطتهم . وقد اشتدت ضراوة هذا التحدى بسبب الصعوبات التى واجهتها الولايات المتحدة فى دورها كوسيط أمين للسلام فى الشرق الأوسط ، وبسبب التدهور المستمر فى الأزمة اللبنانية .

ولئن صبّ واضعوا السياسة الأمريكية اهتمامهم بصورة مضطردة على الوضع فى لبنان ، فان احتمالات تحقيق تسوية شاملة فى الشرق الأوسط تزداد نأيا وبُعدا ، فان وضعت الأزمة اللبنانية فى منظورها الصحيح ، تبين أنها مجرد عرض من أعراض قضية فلسطين . فالصراع الدائر فى لبنان يجرى داخل ثلاث دوائر متحدة المركز ، تقوم بينهما علاقة تكافلية بحيث أن الواحدة منها تغذى الآخرين وتزودهما بالوقود المحرك لهما . ومحور هذه الدوائر هو البعد اللبنانى المحلى للصراع بين المسلمين والمسيحيين تحدو اليه الفوارق الاجتماعية ـ الاقتصادية بين المجتمعات والمناطق المختلفة ، والأيديولوجيات المتباينة التى تمخضت عنها . وقد ترتب على التوزيع السكانى (الديمغرافى) لهذه العناصر قيام نظام سياسى قلق يسهل استغلاله من قبل الدول والأطراف الخارجية ذات المصالح المتباينة والتوجهات السياسية المختلفة . ويتمثل البُعد الثانى فى وجود مقاتلى منظمة التحرير الفلسطينية فى لبنان ، مِمّا زجّ بالصراع العربى الاسرائيلى بجميع تشعباته فى المنطقة اللبنانية . وافضت المواجهة بين سورية واسرائيل الى

قيام البعد الثالث والدولى للأزمة ، ذلك لأن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية يعضد دمشق ، فى حين ان الولايات المتحدة تساند تل أبيب فى سعيها للظفر بالنفوذ والتسيد فى المنطقة . ومن هنا أصبح الخوف الطاغى هو خوف من أن يحدث صدام بين الدولتين العظميين نفسيهما بدلا من أن يحدث بين وكلاء كل منهما .

أصبح لبنان ساحة جانبية مضللة كبرى لقوتين اقليميتين ، الا وهما سورية واسرائيل ، سعيا منهما لتحقيق اهدافهما المختلفة . فقد تمكنت اسرائيل من تشديد قبضتها على الأراضى المحتلة وأن تمضى فى ارهاب شعبها لكى يتخلى عن ارض آبائه وأجداده . أما سورية ، فقد خاضت حربا يقتتل فيها الأخوة لكى تحتوى الارادة السياسية للشعب الفلسطينى وتسيطر عليها . وكان من عُقبى هذه الحرب أن حرم شعب فلسطين ـ فى غياب مؤسسات عامة فاعلة ـ من القدرة على التعبير عن رغبات الجماعة الفلسطينية الرئيسية المتمثلة فى عرب فلسطين تحت الاحتلال الاسرائيلى . ولا شك فى أن هذا ضار بعملية السلام وبالفلسطينيين وباللبنانيين وبالعرب أجمعين .

وقد أحدثت المواجهة بين سورية واسرائيل تحولا جذريا فى ميزان القوى ، ولهذا تأثير حيوى فيما أسميته « بالوسطية » للسياسة بين شعوب المنطقة . فان رغبة كل منهما فى السيطرة على المنطقة قد تُفضى باسرائيل الى ضمّ الضفة الغربية المحتلة بصورة رسمية ، وترك وحدة الأراضى اللبنانية تعانى من تهديد دائم ، وربما عرّض اختبار القوة هذا الأردن لضغوط متصاعدة من الغرب ومن الشمال ، ترافق ذلك تحركات اخرى للسكان إليه نتيجة للخلخلة الاجتماعية والاقتصادية التى تمارسها هذه الأوضاع ضد الفلسطينيين ، سواء من كانوا فى ديارهم أو من كانوا فى المنفى فى الخارج .

إن الأثر الذى يخلفه تدفق أقوام ساخطين ومقهورين سياسيا على الأردن ، هو أثر يمكن التكهن به بسهولة ، إذ أنه سيؤدى إلى صبغ السياسة المحلية بالصبغة الراديكالية ، وإلى الاطاحة باستقرار المؤسسات الأردنية ، ومن شأن انتشار المذاهب والاسقاطات المتطرفة

القضاء على وضع الأردن باعتباره الأرضية الوسط ، وهو الوضع الذى تم تعهده وتنشئته بعناية بين سياسات التطرف . ولن تؤدى محاولات زعزعة الوئام الاجتماعى فى الأردن إلا إلى طبع المنطقة كلها بالطابع الراديكالى ، بينما يتصارع الاسرائيليون بمساندة أمريكا والسوريون بتعضيد الروس فى سبيل الظفر بمنزلة القوة والهيمنة لا فى لبنان وحده ، بل وفى المنطقة بأسرها . ومن شأن التأييد القوى المبذول من الدولتين العظميين تشجيع كل من اسرائيل وسورية على إنشاء روابط استراتيجية بين ساحل البحر المتوسط ومسرح البحر الأحمر الخليج حيث تعملان على التأثير فى مجرى الأحداث فى المستقبل .

يضاف إلى ذلك أن التمزق السائد فى صفوف العرب ، وانعدام التوافق بين دول العروبة على التصدى لمشكلتى فلسطين ولبنان ، من شأنه أن يحول دون التوصل إلى حل حاسم : فسيبقى الوضع مائعا ورهنا بالأشكال المختلفة من التأثيرات . وقد استند ميثاق جامعة الدول العربية ـ الذى حكم جميع المساعى العربية المشتركة بما فيها جميع انشطة القمة ـ الى فكرة الاجماع فى الاتفاق على جميع القضايا ، وهو ميل إلى التضييق تعتزم غالبية العرب تصحيحه باعتباره أمرا ملحا . ولكن الى أن يتم هذا التغيير ، فان الدول العربية ذات التفكير المتشابه قد تضطر إلى التصرف تصرفا مستقلا عن مداولات الجامعة وقراراتها .

ولابد من أن يسمح لأهل المناطق المحتلة بأن يقيموا مؤسساتهم الخاصة التى تعبر عن مصالحهم وتدافع عنها . وينبغى ألا يسمح لاسرائيل ـ والواقع أنه لا يسعها ـ أن تتحدث بالنيابة عن عرب فلسطين . وبالمثل ، ليس لدولة عربية ان تحل محل فلسطين أو أن تكون فى وضع يطوع لها أن تتحدث بالنيابة عن الفلسطينيين . وعلى اسرائيل أن تختار بين السلام والأرض . فحقائق الجغرافيا والسكان تضع اسرائيل فى مأزق لا نهاية له إن هى أرادت أن تعيش فى سلام مع جيرانها العرب . فعليها إما أن تتساهل فى جوهر العقيدة الصهيونية نفسها أو أن تجرد نفسها من الأراضى التى تحتلها .

وليس ثمة شك فى أن القتال الدائر فى لبنان ، والضمّ التدريجى

للأراضى المحتلة الذى تمارسه السلطات الاسرائيلية ، قد ضاعفا من حدة المأزق المستمر الذى تواجهه التسوية السلمية للنزاع العربى الاسرائيلى . والأردن جاد فى إعادة النظر فى طبيعة العلاقة العائلية الفلسطينية الأردنية ، وهدفنا الوحيد ـ كما هو شأننا دائما ـ هو حماية الهوّية العربية للشعب الفلسطينى الذى يعيش تحت احتلال أجنبى . وليس ثمة ريب فى أن من شأن الحفاظ على الطابع الوطنى للمجتمع العربى لفلسطين أن يسهم فى الحفاظ على الدور الوسطى للأردن ، كما أن من شأن احياء مؤسساتنا البرلمانية تهيئة فرصة للناس جميعا لكى تكون لهم كلمة فى تقرير مصيرهم . ونحن فى حاجة إلى عون الجميع ، ويعوزنا تأييدهم فى سبيل تحقيق سلام عادل ودائم يستند إلى مبدأ الأمم المتحدة الداعى إلى العدالة لجميع الشعوب والأمن لجميع الدول .

وينبغى ألا يسمح لاسرائيل ـ ولا يسع إسرائيل ـ أن تعامل الشعب الفلسطينى كما لو كان أقلية إسرائيلية ـ أى أجانب فى عقر بلادهم . ويحدثنا التاريخ بأن المجتمع الدولى قد واجه مشكلة مماثلة بعد الحرب العالمية الثانية ، وكان الشعب المعنى فيها وقتذاك لا شعبا عربيا بل شعبا يهوديا . ولما أحيلت المشكلة إلى الأمم المتحدة ، ألفت لجنة خاصة لبحثها ، هى لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين لكى تتحرى الحقائق ومدى سلامة المطالب اليهودية فى فلسطين ، ثم تشير بحل للمشكلة . وقد انصرفت حكمة هذه اللجنة إلى اقتراح التقسيم . لم يكن هذا الاقتراح مجرد مصادفة أو حادثة من حوادث الدبلوماسية الدولية ، بل كان القصد منه على وجه التحديد منح اليهود هوية قومية ، كان إقرارا بحقيقة الجغرافيا البشرية الثابتة وكان اعترافا بحقيقة وجود امتّين ، لا أمة واحدة ، فى تلك المنطقة ، وهى حقيقة كان من شأنها جعل التعايش داخل كيان سياسى واحد لا أمرا عسيرا وحسب ، بل أمرا مصطنعا ومحفوفا بالمكاره . وما زال عرب فلسطين ، بعد أربعين سنة تقريبا من ذلك ، ينتظرون اعترافا مماثلا للاعتراف الذى مُنح لليهود .

إن مشكلة فلسطين هى اليوم أبعد من أى وقت مضى عن الحل

العادل والدائم . وسياسات التطرف والصراع المسلح التى يعتنقها كل من الراديكاليين العرب واليهود تهدد لا سلم الشرق الأوسط وحسب ، بل كذلك سلم العالم بأسره . وما أبأس عالم لا يعترف إلا بالقوة ـ دون الأخلاق ـ فى تسيير دفة الشؤون العامة . وأن السياسة المرسومة رسما رديئا والتى دعت اعتبارات الاحتراز من العواقب إلى عدم اعلانها ، وهى السياسة التى تجرى عليها حكومة اسرائيل ، إنما تهدف الى طرد السكان العرب من المناطق المحتلة ، ومآلها الاضرار بسلام المنطقة ، ولمصالح الغرب ، بل لمصالح إسرائيل ذاتها قبل كل شىء . ولئن كان الاحتفاظ الدائم بالضفة الغربية وقطاع غزة يهيىء لاسرائيل مزايا عسكرية وقتية معينة ، فهو إنما ينطوى على مخاطر تهدد أمنها القومى فى المدى البعيد ، كما أنه يتسبب فى مشكلات خطيرة من اقتصادية ودبلوماسية واخلاقية وسكانية . يضاف إلى ذلك ان موقف اسرائيل من الأراضى المحتلة سيؤول فى آخر الأمر إلى تعريض معاهدة الصلح مع مصر للخطر ، وإلى تعطيلها . إزاء هذه الظروف جميعا ، لن يكون تأثير الصراع العربى الاسرائيلى إلا تأثيرا دائريا بلا فائدة تعود على أى من الطرفين ، اللهم إلا فائدة المتزمتين الذين يزدادون تصلبا وتشددا .

فالحاجة ماسّة إلى إجراء عاجل يجنب الانسانية كارثة أخرى جديدة . وبالنظر إلى إستمرار الوضع المتأزم والمخاطر التى ينطوى عليها ، فان الضرورة تقضى بعدم السماح لهذا الوضع الحالى بأن ينزلق إلى ما هو شرّ من هذا الخطر ، فلا يكون هناك خلاص منه ، وليس ثمة ريب فى أن الأطراف المختلفة من كل من العرب والاسرائيليين العاقدة العزم على الحيلولة دون إجراء تسوية سلمية ستستغل الجمود فى جهود أمريكا السلمية ، وهو الجمود الذى فرضته معركة الرئاسة الأمريكية ، كما ينتهز الراديكاليون والمتطرفون من الفلسطينيين وغيرهم من العرب هذه الفرصة لكى يظفروا بالهيمنة والتسيّد ، ويرهبوا المعتدلين ممن يسعون إلى السلام . كما ان السياسة التوسعية لحكومة إسرائيل ستستجمع قواها وتكتسب وقتا لكى تحقق هدفها الذى طال زمان انتظاره والمتمثل فى ضمّ الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة ومرتفعات الجولان بصورة رسمية .

ومن الواضح تماما أن الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها دولة عظمى لا يسعها أن تتعامى عن هذه الهزات والتطورات الخطيرة . فمصالح أمريكا فى الشرق الأوسط لم تستحثها أزمة الطاقة ، ولا يصح أن تقتصر على النفط وتوفيره فى السوق العالمية ، على ما له من أهمية لرفاهية الغرب ، فاهتمام امريكا بالمنطقة هو دالة من دلائل ، أو عامل من عوامل ، حفظ التوازن الاستراتيجى بين الدولتين العظميين ، وهو نتيجة لسياسة القوى العالمية . وستكون أمريكا قصيرة النظر إلى أبعد حدّ إذا قلّلت من اهتمامها فى الشرق الأوسط ، وإذا ما تخلت فيما بعد عن دورها كوسيط للسلام بسبب قضايا قصيرة الأمد ليس إلا ، ومن المحتم الحفاظ على اهتمام الولايات المتحدة فى هذه المهمة الحيوية . وفى سبيل هذا ، فان إقامة جماعة مؤيدة للسلام من الحزبين الأمريكيين ، كما أشار بذلك الرئيسان السابقان جيرالد فورد وجيمى كارتر ، يصبح سمة جوهرية من سمات السياسة الأمريكية . ويمكن تعزيز هذه الفكرة بتأليف لجنة من الحزبين تعنى بالشرق الأوسط على غرار الهيئة المؤلفة لشؤون أمريكا الوسطى برئاسة الدكتور هنرى كيسنغر ، وأن لا ينبغى أن تكون رئاسة هذه اللجنة بالضرورة للدكتور كيسنغر ! والهدف الأساسى للجنة المراجعة هذه هو الاستيثاق من الحقائق والتقدم بمقترحات تصلح أساسا للسياسة الأمريكية ولجهد دولى موازٍ لحل مشكلة فلسطين .

وقد تحمس الرئيس ريغان بعد الموت المؤلم لمشاة البحرية الأمريكية والقوات الفرنسية العاملة مع قوة حفظ السلام المتعددة الجنسيات فى لبنان فى شهر تشرين الثانى (نوفمبر) عام ١٩٨٣ ، فرد على ذلك باعادة تأكيد الالتزام الأمريكى ببقاء لبنان مستقلا وذا سيادة ، وذلك حفاظا على المصالح الأمريكية الهامة فى المنطقة . ولكن ما لبنان الا حلقة واحدة فى سلسلة طويلة من المشكلات المعقدة ولا يسع أحدا أن يقلل من أهمية ما عقده الرئيس من نية واضحة ، ولا من أهمية لبنان المستقر المستقل ، ولكن لا سبيل الى بلوغ هذا الهدف بمعزل عن القضايا الأوسع التى افضت بالشرق الأوسط كله إلى أزمة . وقد علمنا التاريخ القصير للكارثة اللبنانية أن إضاعة الوقت فى قضايا جانبية

لا طائل من ورائها لا يسعه أن يحل المشكلة الأساسية . فالمطلوب الآن من الولايات المتحدة هو أن تتصدى للمشكلة نفسها عوضا عن أن تتصدى لأعراضها . وإن أريد تحقيق هذا ، وجب وضع الأزمة اللبنانية ، بما فيها أبعادها الداخلية ، فى منظورها الصحيح . وهناك حاجة إلى دراسة مصلحة أمريكا فى الاستقرار والسلام ضمن الاطار الأوسع للشرق الأوسط والخليج . لقد كان التدخل العسكرى من جانب قوات حفظ السلام المتعددة الجنسيات فى لبنان ، وقيام السفن البحرية الأمريكية باطلاق قنابلها من البحر ، تحولا خطيرا هدد بوضع القوة العسكرية للدولتين العظميين الواحدة فى مواجهة الأخرى ، وكان انسحابها المفاجىء مثار تساؤلات جادة حول جدارة الولايات المتحدة بالثقة فى الدور الذى تضطلع به كوسيط ، وذلك لأن هذا الانسحاب قد تم قبل أن يتحقق الجلاء الكامل غير المشروط لجميع القوات الأجنبية من ذلك البلد . أن إستعادة لبنان لسيادته التامة على جميع أراضيه فى غضون فترة زمنية معقولة إنما يرتبط ارتباطا مباشرا بأن تلتزم جميع عناصر الشعب اللبنانى التزاما جادا بتسوية خلافاتها القديمة والحالية والمحتملة فى المستقبل . وعندئذ فقط يمكن انعقاد أى أمل فى بداية جديدة وسلام مقيم بالنسبة للبنان .

إن حل أزمة الشرق الأوسط يحتاج الى استراتيجية جديدة شاملة للسلام . ولابد من أن يوجه جهد دولى عاجل إلى المصدر الكامن للتوتر وعدم الاستقرار فى المنطقة ، وأن يركز هذا الجهد بصورة اساسية على المشكلة التى لم تحل ، وهى مشكلة حقوق الفلسطينيين فى الأراضى المحتلة ومرتفعات الجولان السورية . وهناك عقبات كبيرة تعترض هذا الأمر ، ولكن أى أمل يعقد على النجاح إنما يتوقف على عزم الرئيس الأمريكى على استخدام النفوذ الكامل لقوة أمريكا مع جميع الجهات المعنية . ويبدو أن عام ١٩٨٤ ـ وهو عام الانتخابات ـ ليس مناسبا لبذل مثل هذا الجهد ، ولكننا نأمل من الادارة الجديدة أن تعترف بالمخاطر وتوجه دون إبطاء عناية إلى الحاجة إلى إجراء تسوية شاملة ، وذلك عند صياغتها لاستراتيجية السلام فى الشرق الأوسط .

والأردن على أتم استعداد للتعاون فى هذا المسعى . ونحن نتطلع إلى إجراء استقصاء جاد للمشكلات والتحديات المشتركة التى تجابهنا . اما تصورّنا بالنسبة للمستقبل ، فهو يستند إلى الاحترام التام لاحكام القانون الدولى ولكرامة الانسان . وأما المبادىء التى نستهدى بها فى جهودنا لصنع السلام ، فهى الاعتراف بسيادة جميع الدول فى المنطقة واستقلالها ووحدة أراضيها ، وهى المبادىء التى تجسّدت فى القرار ٢٤٢ الصادر من الأمم المتحدة والذى ما زلنا نعتقد بأنه يهيىء إطارا عريضا للسلام فى الشرق الأدنى . ومن شأن تطبيق القرار ٢٤٢ ارساء قاعدة راسخة للسلام والثقة المتبادلة والتعاون فى سبيل تحقيق التنمية على غرار دول البنلوكس ـ وهى دول ذات سيادة تتعاون بحرية لفائدة شعوبها جميعا . وان احداث العنف فى تاريخ المنطقة لتومىء الى نتيجة واحدة فقط ، هى أن الشرق الأوسط لا يسعه أن يعيش إلا أن احتفظ بما لديه من تنوع اجتماعى . ولا يصح لأى دولة واحدة أو مجموعة ـ بل لا يسعها ـ أن تفرض هيمنتها على الدول الأخرى جميعا ، ولن تؤدى محاولات فرضه إلا إلى إطالة وضع نحاول مقاومته واجتنابه .

تربط بين شعبى الأردن وفلسطين سلسلة طويلة من العلاقات التاريخية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، وأهمها جميعا العلاقات العائلية . أن مفهومنا بشأن الأردن والضفة الغربية وقطاع غزة هو مفهوم الأرضية الوسط والمنفعة المتبادلة ، ومن مؤداه أن نتطلع إلى المزج بين القوة الشرائية الهائلة للبلدان المنتجة للنفط فى شبه الجزيرة العربية جنوبا ، وبين القوى العاملة المدربة الماهرة والتقنية المتقدمة فى المنطقة الشمالية . والرؤية التى لدينا هى أن تتحول هذه الأرضية الوسط إلى ورشة إنتاجية وتجريبية أيضا للشرق الأوسط . ولو توافرت الأوضاع المواتية مع قيام سلم عادل مشرف دائم يستند إلى الاعتراف بالحقوق الانسانية الأساسية لجميع شعوب المنطقة وأمن دولها أيضا ، لأمكن لهذه الرؤية أن تغدو حقيقة ماثلة .

وليس من التفاخر الذى لا طائل تحته أن نقول ، بنفس الروح التى حدت آباءنا وأجدادنا ، أن ما نقترحه يمكن أن يكون نموذجا لحل

الصراعات الدولية الناشبة فيما بين الدول ، وهى الصراعات المتكاثرة فى العالم المعاصر . ومن شأن التسوية التى نتصورها ان توفر الأمن لجميع دول المنطقة وتحافظ فى الوقت عينه على الهوّية العربية لشعب فلسطين . ولا حاجة بنا إلى إعادة إيراد الأسباب التى من شأنها أن تجعل أى تسوية لا تدخل فى حسابها هذا العنصر الضرورى مقضيا عليها بالفشل . ولهذا السبب فاننا ننظر بمزيد من الفزع إلى السياسة التى تنتهجها سلطات الاحتلال الاسرائيلية فى الضفة الغربية وقطاع غزة ، وأما نهجها فى لبنان فيبدو لنا أنه يسير وفقا للنمط المعروف إياه .

وسيمضى الأردن فى الاضطلاع بدور العامل على استتباب الاستقرار فى الداخل وفى المنطقة بأسرها أيضا . وسيمارس فى إطار الصراع العربى الاسرائيلى نفوذا معتدلا ، كما سيظل شريكا يعمل على التوفيق فى المنازعات المشتجرة فيما بين العرب ، وسيحرص على برامج إعادة التعمير والتنمية الاجتماعية والاقتصادية تحت الاشراف الحكومى لكفالة العدالة الاجتماعية وروح التجانس والتآلف . وسيظل الأردن حذراً من نزعات التطرف ، نشطا فى نزع الفتيل من أى وضع يفضى الى مزيد من التوتر . وسيثابر فى سعيه للمحافظة على موقفه الوسط على الرغم مما يتعرض له من إدانة ومهاترات متكررة من جانب المتطرفين فى كل ناحية .

إن الأردن والحكومات العربية الأخرى تنشد تسوية سلمية للقضية الفلسطينية وتسعى إلى السلام والتوفيق ، مما يتيح للأقوام ذات الاصلاب العرقية والمذاهب الدينية المختلفة أن تعيش جنبا إلى جنب . وإن المصادر الطبيعية الضئيلة فى المنطقة لتقضى بخفض برامج الدفاع والتسلح الضخمة والمكلفة ـ إن لم يكن التخلى عنها ـ وهى البرامج التى تسببت العدواة فى خلقها . وينبغى تحويل هذه المصادر المحدودة إلى التنمية الاقتصادية وإلى إعادة التعمير .

وقد آن الأوان لتسوية الصراع العربى الاسرائيلى تسوية عادلة ودائمة . أما اشتراطات هذه التسوية فواضحة . فلابد من السماح للعرب الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال الاسرائيلى وفى

الشتات ، بأن يظفروا بحق تقرير مصيرهم الوطنى . وقد اعترف المجتمع الدولى ، بما فى ذلك الولايات المتحدة ، واسرائيل نفسها ضمنا ، بأن مشكلة فلسطين هى لبّ المأساة المستمرة فى الشرق الأوسط . فإن أريد حلها ، فلابد لاسرائيل من الانسحاب من الأراضى التى احتلتها فى حرب عام ١٩٦٧ . ولابد من أن يقترن الانسحاب بوضع تدابير وضمانات للأمن . أما تطبيع العلاقات ، وإجراء تعديلات إقليمية طفيفة ، وتحديد الأسلحة والقوات المسلحة ، وتنظيم الاشراف من قبل مراقبين متعددى الجنسيات ، وإقامة مناطق مجرّدة من السلاح وما إلى ذلك من أجهزة السلام ، فلعلها تكون جزءا لا يتجزأ من الاتفاق النهائى . على أن هذه التبادلات لابد أن تجىء من خلال مفاوضات تهدف إلى الأمن المتبادل وليس من خلال استعمال القوة أو التهديد باحتلال دائم . ومهما حدث ، فلابد لعملية السعى نحو السلام من أن تمضى وتتصل ، لا لمصلحة العرب واليهود وحدهما ، بل لمصلحة العالم برّمته .

ملحق

الأردن ونهج السلام الأمريكى فى الشرق الأوسط :

منذ أواسط عقد السبعينات ، اضطلعت الولايات المتحدة الأمريكية بدور الوسيط الوحيد بين إسرائيل والدول العربية ، مع استبعاد غيرها من الوسطاء جميعا . وقد اعتبر التخلى عن النهج المشترك بين الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية ، وهو الذى طبع المرحلة الأولى من عملية صنع السلام وإلى تاريخ انعقاد مؤتمر الشرق الأوسط فى جنيف ، ارتفاعاً فى وضع القوة والهيمنة الأمريكية فى المنطقة غير أن النكسات المتتالية أدت إلى تقلص هذا الوضع . فلبنان ، وحرب الخليج ، والنزاع العربى الاسرائيلى ساهمت جميعها فى إحباط الأهداف والغايات الأمريكية . وكانت النتيجة الخالصة لذلك حدوث مزيد من الاستقطاب على النطاق العالمى ، وقيام أزمات فى المنازعات المحلية والاقليمية لا سبيل إلى حلها .

ومن الانصاف أن نؤكد أن السمة الظاهرة للدبلوماسية الأمريكية فى الشرق الأوسط هى الافتقار إلى التجانس فى الأهداف التى تسعى إليها هذه الدبلوماسية والأساليب التى تتوسل بها والأدوات التى تستخدمها . لقد كان نهج صنع السلام متنوعا ، وبالتالى متضاربا تضاربا ذاتيا ، وكانت الاستراتيجية تفتقر إلى التجانس وتبعث على البلبلة ، وكانت السياسات مفتقرة إلى الحسم ، وكانت الالتزامات تنقصها قوة العزم . والنهج الناجح لابد له من الاعتراف بالعوامل السياسية من محلية وداخلية ، وكذلك بالقضايا التى تستأثر بالاهتمام

العالمى إذا ما أريد الوصول إلى نزع فتيل الأزمات وحل النزاع . أما التركيز على جانب واحد من الجوانب ، فمن السهولة بمكان صرفه عن وجهته بفعل عوامل أخرى تعتبر أدنى منه أهمية ، بل مبتوتة الصلة به .

وربما كان انشغال الدولتين العظميين بمثل هذه المنطقة الاستراتيجية أمراً محتوماً ، غير أن النهج الذى انتهجناه كان فى كثير من الأحيان نهجا غامضاً ، وأحياناً مؤدياً إلى آثار معاكسة . وقد تعرضت الدبلوماسية الأمريكية لتحولات درامية إما من حيث كونها دالة أو عاملا لسياسة القوى الدولية أو استجابة لتطور مفاجىء فى سياسة منطقة متقلبة . على أن مثل هذه التغييرات تحدث فى بعض الحالات نتيجة لضغوط سياسية محلية فى الولايات المتحدة الأمريكية قليلة الصلة بمصالح السياسة الأمريكية الخارجية ، ومن آيات هذه الظاهرة القيام بنشر مشاة البحرية الأمريكية فى لبنان ثم سحبهم فجأة . وقد افتقر النهج إلى تعريف واضح للأهداف التى تعتبر أهدافا مشتركة إما مع لبنان وإما مع الدول الأوروبية التى أسهمت بجنود فى قوة السلام المتعددة الجنسيات . ومنذ بداية الأمر ، تميز التصرف الأمريكى بالتناقض والتضارب .

إن ما اتسمت به السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط من التردد والافتقار إلى الحزم قد ازداد تفاقما بسبب المناورات المحلية ضمن النظام التمثيلى الأمريكى نفسه . فقد استغلت سياسة الحملة الانتخابية للرئيس فى عام ١٩٨٤ من قبل جماعات الضغط مثل لجنة الشؤون العامة الأمريكية الاسرائيلية لتفرض إرادتها على البيت الأبيض وعلى الكونغرس وعلى المرشحين الساعين للظفر فى الانتخاب . اما الدعوات التى تنادى بانشاء منظمات مماثلة مؤيدة للعرب تمارس بدورها ضغطا على صانعى السياسة فى الولايات المتحدة ، فقد تتسبب فى إثارة مزيد من المجادلات ، مما يزيد من صعوبة التحقق فى ماهية السياسة الأمريكية .

وفى بضعة الأشهر الأخيرة التى سبقت الانتخابات كان المسؤولون الامريكيون والنواب المنتخبون يجتهدون فى اعتبار القضايا الجادة ، وهى قضايا مبدأ بالنسبة للمتورطين فى الصراع ، مجرد مماحكات لفظية ،

وكان القصد من ذلك الظفر بالتأييد الانتخابى للمنظمات الصهيونية ذات النشاط فى السياسة المحلية الأمريكية . وإزاء النفوذ الذى مارسته هذه المنظمات ، قامت الادارة الأمريكية بتغيير موقفها من الجوانب الحاسمة فى النزاع العربى الاسرائيلى ، وتجلى ذلك بصورة بارزة فى موقفها المتغير من المبدأ الأساسى الثابت فى القانون الدولى والذى يحظر الاستيلاء على الأراضى بالحرب ، وهو مبدأ لا يمكن الانتقاص منه . ولكن المعيار المزدوج الذى استخدمته الولايات المتحدة إنما يلقى ظلاله الممتدة على الموقف الأمريكى من الغزو السوفيتى لأفغانستان .

أما مبادرة الكونغرس لنقل سفارة الولايات المتحدة فى اسرائيل إلى القدس فكانت بمثابة مصادقة من جانب امريكا على انتهاك صارخ للقانون الدولى . فللقدس وضع يمثل مشكلة قانونية معقدة . وفى ظل ادارة الانتداب البريطانى جعلت السيادة على فلسطين ، بما فى ذلك القدس ، سيادة « معلقة » ريثما يقيم سكان البلاد دولة مستقلة . وبعد الحرب العربية الاسرائيلية الأولى فى عام ١٩٤٨ قسمت البلاد ، وأصبح الوضع القانونى للقدس غير محدد ريثما يسوى النزاع العربى الاسرائيلى تسوية نهائية .

وفى عام ١٩٦٧ ، احتلت القوات الاسرائيلية المسلحة القدس العربية ، وقامت بعد ذلك بضمها إلى اسرائيل . وقد أدان مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة عمليات الضم المرة بعد المرة - وهى العمليات التى أطلق عليها عبارة « التوحيد » من قبيل التلطف - واعتبراها عمليات غير مشروعة . والسيادة الاسرائيلية هى أمر ينازعه القانون الدولى . ولذلك فإن ضم المدينة القديمة فى أثناء الحرب هو عمل يتعين اعتباره باطلا . وقد تضمنت أنظمة لاهاى الملحقة بمعاهدة لاهاى رقم ٤ لسنة ١٩٠٧ ومعاهدة جنيف (الرابعة) لسنة ١٩٤٩ أحكاما مفصلة تحدد الصلاحيات والحقوق القانونية لدولة الاحتلال فى أراضى العدو . وأعطت معاهدة لاهاى رقم ٤ لسنة ١٩٠٧ ، فى قانون الحرب على اليابسة وفى أنظمة لاهاى الملحقة بها ، ولا سيما فى المواد ٤٢ - ٥٦ ، للتمييز بين ضم أراضى العدو واحتلالها ، وضعا قانونيا . وينص القانون

فى صياغته الحالية على أن دولة الاحتلال « لا تكتسب سيادة على الأراضى التى تحتلها » .

وفضلا عن ذلك فإن ما تكنه أديان التوحيد الثلاثة ـ اليهودية والمسيحية والاسلام ـ من إجلال روحى لمدينة القدس يضع هذه المدينة فوق مطالب السياسة أو الايديولوجية أو الاستراتيجية القومية . ومن شأن السيطرة المنفردة على المدينة أن تسلبها طابعها الروحى . وهذا يؤدى لا إلى استدامة الصراع العربى الاسرائيلى وحسب ، بل يعرض للخطر أيضا علاقات امريكا بالعالم الاسلامى . وما الامتثال للخطوة التى اوحت بها الصهيونية ، والتى عارضتها عدة إدارات أمريكية فيما مضى وهى نقل السفارة الأمريكية إلى القدس ، إلا مناورة لتحقيق كسب انتخابى ، ولابد من مقاومتها . ومن الهراء التحدث عن شذوذ الوضع بالنسبة لسفارة الولايات المتحدة فى إسرائيل : فقد أقامت السفارة الأمريكية فى المملكة العربية السعودية لسنوات مديدة فى مدينة جدة ، مع أن الرياض هى العاصمة ، ولم يخطر ببال أحد فى الكونغرس أن فى هذا شذوذا ينبغى تصحيحه ، وهى حقيقة تجعل الحملة الحالية مجرد محاولة للحكم سلفا على مسألة وضع مدينة القدس .

ولابد من التذكير بأن الرئيس ريغان قد تحدث فى مبادرته فى أيلول (سبتمبر) ١٩٨٢ عن ضرورة إقدام اسرائيل على تجميد بناء المستوطنات فورا تسهيلا لعملية السلام . لقد مضى على احتلال اسرائيل للأراضى العربية سبع عشرة سنة ، لم يقتصر الأمر فيها على استمرار نشاط بناء المستوطنات دون هوادة ، بل ان الأموال الأمريكية كانت تقدم لتمويل هذا العمل . وتم ضم كل من القدس العربية ومرتفعات الجولان فى تحد سافر للقانون الدولى وللادانة الصادرة من المجتمع الدولى ، وطالب زعماء اسرائيل الذين ينتمون الى الاتجاهات السياسية المختلفة دون استثناء بادماج الضفة الغربية وقطاع غزة فى « أرض اسرائيل » أى اسرائيل الكبرى . وكان ميرون بنفنستى قد ذهب فى احدث تقاريره عن المستوطنات إلى حد القول بأنه « قد تم تجاوز النقطة الحرجة » وحذر

تحذيرا يوحى بالشؤم قائلا إن جميع الدلائل تشير إلى قيام نظام للفصل العنصرى شبيه بالنظام الموجود فى جنوب افريقيا .

وبرغم هذا كله ، كان موقف الادارة الأمريكية يجنح بصورة مستمرة إلى ممالأة اسرائيل . فبعد أن كان نشاط بناء المستوطنات يعتبر فى بادىء الأمر نشاطا « غير شرعى » - وهو وصفه الصحيح - أصبح فى ما بعد يعتبر « عقبة فى سبيل السلام » ثم « عائقا » لحل القضية الفلسطينية . وإذا استمر هذا التراجع فى الموقف الأمريكى ، فلعل المستوطنات تصبح « مجرد منظر مؤذ للعيان » ، كما سماها أخى الملك حسين . فاذا أبت الولايات المتحدة أن تصبح عاملا يضغط على الاسرائيليين ، كما يقول السيد رتشارد مورفى مساعد وزير خارجيتها ، كان هذا بمثابة تخل تام من جانبها عن دورها كدولة عظمى تقوم بالوساطة .

ومن المعترف به صراحة أن للأردن متطلبات مشروعة تتعلق بالدفاع والأمن غير ان رئيس الولايات المتحدة يجد نفسه ملزما عند إقدام الاردن على طلب شراء الأسلحة اللازمة له من الولايات المتحدة ، بأن يقف أمام جمهور صهيونى أمريكى تحشده جمعية النداء اليهودى الموحد ليبرر بيع هذه الأسلحة إلى الأردن . يضاف إلى ذلك أن الكونغرس يرى عند تداوله فى هذا الأمر ان من المناسب فرض شروط مهينة على كل من حكومة الأردن والادارة الأمريكية ، تطبيقا لتدابير ليس لها صلة البتة بموضوع أمن الأردن ودفاعه . والأردن عاقد العزم على الا يجعل موضوع الحصول على اسلحة رهنا بأهواء اسرائيل وأنصارها الأمريكيين أو رغباتهم او موافقتهم ، فالأمر ليس أمر كرامة جريحة ، بل أمر مبدأ ، فسيادتنا المستقلة ووحدة اراضينا ينبغى الا تكونا - ولن نسمح لهما بأن تكونا - اعتبارا ثانويا بالنسبة لسيادة اسرائيل ووحدة اراضيها .

وهناك اليوم شك فى ما إذا كانت الأسس التى أرساها القرار ٢٤٢ الذى أصدرته الأمم المتحدة لاجراء أى مفاوضات خاصة بالسلام ، ما زالت قائمة . والسلطات الاسرائيلية ، وقد تجاهلت الاحتجاج

الأمريكى الرمزى ، أحبطت كل محاولة من شأنها الابقاء على قوة السلام الدافعة . ولئن كان الأردن يجتهد فى إجراء ترتيب مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وسائر الفلسطينيين بشأن موضوع التسوية السلمية ، فان اسرائيل عملت كل ماراذ فى وسعها من اجل الحيلولة دون ذلك . ومع ذلك ، وبرغم التهديدات الاسرائيلية بالانتقام منهم ، فقد وصل إلى عمان فى آذار (مارس) عام ١٩٨٤ وفد من الزعماء البارزين فى الضفة الغربية لبحث الخطوات الكفيلة بتحقيق تعاون اردنى فلسطينى فى هذا الباب . غير أن الولايات المتحدة الأمريكية اخفقت فى الضغط على السلطات الاسرائيلية لكى تسمح لمئة وستين عضوا من أعضاء المجلس الوطنى الفلسطينى الذين يعيشون فى الضفة الغربية وغزة المحتلتين بحضور الدورة المقررة لهذا المجلس والتى كان غرضها تحقيق مزيد من التعاون مع الأردن . فاسرلئيل تحبط ، وبصورة صارخة ، أى ممارسة من قبل الأغلبية الصامتة من الشعب الفلسطينى الخاضع للاحتلال لحقها فى تقرير مصيرها . ومع ذلك ، فان الكونغرس الأمريكى يرى من المناسب مكافأة اسرائيل المحبة للقتال ومعاقبة الاعتدال العربى . فهل يثير العجب أن يحس الأردن بخيبة الرجاء إزاء النهج الذى تنتهجه امريكا لتحقيق السلام فى الشرق الأوسط ؟ ان الرئيس ريغان هو الذى ردد بأن الادارة الأمريكية راغبة فى اتخاذ خطوات إيجابية وهو ما طالب به بكل وضوح الملك حسين والرئيس المصرى محمد حسنى مبارك فى اجتماع عقد فى البيت الأبيض فى شباط (فبراير) عام ١٩٨٤ . ولكن هل أسفر هذا عن أى نتيجة ؟ .

وفى الوقت عينه ، ما زال الأردن ينظر بعين القلق والفزع الشديدين الى التدابير التى اتخذت أخيرا وتهدف الى مد سريان القانون الاسرائيلى الى الأراضى المحتلة ، وهى تطورات تعد انتهاكا للاحكام المعترف بها عالميا الواردة فى القانون الدولى والاتفاقيات الدولية ، كما أنها تمثل عقبة كأداء فى سبيل مفاوضات السلام . ومع ذلك ، فان الأردن يرى أن هناك ضرورة حتمية فى الابقاء على عملية السلام مفتوحة وقائمة من خلال الامم المتحدة وغيرها من الوسائط احتفاظا بشىء من المرونة فى الموقف ، وحدا من ميل اسرائيل المتزايد إلى اتباع سياسة

شديدة التصلب يتعذر الرجوع عنها وتستهدف ضم الأراضى .

ضمن هذا السياق ، سعى الأردن فى سبيل عودة مصر إلى الصف العربى بعدما قاطعها العرب أثر تصديقها على معاهدة الصلح مع اسرائيل فى عام ١٩٧٩ . وان الوقفة القوية التى وقفها الأردن فى القمة الاسلامية الأخيرة التى عقدت فى الدار البيضاء تأييدا لعودة مصر إلى منظمة المؤتمر الاسلامى لتعد دليلا على المساعى التى يبذلها الأردن فى سبيل تعزيز وتدعيم مؤسسة السلام فى السياسة العربية . وكان اجتماع الرئيس مبارك والسيد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية بعد خروج الأخير من طرابلس فى لبنان موضوع ترحيب بالنظر إلى ما تستطيع مصر تقديمه من مساهمة إيجابية فى السعى نحو حل لقضية فلسطين ولعملية السلام فى الشرق الأوسط .

وليس ثمة ريب فى أن التعاون بين الأردن ومصر ومنظمة التحرير الفلسطينية يحتاج إلى مؤازرة عربية وإلى مؤازرة دولية أيضا ، مهما تكن تلك المؤازرة جزئية أو فاترة . ولابد للمؤازرة من ان تنصب على حل قضية فلسطين باعتبارها السبب الجذرى لصراع الشرق الأوسط . ولا يعتم أحدا شك فى رغبة مصر فى العودة إلى الصف العربى ، ولكن مشاركتها فى جهد عربى مشترك فى جبهة السلام ينبغى ان تكون مشاركة صادقة فلا يقتصر أمرها على اكتساب عطف العرب وتأييدهم وإعلاء شأن موقفها المتنفذ والمحتمل فى السياسة العربية ، دون ان تضيف إلى ذلك نفوذها وتأييدها الفعال فى سبيل إنهاء الصراع . إن الغاية من التعاون مع مصر هى وضع تجاربها فى خدمة جميع الشعوب والدول فى المنطقة فى التماس سبل جديدة والبحث عن أدوات جديدة لصنع السلام .

وفى الوسع أيضا التوسل بما لمصر من وزن معنوى ودبلوماسى فى حل أزمة لبنان . وأيا كانت وجهة النظر التى تبحث منها مشكلة لبنان ، فلابد من رد هذه المشكلة إلى المتاعب الأشد استعصاء على الحل الناشئة عن الصراع العربى الاسرائيلى وقضية فلسطين . لقد غزت اسرائيل هذه الدولة التاعسة الحظ ، وقوضت سيادتها ، وانتهكت وحدة

أراضيها ، لكى تقضى على الحركة الوطنية الفلسطينية المتمثلة فى وجود منظمة التحرير الفلسطينية ، وتبنت خطة تريد بها « بلقنة » المنطقة ، وهى خطة تهدد جميع الدول بما فيها اسرائيل . وما زال شعب لبنان يعانى الاذلال والاضطهاد والاحتلال الأجنبى دون ما خطأ من جانبه .

وبالاضافة إلى أن الأردن قد استأنف الحوار مع القيادة الرسمية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، فهو يجرى كذلك مشاورات غير رسمية مع جماعات متعددة من زعماء الضفة الغربية لاستطلاع آرائهم وسبح اغوار مشاعرهم . ومن الاعتبارات ذات الأهمية الأولى مصير الشعب الرازح تحت الاحتلال الاسرائيلى ووضع أراضيه فى المستقبل . فالجماعة العربية فى الأراضى المحتلة تحس بأنها محاصرة ومعزولة ، وتتعرض باستمرار لارهاب الضم التدريجى . واليوم يطالعهم خطر التشريد الداهم والطرد من بلادهم ، وهو ما يتبين من مشروع بن بورات الخاص باعادة توزيع أماكن السكان اللاجئين فى المناطق المحتلة . أما زعماء الضفة الغربية ، فهم على وعى تام بهذا الخطر الذى يحدق بهويتهم العربية ، ويدركون أن الوقت قد يداهمهم .

كان هذا الجانب الحاسم من قضية فلسطين محور المحادثات التى جرت بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية فى بضعة الأشهر الأخيرة ، والتى استهدفت التوصل إلى سياسة مشتركة لانقاذ الأرض وتخليص الشعب . ولقد كان هناك اتفاق فى الرأى على الأهداف العامة ، غير أن هذه المفاوضات ستستمر لتحديد الخطوات العملية التى قد تفضى إلى تعاون كامل . ولابد للتفاهم بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية من ان يستند الى مزيج من العناصر من مختلف ادوات صنع السلام المتاحة الى هذا التاريخ . وقد دارت هذه المحادثات حول قرارى الأمم المتحدة ٢٤٢ و ٣٣٨ من منظور خطة فاس العربية للسلام ومبادرة السلام التى نادى بها ريغان فى أيلول (سبتمبر) عام ١٩٨٢ . وتنص كل منها على ان لجميع دول المنطقة حقا فى أمنها ووحدة أراضيها ، مع الاعتراف بالحقوق المشروعة للفلسطينيين فى أن يكون لهم وطن خاص بهم .

لم يقتصر الأردن على إجراء هذه المحادثات مع الفئات المختلفة للشعب الفلسطيني وممثليه وحسب ، بل كان على اتصال وثيق أيضا بالشركاء العرب لتحقيق توافق فى الآراء بشأن محادثات التسوية السلمية ، مع ما يرافق ذلك من تحقيق تفاهم مشترك بين الدول العربية المعنية عناية مباشرة فى الصراع . ولما كانت الحالة الحاضرة من التفرق العربى عقبة رئيسية ، فلابد من وضع نهج مشترك ليكون الأساس اللازم للمفاوضات ، تقيم عليه حلا شاملا لقضية فلسطين وحلا عاما لمشكلات الشرق الأوسط . ومن المعترف به ان المطالبة بقرار عربى اجماعى ـ كما ـ يقتضيه ميثاق جامعة الدول العربية ـ هو قيد خطير ، وقد طالب الأردن منذ أمد باجراء تعديلات تهدف إلى احتواء أى موقف مخالف تتخذه أقلية صخابة من الدول الأعضاء .

إن الحقائق جلية واضحة ، والأردن ومعه الأغلبية الساحقة من العالم العربى يطالب بالتزام واضح تام باقامة سلام عادل ودائم يستند إلى الأسس التى نص عليها قرارا الأمم المتحدة ٢٤٢ ، ٣٣٨ . فاسرائيل قد استولت على الأراضى العربية بقوة السلاح ، وبدلت هوية تلك الأراضى ، وأدمجت شعبها ضمن نظام أجنبى بأن أنكرت عليه حقوقه المشروعة فى تقرير المصير ، وتوسلت بأسباب الخداع لطرد السكان المحليين ، وشنت حربا لا هوادة فيها على جيرانها ، وانتهكت القانون الدولى ، وتحدت مؤسسات الأمم المتحدة التى ولدت على يديها . ومع ذلك ، ففى الدوائر السياسية الأمريكية من يرون أن عبء السلام يقع على العرب وحدهم .

ان العرب يرفضون هذا المنطق ، والعالم الثالث من مسلمين وغير مسلمين يدينونه . وأوروبا واليابان ، وهما المنتفعان الرئيسيان بنفط الشرق الأوسط ، لا يقرانه . والاتحاد السوفيتى ودول أوروبا الشرقية تعارضه . والصين تبرأت منه . ومن الواضح أن الولايات المتحدة الأمريكية ان عجزت عن اتباع سياسة غير متحيزة ، فلن تزداد الهوة بينها وبين هذا القسم الكبير من الرأى العام العالمى إلا اتساعا . وسيكون على أصدقاء أمريكا وحلفائها أن ينتهجوا نهجا خاصا بهم ،

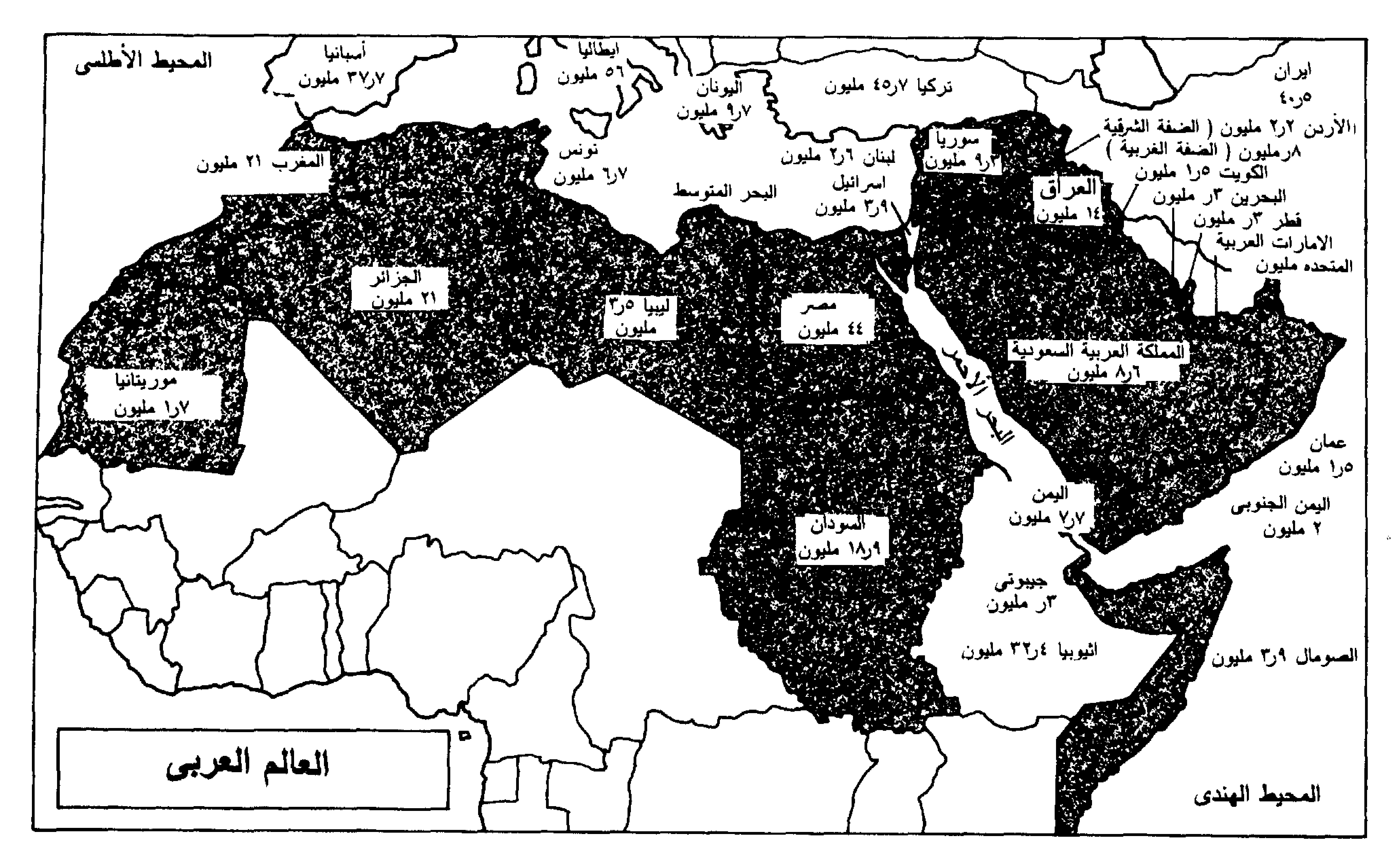
ويرسموا لهم سياسات مستقلة . ولعل مما يخدم مصالح اسرائيل القومية أن تعزل نفسها عامدة متعمدة حتى تستأثر باهتمام اليهودية العالمية ومؤازرتها . اما الولايات المتحدة الأمريكية ، فليس من مصلحتها كدولة عظمى ان تعادى بقية العالم . واتباع نهج غير متحيز ، معناه ممارسة كل ضغط ممكن على الجانبين ، ويتطلب أيضا مشاركة الأطراف الأخرى المعنية بالنزاع . فاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية واوروبا وكذلك الأمم المتحدة ووكالاتها تستطيع أن تساهم مساهمة ايجابية فى تسوية مشكلات الشرق الأوسط تسوية عادلة ودائمة .

على أن الأردن سيظل مسلتزما بالسعى نحو السلام الدائم . ولم يعد السؤال هو : كيف يتم التفاوض ، بل هو : علام يجرى التفاوض . وعلى وجه التحديد ، هل تستطيع الولايات المتحدة القبض على ناصية الارادة السياسية بحيث تستطيع ان تكون وسيطا فعالا فى النزاع العربى الاسرائيلى ؟ أن المحك هو المبدأ الوارد فى منطوق القرار ٢٤٢ الصادر من الأمم المتحدة الذى يدعو اسرائيل إلى رد الأراضى العربية التى تحتلها مقابل اعتراف العرب بالدولة اليهودية . وعلى الولايات المتحدة أن تقيم البرهان على أن التزامها بهذا المبدأ التزام قائم لا يتزعزع .

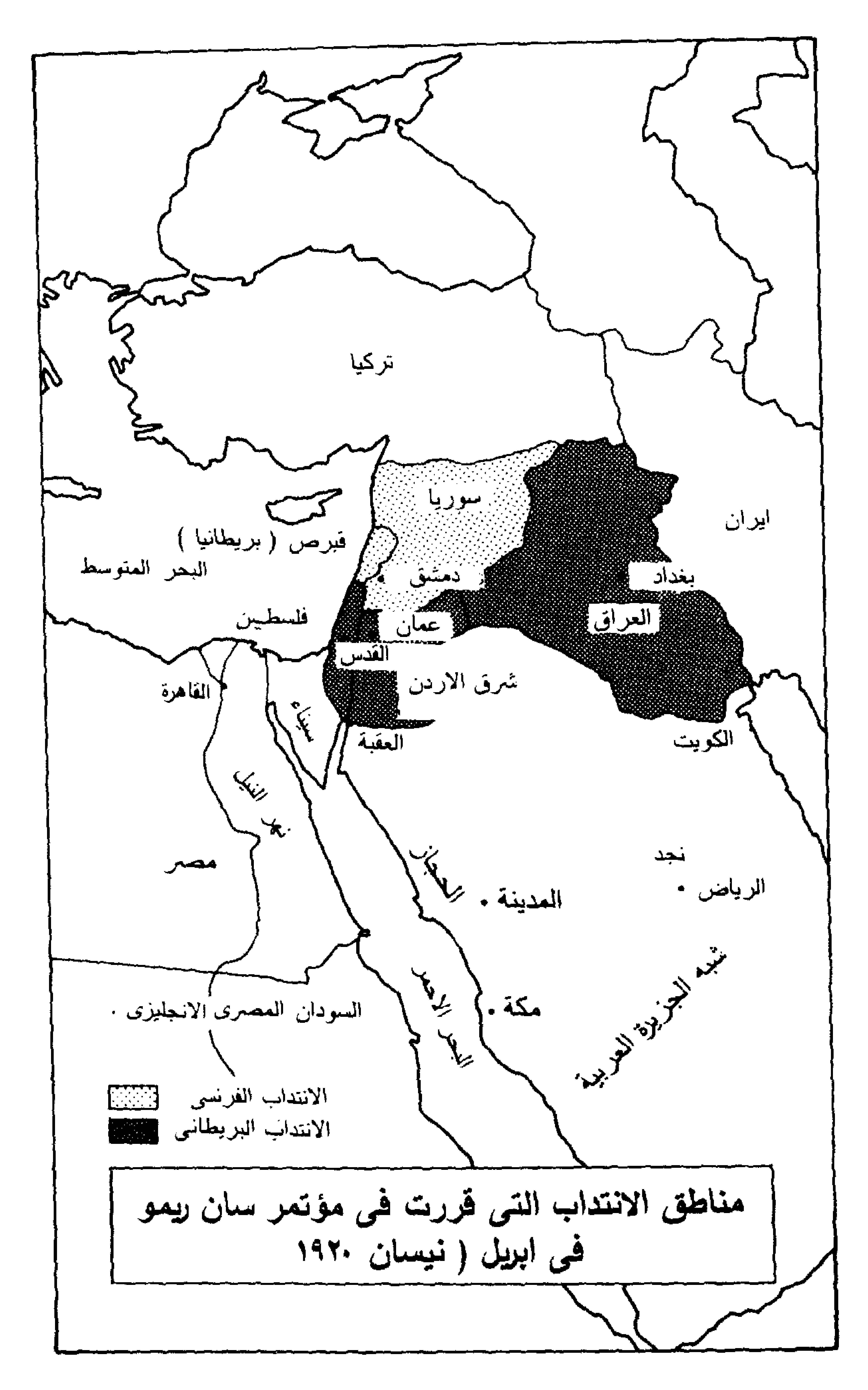
الخرائـط



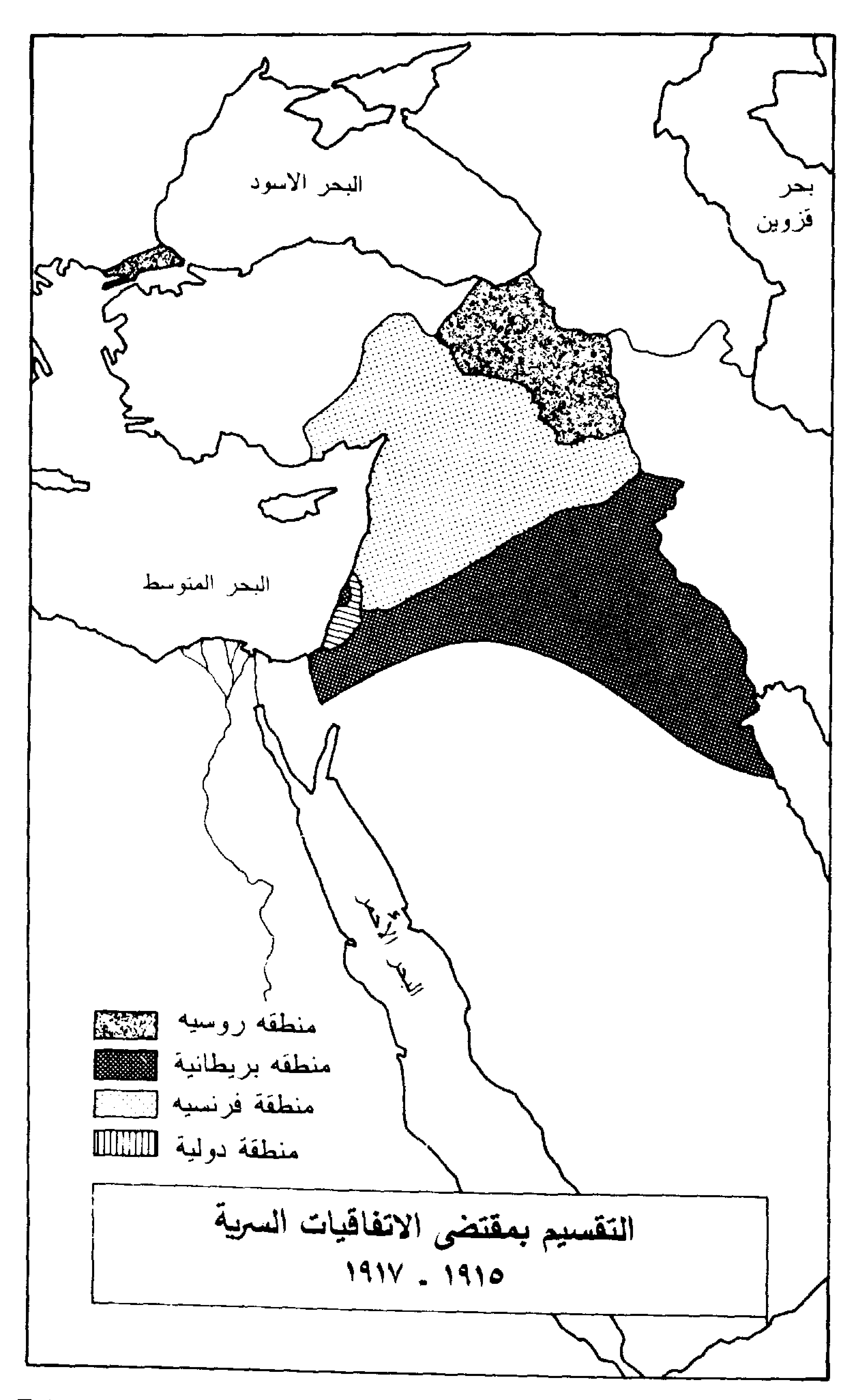
الشرقان الأدنى والأوسط عشية فجر الاسلام

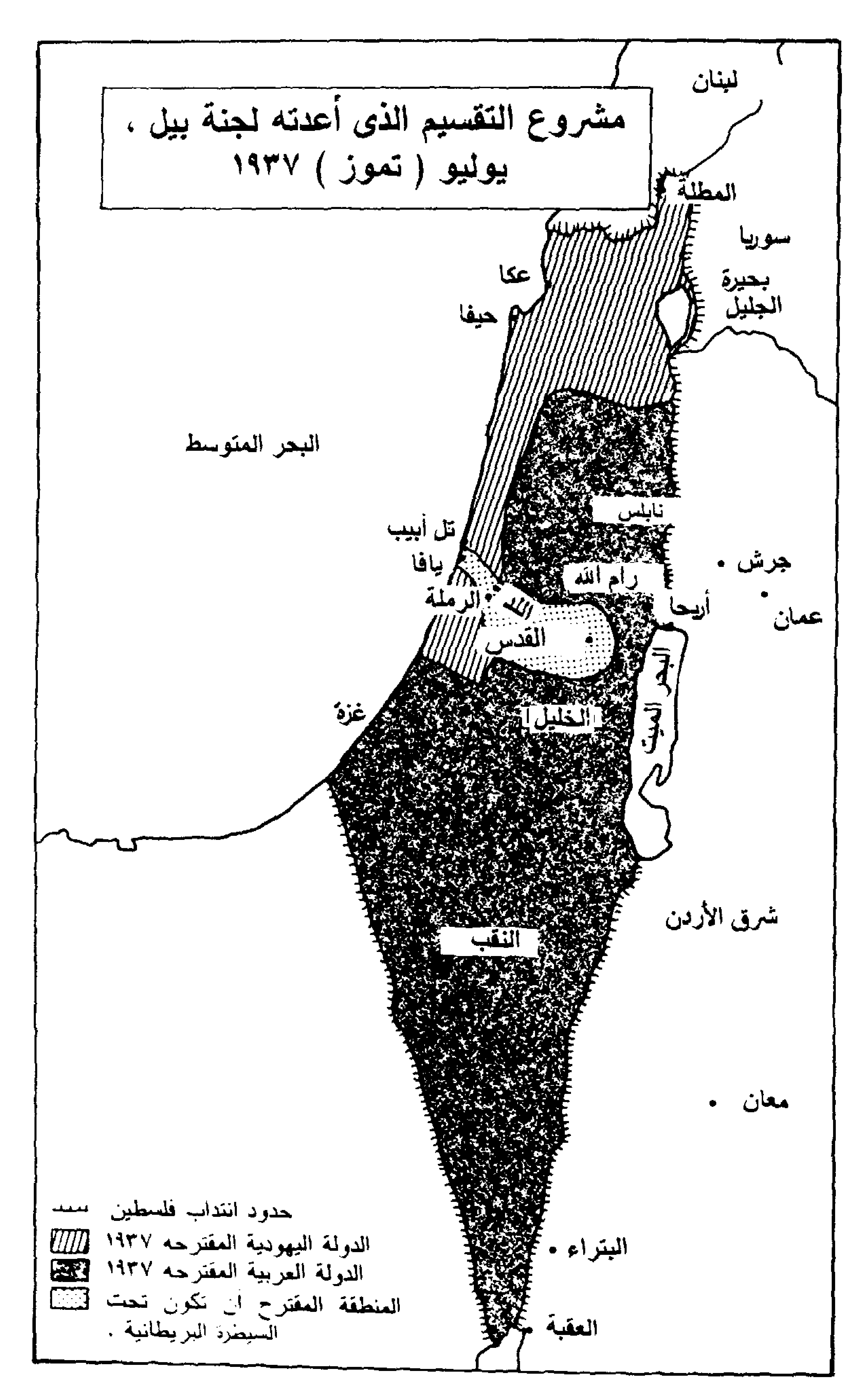


المحيط الأطلسى
أسبانيا ٣٧٫٧ مليون
ايطاليا ٥٦ مليون
اليونان ٩٫٧ مليون
تركيا ٤٥٫٧ مليون
ايران ٤٠٫٥
الأردن ٢٫٢ مليون (الضفة الشرقية ٨ر مليون (الضفة الغربية)
الكويت ١٫٥ مليون
البحرين ٣ر مليون
قطر ٣ر مليون
الامارات العربية المتحده مليون
سوريا ٩٫٣ مليون
العراق ١٤ مليون
لبنان ٢٫٦ مليون
اسرائيل ٣٫٩ مليون
تونس ٦٫٧ مليون
المغرب ٢١ مليون
البحر المتوسط
الجزائر ٢١ مليون
ليبيا ٣٫٥ مليون
مصر ٤٤ مليون
المملكة العربية السعودية ٨٫٦ مليون
موريتانيا ١٫٧ مليون
البحر الأحمر
عمان ١٫٥ مليون
اليمن ٧٫٧ مليون
اليمن الجنوبى ٢ مليون
السودان ١٨٫٩ مليون
جيبوتي ٣ر مليون
اثيوبيا ٣٢٫٤ مليون
الصومال ٣٫٩ مليون
العالم العربى
المحيط الهندى

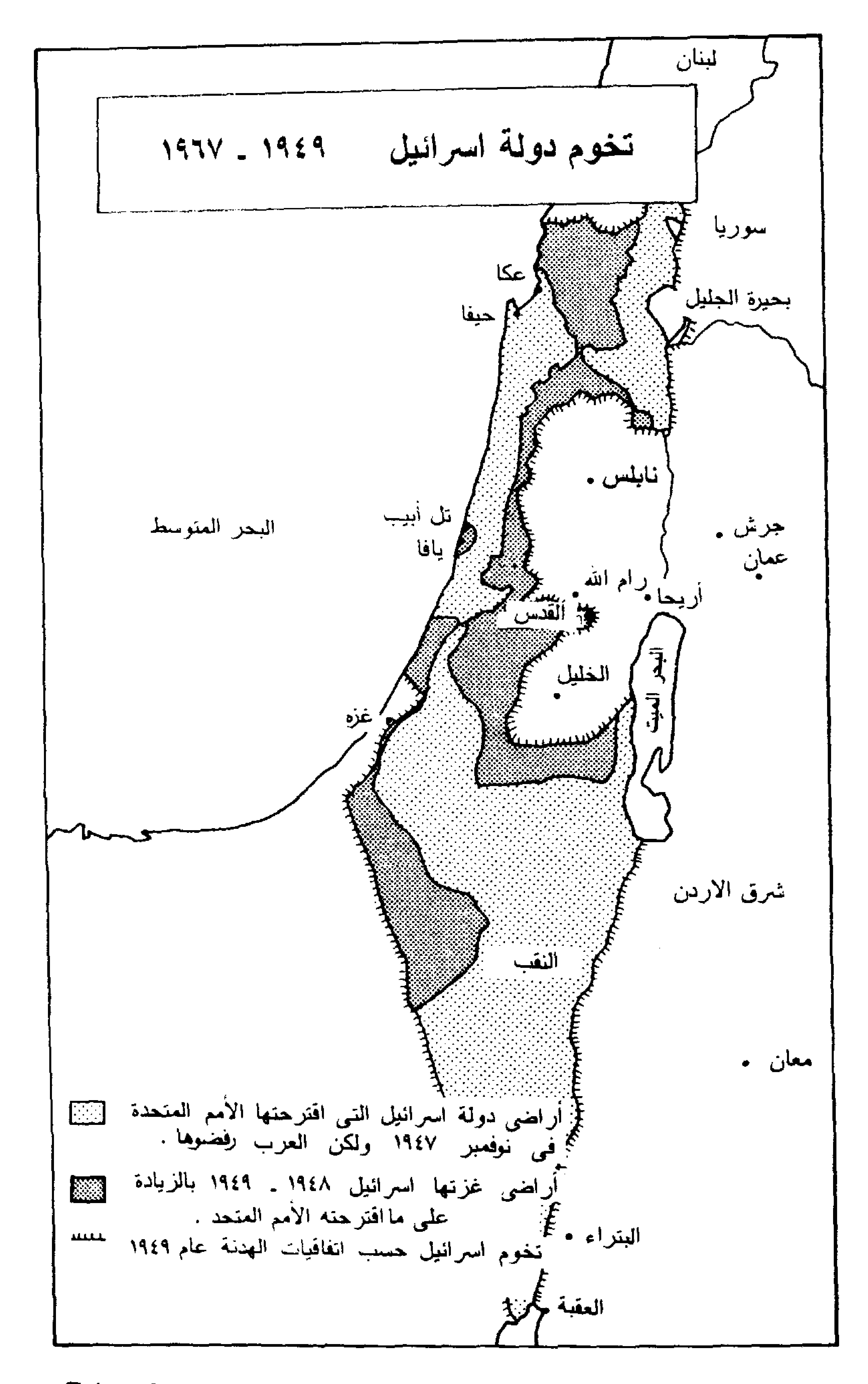


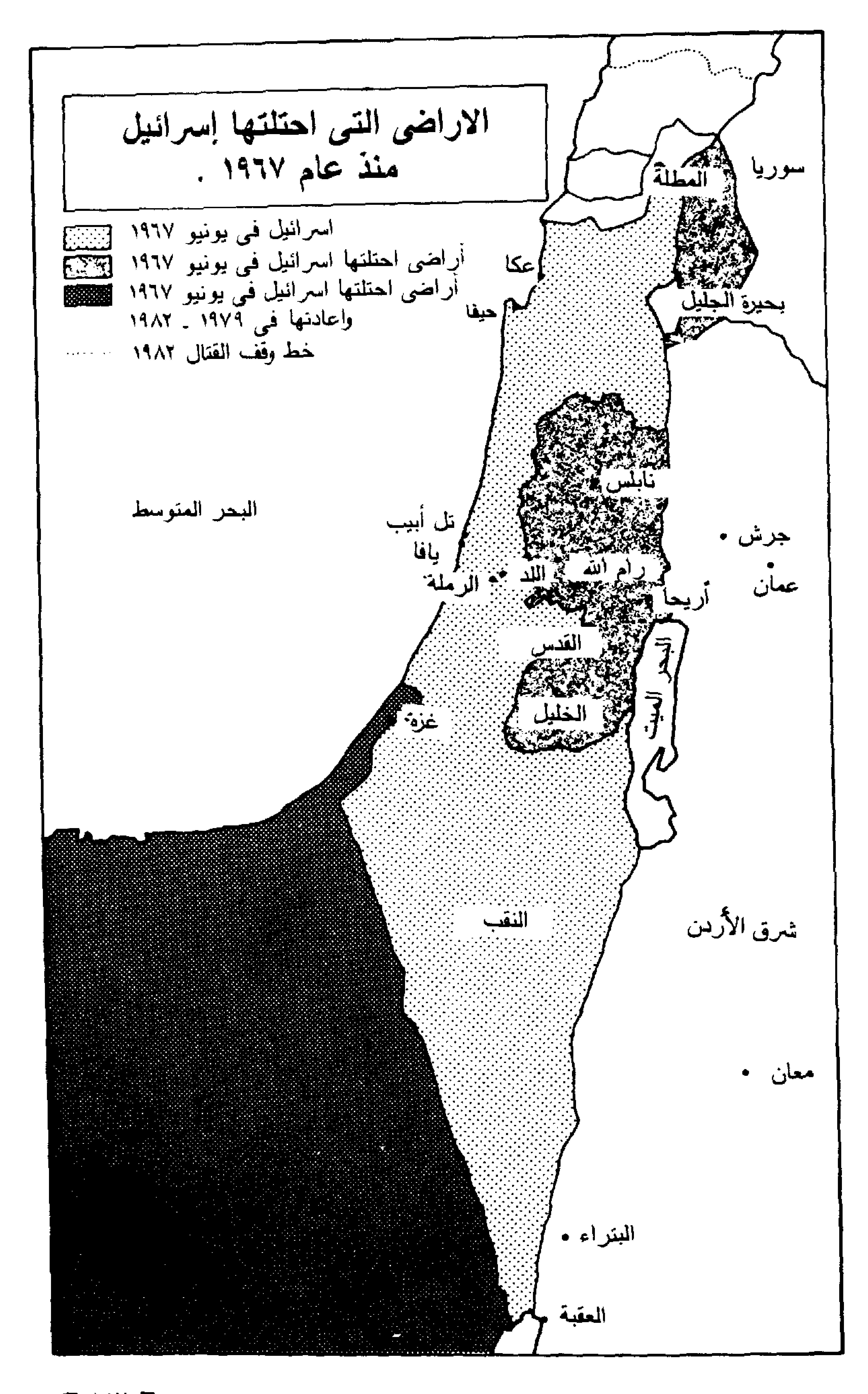
مناطق الانتداب التى قررت فى مؤتمر سان ريمو فى ابريل (نيسان ١٩٢٠


البحر الاسود
بحر
قزوين
البحر المتوسط
منطقه روسيه
منطقه بريطانية
منطقة فرنسيه
منطقة دولية
التقسيم بمقتضى الاتفاقيات السرية
١٩١٥ - ١٩١٧

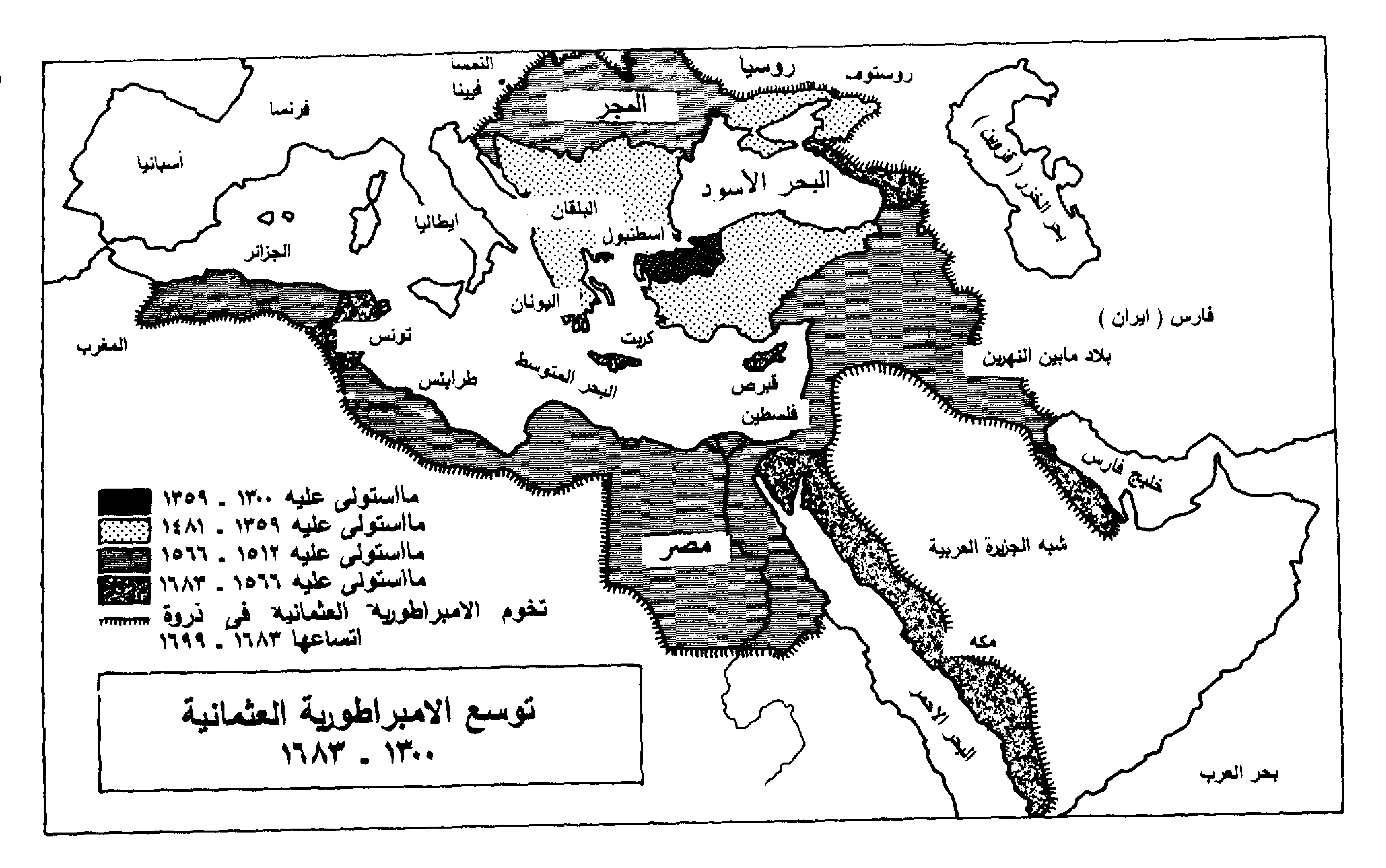


مشروع التقسيم الذى أعدته لجنة بيل ،
يوليو (تموز) ١٩٣٧
لبنان
المطلة
سوريا
عكا
حيفا
بحيرة
الجليل
البحر المتوسط
نابلس
تل أبيب
يافا
جرش
رام الله
الرملة
أريحا
عمان
القدس
غزة
الخليل
شرق الأردن
النقب
معان
حدود انتداب فلسطين
الدولة اليهودية المقترحه ١٩٣٧
الدولة العربية المقترحه ١٩٣٧
المنطقة المقترح أن تكون تحت
السيطرة البريطانية .
البتراء
العقبة


تخوم دولة اسرائيل ١٩٤٩ ـ ١٩٦٧
لبنان
سوريا
عكا
حيفا
بحيرة الجليل
نابلس
تل أبيب
يافا
البحر المتوسط
جرش
عمان
رام الله
أريحا
القدس
الخليل
البحر الميت
غزه
شرق الاردن
النقب
معان
أراضى دولة اسرائيل التى اقترحتها الأمم المتحدة فى نوفمبر ١٩٤٧ ولكن العرب رفضوها .
أراضى غزتها اسرائيل ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩ بالزيادة على ما اقترحته الأمم المتحد .
تخوم اسرائيل حسب اتفاقيات الهدنة عام ١٩٤٩
البتراء
العقبة



الاراضى التى احتلتها إسرائيل
منذ عام ١٩٦٧ .
اسرائيل فى يونيو ١٩٦٧
أراضى احتلتها اسرائيل فى يونيو ١٩٦٧
أراضى احتلتها اسرائيل في يونيو ١٩٦٧
واعادتها فى ١٩٧٩ ـ ١٩٨٢
خط وقف القتال ١٩٨٢
سوريا
المطلة
عكا
حيفا
بحيرة الجليل
نابلس
البحر المتوسط
تل أبيب
يافا
جرش
اللد
الرملة
رام الله
عمان
أريحا
القدس
البحر الميت
الخليل
غزة
النقب
شرق الأردن
معان
البتراء
العقبة


توسع الامبراطورية العثمانية
١٣٠٠ ـ ١٦٨٣
ماستولى عليه ١٣٠٠ ـ ١٣٥٩
ماستولى عليه ١٣٥٩ ـ ١٤٨١
ماستولى عليه ١٥١٢ ـ ١٥٦٦
ماستولى عليه ١٥٦٦ ـ ١٦٨٣
تخوم الامبراطورية العثمانية فى ذروة اتساعها ١٦٨٣ ـ ١٦٩٩
فرنسا
أسبانيا
الجزائر
المغرب
تونس
طرابلس
ايطاليا
النمسا
فيينا
المجر
البلقان
اليونان
اسطنبول
كريت
البحر المتوسط
روسيا
روستوف
البحر الأسود
بحر الخزر (قزوين)
فارس (ايران)
بلاد مابين النهرين
قبرص
فلسطين
مصر
خليج فارس
شبه الجزيرة العربية
مكه
البحر الاحمر
بحر العرب


«يجتمع في راية الثورة العربية تاريخ
العرب منذ قيام الإسلام. فاللون الأبيض يمثل
راية العباسيين، واللون الأخضر راية الفاطميين
واللون الأحمر راية الهاشميين
وله مكانة في الراية تتجاوز الألوان الأخرى».
مطابع المؤسسة الصحفية الأردنية